كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

655

WWW.KASSIOUNPAPER.COM

حزب الإرادة الشعبية

الأحد 25 أيار 2014 ● اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «25» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: «GENERAL@KASSIOUN.ORG»

«الداخلي والخارجي»
في الوقت الضائع
07

تهميش حكومي..
تهجير قسري
11

تسعة أشهر
بـ 130 ألفاً!
14

روسيا والصين..
لقاء عيار ثقيل
17

الافتتاحية

الطريق إلى الانتصار..

دخلت «واشنطن» مرحلة جديدة، في سعيها لإعادة ترتيب وتنظيم قوى المعارضة المسلحة على الأرض السورية، ضمن عملية رفع درجة ضبطها المباشر لتلك القوى، على حساب الحلفاء والوسطاء الإقليميين لواشنطن ذاتها، التي انتقلت مؤخراً إلى الحديث العلني، لأول مرة منذ بداية الأزمة السورية، عن تسليح المعارضة بأسلحة فتاكة، كما بدأت بتحديد «معتمديها» من بين «المعارضات المسلحة»، وهي التي سبق لها القول مراراً وتكراراً إنها تكتفي بتقديم دعم بـ«أسلحة غير فتاكة» وبدعم «للمعتدلين»، الذين لم تحددهم بشكل واضح في أية مرحلة سابقاً.

إنّ انتقال الولايات المتحدة نحو الانخراط العلني في الصراع المسلح في سورية، بعد أن كانت منخرطة فيه عبر وسطائها دون إعلان واضح، يحمل دلالات عديدة. فهو إذ يعكس عمق المأزق الأمريكي، فإنه يوضح أيضاً استنفاد الطريقة السابقة في إدارة الصراع وانتهاء صلاحيتها، حيث ثبت لواشنطن بالتجربة الطويلة أن وكلاءها الإقليميين، من قطريين وأتراك وسعوديين، لا ينفذون ما هو مطلوب تماماً من وجهة نظرها، بحكم وجود مصالح خاصة لهم. كما أن واقع التوازن الدولي وتطوراته يلزمها بتحقيق تقدم ما في أية بقعة من الخارطة العالمية التي تنبذها شيئاً فشيئاً.

إنّ هذا الانتقال نحو «العلنية»، إذ يعبر عن الحجم الضخم للمشكلة الأمريكية، ضمن ميزان القوى الدولي الذي منع، وما يزال، العدوان العسكري الأمريكي المباشر، فإنه يحمل أيضاً خطراً كبيراً على المؤسسة الأمريكية، يتعلق بوصولها إلى سقوف قصوى لا يسمح الواقع برفعها أكثر، بما يعرض واشنطن، تالياً، لاحتمال خسارة كبرى في حال عجزت عن تحقيق «انتصار» ما.

بالتوازي مع المأزق الأمريكي، وفي صلبه، خطت روسيا والصين خطوة نوعية إلى الأمام بعلاقاتهما الاقتصادية، خطوة دفعت الأوروبيين إلى خطاب «توسلي» يصب في المحصلة في تعميق الشرخ الأوروبي- الأمريكي، وتعميق العزلة الأمريكية، وهذا بالإضافة إلى مجريات وقائع الأزمة الأوكرانية، التي تحولت إلى نقطة اشتباك أساسية، وإلى منصة عالمية لازدراء واشنطن، والتعريض بها وبحماقاتها، والأهم إلى مكانٍ مثالي لتظهير ميزان القوى الدولي الجديد على حقيقته.

وبالعودة إلى بعض مجريات المشهد السوري الملموس، يشير الميدان إلى انعكاس جزئي وطفيف لميزان القوى الدولي ذاك، عبر التقدم العسكري للجيش العربي السوري. ولكنّ من يقرأ حقيقة التوازن الدولي الجديد، وتسارع ظهوره في أماكن عدة من العالم، منها أوكرانيا، يستطيع أن يصل إلى استنتاج جدي وضروري، جوهره: «هنالك في الداخل السوري من يعيق تظهير الميزان الدولي الجديد».

إنّ هذا الميزان أصبح يسمح بانتصار جدي للشعب السوري ضد الإرادة الاستعمارية الأمريكية والصهيونية، ولكنّ طريق الانتصار هذه، هي ذاتها طريق تظهير الميزان الجديد في كل العالم، أي طريق الحلول السياسية التي تسد الباب بوجه سيناريوهات واشنطن السوداء، كي تقودها ضمن خطوات إجبارية نحو خسارة محتمة على رقعة الصراع.

وفي هذا السياق، ينبغي العمل باتجاه حوار وطني داخلي جاد، مع كل ما يثبت جديته، من إطلاق لسراح المعتقلين السوريين، وتقديم المتورط منهم إلى المحاكمات، وحلحلة قضايا المختطفين، وتفعيل التسويات والهدنات، وتوسيعها، بالتوازي مع الإصرار على استمرار «مؤسسة جنيف» وتفعيلها، وحل إشكالات التمثيل فيها، لتنجز وظيفتها في إيقاف التدخل الخارجي ووقف العنف وتوفير مناخ إطلاق عملية سياسية حقيقية بين السوريين. بهذه العقلية فقط يمكن للشعب السوري أن ينتصر، وأن يخرج موحداً من أزمته الوطنية العميقة.

إن أولئك الذين يمانعون العمل الجدي باتجاه الحل السياسي المتكامل، سواء في جهاز الدولة أو في المجتمع أو في المعارضات السورية، خدمة لحساباتهم الضيقة، إنما يتحملون مسؤولية الإيغال في سفك الدم السوري، وفي تخريب سورية وإحراقها، سواءً بسواء مع أعداء سورية التاريخيين، ويحرمون الشعب السوري من فرصة جدية لانتصار جدي، يجب أن يعمل الوطنيون لإنجازه في سورية.

حلب: انتهاء حصار السجن

سانا

لافروف: لا بديل عن الحل السلمي في سورية

قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في كلمة أمام مؤتمر موسكو للأمن الدولي، الجمعة 2014/5/23، إن محاولات استغلال الأزمة الإنسانية في سورية بغرض تبرير تدخل خارجي سيفضي الى نتائج عكسية، مؤكداً أن «لا بديل عن الحل السلمي في سورية».

وأشار لافروف إلى استمرار هذه المحاولات، قائلاً: «بالأمس فقط قدمت دول غربية مشروع قرار للتصويت في مجلس الأمن يستند الى الأزمة الإنسانية في سورية ويدعو لوضع كامل الملف تحت البند السابع.. ولا يوجد لدينا أدنى شك أن هذا ليس إلا خطوة أولى تمهيداً للتدخل الخارجي.. وكان هذا واضحاً من تعليقات واضعي القرار.. «ولذلك» استعملت روسيا والصين حق الفيتو».

كما دعا لافروف إلى مواصلة الحوار بين الأطراف السورية كافة عن طريق مفاوضات جنيف ووضع جدول عمل يهتم بوقف العنف ومحاربة الإرهاب، مؤكدا على ضرورة توفر التمثيل الواسع لأطياف المعارضة، مذكّراً بالإعلان الصادر عن قمة الثمانية العام الماضي الذي دعا إلى توحيد جهود الحكومة والمعارضة في محاربة الإرهاب وهو ما يتطلب جهداً عملياً نسعى إليه وخاصة على خلفية الانتشار الإقليمي للجماعات الإرهابية الناشطة.

وفي سياق آخر، قال الدبلوماسي الروسي إن الأزمة الأوكرانية ومسائل الأمن في أوروبا باتت من جديد مركز اهتمام المجتمع الدولي لأسباب تعود في أغلبها إلى أن «الغرب فضّل كبح روسيا على التعاون الحقيقي معها»، مشيراً إلى أنه «كان من المفترض أن يخصص المؤتمر اليوم لتحديد آفاق تسوية النزاعات في الشرق الأوسط و جنوب آسيا، لكن هذه الموضوعات اختفت مع الأسف في ظل الأزمة الأوكرانية».

■ وكالات

«وجع ورق»

- أنت مخطوف..!
- ما فهمت.. شو قصدك أنا مخطوف وأنتو حاجز وعناصر معتمدين من الدولة وأخدتوني مع يلي معي من قلب بيتي؟
- شوف.. ما في داعي للضوجة.. يا ريت تهدا وتكون متعاون.. نحنا بنعرف وضعك منيح وعنا دراسة شاملة حولك.. وأنت من جماعة وطنيين وأوادم بغض النظر عن ملاحظاتنا هيك وهيك..
- طيب كيف ظبطت معكم.. وطني وآدمي واعتقلتوني وعم تقولوا مخطوف..
- شوف أنت فلان من عيلة فلان وعشيرة فلان.. صح؟
- إيه صح..
- وبيقربك فلان الفلاني؟
- صح..
- إيه هاد خاطفلنا ناس بخصّونا.. وأنت عنا مشان نبادلك معهم..
- لك يا عمي شو هالحكي؟ وأنا شو دخلني.. وليش لحتى تاخدوني بجريرة حدا صدف أنو الو نفس أسم عيلتي آخد حدا من عنكم ما بعرف ليش وكيف وهلأ جايين تحملوني المسؤولية..؟!
- شوف.. الوضع هيك.. وبدك تتعاون.. ورح تضل قاعد عنا باستضافة مفتوحة وما حدا بتعرضلك بإساءة لحد ما تنحل قصة مخطوفينا.. وأنت بتدبر راسك مع قرايبينك..!
- لك يا عمي أنتو مو دولة؟.. هيك الدولة بتتعامل مع المواطنين؟
- لاء يا عيوني.. أوعك تخبص.. هادا مو شغلنا كدولة.. لا تغلط يا مواطن..!
- .....؟!
- .....!!
- .....
- .....؟

«مقتطفات من حوار حقيقي لحدث فعلي جرى في سورية 2014 – بتصرف»

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

العمالة المهاجرة.. والاستثمار السياسي؟

في الآونة الأخيرة تناقلت وكالات الأنباء خبراً مفاده أن العشرات من العمال السوريين، والأتراك لقوا حتفهم في منجم سوما التركي، وهذا الخبر المفجع يؤكد وحشية الرأسمالية من جهة عدم اكتراثها بالمخاطر التي تهدد حياة العمال أثناء قيامهم بالعمل، خاصةً بالمواقع التي فيها مخاطر عالية كالمناجم، حيث يتطلب العمل داخلها احتياطات استثنائية في مجال الأمن الصناعي والصحة والسلامة المهنية التي لا تُراعى كما تنص على ذلك اتفاقيات العمل الدولية، مما يجعل الخسائر فادحة في صفوف العمال العاملين في الأعمال الشاقة والخطرة.

لقد دفعت الأزمة السورية الملايين من السوريين للهجرة داخلياً وإلى الخارج بحثاً عن مكان، يجنبهم الموت العبثي الذي يحصد الكثيرين يومياً من أبناء شعبنا، ويوفر لهم أيضاً إيجاد فرصة عمل يستطيعون من خلالها سد الرمق وتأمين جزء ولو بسيطاً من حاجاتهم الضرورية كي تستمر حياتهم بغض النظر عن الظروف وشروط العمل التي تفرض عليهم، هذه هي حال السوريين ليس في تركيا وحدها بل في جميع البلدان التي هُجروا إليها يتعرضون فيها لشتى أنواع الاستغلال في سوق العمل ليتحولوا إلى منافسين، وأصحاب أجور منخفضة تحقق ربحاً إضافياً لمشغليهم، وتجعل التناقض واسعاً بينهم وبين العمال الآخرين مما يولد صراعاً حقيقاً بين العمال، الذين يتقاضون جميعاً أجوراً أقل بسبب التنافس القائم بين العمال في سوق العمل.

حادثة العمال السوريين اللذين قضوا في منجم سوما، والملابسات التي أحاطت بعملية إنقاذهم، وإخفاء جثامينهم ومنع الإعلام من توثيق الحادثة، يوضح إلى أي حد جرى تسييسها واستثمارها في مجرى الصراع الدائر من قبل الأطراف المختلفة، وهذا يرتب على الحكومة السورية من خلال وزارة الخارجية، والاتحاد العام لنقابات العمال التحرك عبر المنظمات الدولية المختلفة واتحاد النقابات العالمي، حيث سورية عضواً مؤسساً فيه، بالإضافة لأصدقاء سورية الحقيقيين من أجل تأمين حقوق العمال السورين، ليس في تركيا وحسب بل في المناطق الآخرى«لبنان-الأردن».

إن الكشف عن ملابسات وفاة العمال قضية لا تقبل التأجيل، ولكن بعيداً عن أي أستثمار سياسي قد تستخدمه أطراف عدة لجعل وفاة العمال مادة للهجوم والتحريض السياسي، كما تفعل الآن المعارضة الخارجية عبر مواقعها الالكترونية مدافعةً عن موقف الحكومة التركية باعتبارها«صديقة»للشعب السوري «تدافع» عن قضاياه.

محالج الحسكة تصرف 60 عاملاً دون وجه حق!

في الوقت الذي أعلنت فيه الحكومة صرف أكثر من ملياري ليرة إجمالي قيم الأقطان المسوقة إلى محالج الحسكة في 28 نيسان 2014 الماضي، تم فصل 60 عاملاً في المحالج من الخدمة بعد خدمة وعمل أكثر من خمس سنوات، وعلى الطريقة نفسها من التعاقد، قيل إن القرار كان من وزير الصناعة، تحت حجة أن أوضاعهم لم تسوَّ بعد بسبب العديد من المشاكل والمعوقات.

■ ع.ن

يبدو جلياً من خلال عملية الصرف هذه أن الإشكاليات التي ظهرت أثناء تطبيق المرسوم 62 للعام 2011 القاضي بتثبيت العمال المؤقتين في الدولة خلال مدة لا تتجاوز السنة منها عمال الفئة الرابعة ماتزال موجودة وفاعلة، أما إن كانت المبررات هي موضوع العمال الذين يعملون بعقود عنوانها موسمي ومضمونها عقد سنوي أي يبدأ ببداية العام وينتهي بنهايته، ويعملون على وظائف لها صفة الديمومة، وأن الجهاز المركزي للرقابة المالية احتج لأن عقودهم موسمية، وبالتالي لا ينطبق عليهم شرط التثبيت وفق ما نص المرسوم التشريعي رقم 62 الذي استثنى العمال الموسميين، فإن هذا الأمر يعد خطأ كبيراً ارتكبته الإدارات، ويجب ألا يتحمل العامل مسؤوليته، لأن هذه الجزئية بالذات هي التي قصمت ظهر جميع العاملين في المحالج بما فيهم هؤلاء الضحايا الجدد، خاصة وأن وزارة الصناعة ذاتها قد طالبت في مناسبة أخرى بإيجاد طريقة لتثبيتهم لكونهم يعملون أعمالاً دائمة والحاجة ضرورية لهم.

شرط التثبيت وفق ما نص المرسوم التشريعي رقم 62 الذي استثنى العمال الموسميين يعد خطأ كبيراً ارتكبته الإدارات ويجب ألا يتحمل العامل مسؤوليته!!

بعض العمال وفي حديث لهم مع «قاسيون» أكدوا أنهم ورغم كل الظروف الصعبة أمنياً التي تمر بها البلد لم ينقطعوا يوماً عن عملهم، لا بل كانوا يبذلون قصارى جهدهم لإنجاز الإنتاج المتوقع، لكن الغريب أن إدارة المحلج رغم فصلها لهؤلاء بحجة عدم حاجتها لهم وانتهاء عقودهم عينت البديل عنهم، الأمر الذي وصل بالعمال لتقديم اعتراض وشكوى لدى قيادة الاتحاد العام لنقابات العمال بدمشق لإنصافهم، والاتحاد بدوره رفع كتاباً مباشراً لرئاسة مجلس الوزراء للنظر بوضعهم وبالقرار غير المدروس الذي صدر بحقهم، وهم الذين ما بخلوا في الدفاع عن المحالج السنة الماضية أثناء الاعتداءات اليومية على محلج الحسكة وسرقة الأقطان المحبوبة والمحلوجة وتدمير آلياته وقطع تبديله وأدوات ومستلزمات الإنتاج، والتي يعتبرونها السبيل في تأمين لقمة عيش أبنائهم وأسرهم.

إن اتحاد العمال قام في وقت سابق بمتابعة موضوع تثبيت العمال مع الإدارات والنقابات، والطلب من النقابات في المحافظات موافاته بعدد العمال الذين تم تثبيتهم وعدد حالات العمال الذين توجد إشكالية حول موضوع تثبيتهم لمتابعته، ومع ذلك فصل هؤلاء دون العودة لما قدموه خلال سنوات خدمتهم، أو حساب ما سيحصل لهم في ظل الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها معظم الطبقة العاملة السورية خاصةً، والشعب السوري عامة.

«قاسيون» تضم صوتها للعمال والنقابات وتطالب رئاسة مجلس الوزراء بإصدار قرار لإنصافهم وعودتهم للعمل، لأن في ذلك كل الحق والتكريم لهم ولأسرهم، مع الإشارة إلى أن تكرار استخدام هؤلاء العاملين الموسميين لدى المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان، ولعدة مواسم سابقة أكسبهم الكثير من الخبرات في مجال العمل لدى المؤسسة!!.

صدور قانون استبدال العمالة المنزلية الأجنبية بالمحلية

■ محرر شؤون العمالية

أقر مجلس الشعب مشروع القانون الناظم لأسس وشروط ترخيص وعمل المكاتب الخاصة بتشغيل العمال المنزليين السوريين وأصبح قانوناً. فهل انتفت الأسباب التي بناء عليها كان يتم استقدام العمالة المنزلية الأجنبية؟!.

حين صدر القانون تحججت الحكومة حينها أنها وافقت بسبب شكاوى الأسر السورية من ندرة من يرغبن بالعمل المنزلي الذي يتضمن إقامة من العمالة المحلية لأسباب اجتماعية وللنظرة الدونية السائدة تجاه أعمال الخدمة المنزلية في البيئة الاجتماعية. وإن توفرت فهي ليست بالشروط المناسبة لحاجة الأسر من حيث الاستعداد للإقامة معها، لذلك كانت هذه الأسر ترى أن استيراد العمالة المنزلية الأجنبية تقدم حلاً مريحاً لها لتوفرها في سوق العمالة لدى مكاتب الاستقدام ولاعتقاد معظم الأسر أن العمالة الوافدة يكون لديها انضباط والتزام بالعمل. بالإضافة أن عقود العمل مع العمالة الأجنبية التي تتضمن المبيت والإقامة الدائمة لدى الأسرة لا تدخلهم في متاهات قانون العمل، كما تجنبهم المشادات والاعتراضات التي تسببها العمالة المحلية التي تعي حقوقها، ويكون لها تواصل مع أهلها يدافعون عنها.

في مبررات القانون الجديد تقول وزارة العمل العكس: «أهمية وضع إطار تشريعي ينظم مهنة العمل المنزلي للعمالة السورية، من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، واستبدال العمالة المنزلية الأجنبية بالمحلية، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة وتحسين الحالة المعيشية للأسر السورية. كما أن القانون يهدف إلى تخفيض مبالغ القطع الأجنبي المحولة إلى خارج سورية، نتيجة لاستقدام عمالة منزلية غير محلية، ولزيادة الطلب على العمالة المنزلية في الوقت الراهن نتيجة خروج المرأة إلى العمل.

وأوضحت الوزارة أن المادة الثامنة من القانون تنص على تنظيم العلاقة العقدية بين العامل المنزلي والمستفيد ومكتب التشغيل، بما يضمن حقوق هذه الشريحة وفق الأنظمة والقوانين، فهل هذا اعتراف بكل القرارات والقوانين التي صدرت بهذا الخصوص.. وللحديث بقية في العدد القادم؟!.

حماية حقوق العمال السوريين وفق المعايير الدولية!

صادقت سورية على اتفاقية العمل الدولية الخاصة بالعمل البحري من أجل ضمان حقوق العمال السوريين، وغيرهم من العاملين في مجال النقل البحري، بالإضافة إلى ضمان تحقيق شروط العمل اللائق التي حددتها منظمة العمل الدولية، وذلك بعد تواصل الدعم العالمي لها مع اقتراب دخولها حيز التنفيذ.

■ إعداد سلام نمر

اعتُمدت اتفاقية العمل البحري 2006 من جانب ممثلي الحكومات وأصحاب العمل والعمال في مؤتمر عمل دولي خاص بالمنظمة في شهر شباط 2006 بهدف تحديد المعايير الدولية لأول صناعة عالمية حقيقية في العالم. وتُعتبر هذه الاتفاقية التي تُعرف على نطاق واسع باسم «ميثاق حقوق البحارة» فريدة من نوعها نظراً لتأثيرها على البحارة وعلى أصحاب السفن الجيدة في آن معاً.

وتنص هذه الاتفاقية الشاملة على حق البحارة في العمل بظروف لائقة تشكل جميع جوانب عملهم وحياتهم تقريباً، بما في ذلك الحد الأدنى للسن، وعقود التوظيف والاستخدام، وساعات العمل والراحة، ودفع الأجور، والإجازة السنوية مدفوعة الأجر، والعودة إلى الوطن عند انتهاء العقد، والرعاية الطبية على متن السفن، واستخدام خدمات التوظيف والتعيين الخاصة المرخصة، والسكن، والغذاء، والتموين، وحماية الصحة والسلامة المهنية، والوقاية من الحوادث، ومعالجة شكاوى البحارة.

السؤال هنا: هل إدارات المرافئ والموانئ البحرية في سورية، ومعها اتحاد نقابات عمال النقل البحري بكامل الجاهزية لتحمل تبعات التوقيع على الاتفاقية؟!.

إن طرحنا لهذا لم يكن من فراغ، وإنما لمعرفتنا أن الاتفاقية قد وُضعت بحيث تكون قابلة للتطبيق على الصعيد العالمي وبشكل موحد، وبحيث يسهل فهمها وتحديثها. وهي ستصبح الركن الرابع من أركان النظام القانوني الدولي الخاص بالشحن عالي الجودة، مكملة بذلك الاتفاقيات الرئيسية للمنظمة البحرية الدولية المعنية بأمن وسلامة السفن وحماية البيئة البحرية.

والأهم أيضاً تُعتبر شروط دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ صارمة بحيث تؤدي إلى تغيير حقيقي بالنسبة للبحارة ومالكي السفن، وكي لا ينظر إليها بصفتها "نمر من ورق". وقد كان الشغل الشاغل هو ضمان كسب دعم قوي لهذه الاتفاقية من قطاع النقل البحري، ولاسيما الدول التي تسجل فيها السفن، قبل أن تصبح سارية المفعول.

الأمر الآخر الأكثر أهمية أن وزارة العمل لفتت أن انضمام سورية إلى الاتفاقية يعطيها الحق في التفتيش على شروط العمل للعاملين على متن السفن والناقلات البحرية، والتي ترسو في المرافئ السورية، ما سيسهم في حماية حقوق العمال السوريين وغيرهم وفقا للمعايير الدولية، بالإضافة إلى البت في المنازعات العمالية والعقود المبرمة، وكل ما يتعلق بحقوق وواجبات العمال في هذا القطاع. فهل نفهم من هذا أن الوزارة أعدت العدّة لتطبيق الاتفاقية بأحسن تطبيق، حتى لا نخسر عمالنا ومرافئنا معا؟!.

يذكر أن منظمة العمل الدولية في جنيف أعلنت أن اتفاقية العمل البحري لعام 2006، دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 20 آب 2013، وذلك بعد أن صدقت عليها أكثر من 45 دولة من أعضائها.

البت في المنازعات العمالية والعقود المبرمة، وكل ما يتعلق بحقوق وواجبات العمال في القطاع البحري ضرورة..

وصول رقم المصروفين من الخدمة لـ 7190 عاملاً

■ ريم علي

في آخر تصريح له حول موضوع صرف العاملين من الخدمة في مختلف دوائر الدولة، أكد رئيس مجلس الوزراء الثلاثاء الماضي، أن الذين تم صرفهم من الخدمة معظمهم بسبب تواجدهم خارج الوطن، وخاصة في دول الجوار، وأنهم كانوا يتقاضون رواتبهم بواسطة البطاقات الالكترونية عبر ذويهم أو أصدقائهم، وكشف الحلقي في حديثه أن عدد المصروفين حتى تاريخه بلغ 7190 فقط، من أصل مليونين ونصف!!.

في الحقيقة لم نفهم ما كان يقصده رئيس مجلس الوزراء من الرقم «مليونين ونصف»، هل هو عدد العاملين الذين تركوا أعمالهم بدافع شخصي منهم؟ أم هم الذين صرفوا بشكل تعسفي من القطاعات الثلاثة« العام، الخاص، المشترك»؟ أم الذين قاب قوسين أو أدنى من الصرف؟!.

ونستغرب أن يعلن رئيس الوزراء عن فتح باب الاعتراض أمام المعترضين على قرارات صرفهم من الخدمة وتقديم الوثائق المطلوبة لذلك، منوهاً أنه تمت إعادة 116 عاملاً حتى اللحظة من مجموع 7190 صرفوا لأسباب تتعلق بالفساد المالي والإداري حسب حاشية الفصل، فهل هذا الرقم رغم ضآلته قليل؟ ألا يعني هذا أن العشرات ممن صرفوا من أعمالهم كان نتيجة تقارير وبلاغات كيدية، ومعظم الوزارات والدوائر وحتى النقابات تعلم ذلك جيداً؟!!.

الحكومة أكدت على استمرار سياسة عقوبة الصرف من الخدمة بحق كل من تسول له نفسه سرقة أو تخريب أو العبث بالمال العام، حسب أسباب الفصل لكنها أدارت في الوقت نفسه ظهرها لصرخات الاستغاثة للعاملين المتهمين حكومياً البريئين حتى قضائياً، تاركةً في ذلك الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام سيل التساؤل والاستفهام والاستفسار حول بعض القرارات غير الصحيحة التي صدرت..

من الأرشيف العمالي

الإصلاح بين الممارسة والتطبيق

■ أبو فهد

أسئلة كثيرة تطرح ماذا جرى لمشروع الإصلاح الاقتصادي وإلى أين وصل؟.. ولماذا لم نستشعر نتائجه؟..

هل كانت الغاية من هذا المشروع دعم القطاع الإنتاجي وتطويره في «العام والخاص والمشترك»؟، أم كان له خلفية تدمير هذه القطاعات بما يتلاءم من توجهات غرفة التجارة؟. أسئلة تطرح وهي مشروعة.. وليس الغاية منها الإساءة لهذا المشروع، بل المطلوب وضع النقاط على الحروف.

فمنذ أن طرحت السلطة التنفيذية برنامج الإصلاح لمسنا تراجعاً ملموساً في أداء اقتصادنا الوطني في كامل فروعه، حيث عمت الفوضى في كل جوانب قطاعاتنا الإنتاجية، فلا القطاع العام تحسن أداؤه، ولا القطاع الخاص استطاع أن يتقدم، فكل بدا واقفاً في مكانه، والعكس هو الصحيح. ولكن الحكومة بدورها أكثرت من إصدار البلاغات والتعاميم التي تتناقض بجوهرها مع روح القوانين المعمول بها وزادت القبضة البيروقراطية، فكل وزير أو مدير غدا ملكا على قطاعاته غير آبه بالنتائج العملية التي وصلت إليها هذه القطاعات، طالما هو مدعوم وفوق القانون. وعلى ما يبدو فإن القرارات والمراسيم التي تصدر تصطدم بمراكز النفوذ التي تتناقض مصالحها مع هذه القرارات والمراسيم، فتعمل على تعطيلها بالمزاودة عليها وإفراغها من محتواها، ولهذا وجدنا بأن الإصلاح الاقتصادي دخل في نفق لا نهاية له، والسبب يعود ليس للنوايا، بل إلى العقلية التي تدار بها عملية الإصلاح بحد ذاتها، فالإصلاح يجب أن يبدأ بتغير العقلية والممارسة بالدرجة الأولى وتحرر العقل الذي يلعب الدور الهام في تعيين الكادرات الإدارية اللازمة لعملية الإصلاح.

وهذا يتطلب الحد من التدخلات العشائرية والسياسية التي تؤثر بأشكال مختلفة على اختيار الكادرات التي يجب أن تقود عملية الإصلاح.

لقد استمعنا في الدورة التاسعة لمجلس الاتحاد العام لإجابات السادة الوزراء الذين يتحولون في مثل هذه اللقاءات إلى حكماء ينظّرون بالوطنية والوطن، ويحمّلون الكادرات القاعدية مسؤولية الفشل والاستعصاء، والمدراء بدورهم يحمّلون المسؤولية للوزراء، والجميع يتفقون بنهاية المطاف على تحميل العمال المسؤولية الكاملة عن الفشل، والدائرة تبقى مغلقة،ولا أحد يرغب في الإشارة إلى السبب الرئيسي الذي أوصلنا إلى ما نحن عليه.

ونحن بدورنا نقول: إن السبب هم أصحاب القرار في السلطة التنفيذية الذين يخضعون وينفذون رغبات الغير في الممارسة العملية، ولهذا نحملهم مسؤولية تخسير مؤسساتنا الاقتصادية أولا، وإفشال برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي كانت الغاية منه تحسين أداء اقتصادنا الوطني ثانياً. والحد من نسبة البطالة وتحسين المستوى المعاشي للجماهير ثالثاً!!.

■ قاسيون العدد 244 آذار2005

نضال عمال النسيج ضد الرأسمال الأجنبي!

■ فادي نصري

في القرن التاسع عشر، ومع قيام المؤسسات الـ«مانيفاكتورية» الوطنية الأولى في سورية بدأ ظهور العمال المأجورين، وفي بداية القرن العشرين ووفقاً لمعطيات معظم الباحثين، فإن عدد العمال المأجورين في صناعة النسيج في سورية ولبنان قد بلغ تقريباً 25 40 ألف عامل. حيث كانت الصناعة الوطنية السورية بشكل عام ماتزال في مرحلة التراكم الرأسمالي الأولي.. مرحلة الانتقال من الإنتاج الحرفي إلى المانيفاكتورة الرأسمالية، حيث بدأ المُعَلِمْ يتحول إلى رب عمل رأسمالي والصبي الصانع إلَى عامل مأجور، كما بدأ يتشكل التمايز الطبقي فيما بينهم، وكانت رواسب نظام الورش والتشتت ماتزال قوية، لقد كان العمال الماجورون أساساً عبارة عن فئات شبه حرفية بروليتارية، وماتزال مرتبطة جزئياً بالملكية الخاصة وأدوات الإنتاج البدائية، وتابعة للرأسمال التجاري الربوي.

إن منافسة الرأسمال الأجنبي قد خربت الصناعة الوطنية الحرفية المانيفاكتورية الوطنية السورية، وبدأت تظهر مكانها المؤسسات الصناعية الأجنبية؛ لذا فإن تكون الطبقة العاملة السورية قد بدأ قبل كل شيء في المؤسسات الصناعية الأجنبية في سورية ولبنان، ويعود تاريخ هذا التكون إلى الربع الثاني من القرن العشرين، وكانت نسبة هامة من العمال مكونة من الفلاحين الموسميين الذين يسافرون إلى المدينة بهدف العمل مع الاحتفاظ بصلات وثيقة بالقرية، حيث ماتزال تعيش فيها عائلة المسافر، والكثير منهم استمر على العيش في القرى المحيطة بالمدينة، حيث يذهبون للعمل. لقد حافظ مثل هؤلاء العمال على صلات ثابتة مع قومهم المرتبطين بهم، وغالباً ما كانت هذه الصلات أمتن من الصلات الطبقية، وكان النساء والأطفال يشكلون نسبة كبيرة من العمال، فالكثير من أرباب العمل مثلاً أصحاب معمل الغزل الإنكليزي في اللاذقية كانوا يفضلون استخدام النساء العاملات، لأن النساء عاملات الصناعة النسيجية كن يحصلن على أجر أقل مما كان يحصل عليه الرجال.. لقد كانت حال الطبقة العاملة في ظل الانتداب قاسية جداً، ويحدد يوم العمل بين 14 – 16 ساعة في اليوم، وأجرة العامل المأجور كانت ضئيلة لدرجة أنها لم تستطع تأمين الحد الأدنى من الحياة، ولم ترتفع أجرة عامل النسيج بين عام 1913 و1937، فإذا كان عام 1913 تكفي أجرة عمل شهر وقدرها 22,5 قرش، ففي عام 1937 بلغت أجرة عامل النسيج 100. 125 قرشاً في الأسبوع أي ثلاثة فرنك في الشهر، لذا كان العامل يحتاج لعمل 48 يوماً ليؤمن الحد الأدنى من المعيشة لأسرته.. كما كشفت أرقام البطالة أيضاً عن وضع الطبقة العاملة المزري في سورية عشية الحرب العالمية الثانية، ففي دمشق وحدها كان يوجد 14250عاطلاً عن العمل منهم 6500عامل نسيج.. وقد ظل إنتاج النسيج هو الفرع الرئيسي في الإنتاج الصناعي حيث كان 46%من العمال يشتغلون في النسيج عام 1937، وكانت دمشق وحلب تعتبر مراكز صناعة النسيج الأولى، وفي الوقت نفسه مراكز تجمع العمال حيث تجمع فيها حوالي 90%من العمال...

دور البطالة والفقر في إشعال «الثورات العربية» «2 - 2»

في الجزء الثاني والأخير من هذه المادة، من الهام أن نتذكر معاً التقرير الذي حمل عنوان «التشغيل والبطالة في البلدان العربية.. التحدي والمواجهة»، والذي قدمه مدير منظمة العمل العربية في الدورة الخامسة والثلاثين لمؤتمر العمل العربي.

■ نجيب الخنيزي

وأشار فيه إلى حجم فرص العمل المطلوب استهدافه من التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العقد المقبل، موضحاً أن القوى العاملة العربية «تنمو بمعدل يفوق 3% سنويا أسرع من معدل نمو السكان البالغ 2% أو معدل نمو السكان في سن العمل 2,8 %، ما يحتم إيجاد 3,9 ملايين فرصة عمل جديدة سنويا».

كما جاء في تقرير للمنظمة العربية للتربية والثقافة أن عدد الأميين العرب بلغ أكثر من 70 مليون أمي «ثلثاهما من النساء» في العام 2005، وبنسبة تتجاوز 35% وهو ما يساوي ضعف معدل الأمية في العالم. وأضحت مشكلات البطالة والفقر والجوع سمة عامة في البلدان العربية قاطبة. ولو أخذنا بلداً نفطيا وغنيا كالسعودية، فإن المعطيات الإحصائية الرسمية المتوفرة تفيد بأن معدل البطالة يصل إلى أكثر من 10% في حين تتجاوز النسبة 26% بين الإناث، في حين تقدرها بعض المصادر الاقتصادية غير الرسمية فوق ذلك بكثير.

أقلية متنفذة تمتلك السلطة والثروة

إن من الدلالات الفاقعة على انسداد أفق التنمية المستدامة في البلدان العربية التدهور والتقلص الحاد لدور ومكانة الطبقة الوسطى التي تمثل دعامة الاستقرار والتوازن الاجتماعي والسياسي في المجتمعات الحديثة، حيث جرى تهميشها وإضعافها على جميع المستويات، وفي المقابل نشهد تعمق الفوارق الاجتماعية والطبقية في المجتمعات العربية بين الغالبية الساحقة من الناس وغالبيتهم من الشباب الذين يطحنهم الفقر والبطالة والحرمان، وبين أقلية متنفذة تمتلك وتحتكر مكامن السلطة والثروة والقوة.

ووفقا لتقرير أعده «أربيان بزنس» تضمن قائمة بأغنى 50 عربياً في عام 2010 وقد قدرت ثرواتهم بما يزيد على 245 مليار دولار، ومن بينهم 32 سعودياً يملكون ثروات تقدر بـ 166 مليار دولار، وهو ما يفوق الدخل القومي لعدة بلدان عربية مجتمعة، علما أن التقرير لم يشمل أصحاب المليارات الذين يفضلون أن يكونوا في الظل إما بحكم مناصبهم الحساسة أو لشبهة الفساد في مكونات ثرواتهم.

تعمق الفوارق الاجتماعية والطبقية بين الغالبية الساحقة من الشباب الذين يطحنهم الفقر والبطالة والحرمان وبين أقلية متنفذة تمتلك وتحتكر مكامن السلطة والثروة والقوة!!

التمايزات الطبقية - الاجتماعية

هنا ومن مبدأ التصنيفات هذه لا بد من التذكير إن ثروات الحكام العرب والمقربين منهم لا يدخلون في هذا التقييم، غير أن ما رشح في ضوء التحركات الثورية الأخيرة يتبين كيف أن العديد من الحكام العرب وعائلاتهم والدائرة الضيقة المحيطة بهم، كما هو الحال في مصر وتونس وليبيا وغيرها، اكتنزوا ثروات هائلة تقدر بعشرات المليارات من الثروات النقدية والعينية.

إن الإحصاءات والأرقام والمعطيات المخيفة المنشورة تعكس إلى حد كبير حجم اتساع التمايزات الطبقية – الاجتماعية، ومدى الواقع المرير الذي تعيشه الغالبية الساحقة من الشعوب العربية، كما تبين مدى إخفاق غالبية السلطات والنخب العربية الحاكمة في تلبية أبسط شروط احتياجات الإنسان العربي في ضمان أمنه الحياتي والمعيشي، ناهيك عن إهدار حريته وكرامته وحقوقه الإنسانية الأخرى. بالطبع لا نستطيع أن نحصر أو نختزل أسباب الثورات العربية في جانب أو بعد واحد فقط هو الجانب الاقتصادي – المعيشي.

الخبز والحرية في الآن معاً

لكن من الواضح أن هناك سمات عامة مشتركة للبلدان والمجتمعات العربية رغم تباين نظمها الحاكمة، وفي مستويات تطورها السياسي – الاجتماعي، والثقافي، ومدى غياب أو الحضور النسبي لمؤسسات المجتمع المدني العابرة للهويات التقليدية الفرعية، وكذلك التفريق في طريقة وأسلوب تعامل الحكومات العربية مع تلك الأزمات والاحتجاجات كما حصل في تونس ومصر، وكما هو الحال في ليبيا وسورية واليمن وغيرها، حيث منسوب القمع المرتفع، وحيث الدماء سالت وتسيل بغزارة من جهة، وما هو حاصل في المغرب والأردن حيث يتم التغيير سلميا بوجه عام ومن خلال إصلاح النظام، وليس عبر إسقاطه من جهة أخرى. لكن في الحالات العربية المختلفة لا نستطيع تجاهل البعد الاجتماعي – الطبقي الرئيس، إلى جانب العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية المتردية، والمتراكمة على مدى عقود، والتي كانت بحاجة إلى مجرد شرارة لتقوم بدور المحفز والمفجر للحراك الشعبي والشبابي العارم، وغير المسبوق على امتداد العالم العربي، والتي يمكن اختزالها في بعدي الخبز والحرية في الآن معا.

● وكالة أنباء العمال العرب

خلال لقاء أجرته معه إذاعة «ميلودي اف ام» يوم الأربعاء 2014/5/21 جدد الرفيق علاء عرفات أمين مجلس حزب الإرادة الشعبية، وعضو قيادة جبهة التغيير والتحرير، تأكيد جوهر الموقف بخصوص عدم المشاركة في الانتخابات الرئاسية المرتقبة لا ترشيحاً ولا تصويتاً، موضحاً أن موقف الجبهة والحزب بهذا الموضوع يستند إلى الحرص على البلاد وحل الأزمة والخروج منها «لأننا نريد ونتمنى ونرغب أن تكون هذه الانتخابات جزءاً من عملية سياسية ترتكز على حل الأزمة، وبالتالي فقد قلنا بأنه لو تأجلت هذه الانتخابات وذهبنا إلى التمديد بالتوازي مع الدعوة لحل الأزمة بأي شكل من الأشكال التي يراها السوريون مناسبة، سواء الدعوة لحوار وطني داخلي يسمح للسوريين أن يناقشوا كل مسائلهم، أو عبر التركيز على الذهاب إلى بوابة جنيف التي لا غنى عنها والمطلوب منها وقف التدخل الخارجي ووقف العنف وبدء عملية سياسية، وبالتالي فجوهر موقفنا في هذه المسألة هو العمل على تثبيت ودخول الحل السياسي للأزمة.

عرفات: السكون في تطورات الوضع السياسي يؤدي إلى سكون مماثل في الحراك السياسي

بيان الجبهة ملزم معنوياً لأعضائها

وقال عرفات «نحن لم ندع الناس إلى المقاطعة ولن ندعوهم، نحن عرضنا موقفنا والناس تعرفه، وفي نهاية المطاف نعتقد أن المواطن السوري يختار ما يناسبه» موضحاً أنه فيما يتعلق بأعضاء جبهة التغيير والتحرير «فالقرار ملزم بالمعنى الأدبي، لأن العضو في الجبهة والموافق على خطها، سيصله موقفها في سياقاته القائلة بأولوية الحل السياسي للأزمة، كونه المهمة رقم واحد اليوم بالنسبة إلينا، ومن المؤكد أن المتفقين مع الجبهة بهذا الموقف سيلتزمون عن قناعة، وليس على شكل قرارات».

وحول الخط السياسي العام للجبهة ونشاطها أكد أن «الجبهة تعمل اليوم مع القوى السياسية التي تملك النهج ذاته من أجل التقارب ودعوتها للذهاب نحو التركيز على الحل السياسي، بدءاً من النظام وانتهاءً بأطراف المعارضة المختلفة، على الأقل الوطنية لأن لا علاقة لنا بالخارجية منها وأقصد الائتلاف وأشباهه. إضافة لانتظار اللحظة المناسبة لتجميع صفوف هذه القوى. بالنسبة لجنيف فهو الآن معلّق قسراً من الأمريكيين كما هو واضح، وبالتالي فنحن أمام حالة تأجيل للمدخل الهام والأساسي وهذا يؤدي إلى إمكانية القيام بأشياء كثيرة في الداخل، فيمكن التركيز على المصالحات الفعلية، لأنه ورغم كون الهدنات والتسويات أمراً إيجابياً، ولكن المصالحات حالة أعلى، وهناك فرق كبير بين التسويات التي تخلق مناخاً مريحاً نسبياً والمصالحات التي تسمح بعودة الحياة الطبيعية فعلياً»، مشدداً على أن «الحلول العسكرية لن تؤدي إلى نتيجة، على الرغم من وجوب محاربة التكفيريين وإقصائهم وإنهائهم، ولكن هذا لا يمكن أن يتم دون وجود حل سياسي».

وحول الانكفاء البادي على المعارضة الداخلية في الأشهر الماضية وكأن كل طيف قد حجز مكانه بموقفه ورؤيته للأزمة واكتفى بهذا القدر، أجاب عرفات أن «هذا الكلام صحيح إلى حد بعيد، ولكن سببه ليس المعارضة بل الظرف السياسي، بمعنى أدق نوع من السكون في تطورات الوضع السياسي يؤدي إلى سكون مماثل في الحراك السياسي، لذلك فالموضوع ليس موضوع المعارضة فقط فماذا عن النظام، حيث أنه هو الآخر في حالة سكون بالمعنى السياسي، وما هي المبادرات التي قدمها النظام؟».

السيادة لا تجتزأ

ورداً على التقليل من أهمية ودلالة عدم إجراء الانتخابات في كامل الأراضي السورية وأن بعض الأماكن الخارجة عن سيطرة الدولة لم تعد فيها كثافات سكانية كبرى، أكد عرفات أن «القضية لا تقتصر على وجود سكان أو العكس، فهناك العديد من المحللين السياسيين المحترمين يتحدثون عن السيادة كلما قمت بطرح رأي ما، ولكن أليس هناك علاقة بين السيادة وعدم إجراء الانتخابات في بعض مناطق سورية؟ حتى لو لم يكن هناك سكان. لماذا لم يتحدث أحد عن عدم وجود سيادة في هذا الموضوع؟ لذلك فالموقف من هذه المسألة لا علاقة له بالنسب السكانية الموجودة في هذه المنطقة أو تلك وحسب، بل إنها تتعلق بأن الانتخابات في القانون والمنطق وفي حق السوريين يجب أن تكون شاملة لكل الأراضي السورية وشاملة لكل السوريين وعلى أساس هذه الشمولية يمكن أن تتحدد التعددية. وبالتالي سينشأ لدينا تجاوزات وهذا طبيعي، كالقول بأن الانتخابات ستغطي غالبية الأراضي السورية، لكن حتى كلمة غالبية هي كلمة غير مرضية بالنسبة لنا».

الانتخابات في القانون والمنطق وفي حق السوريين يجب أن تكون شاملة لكل الأراضي السورية وشاملة لكل السوريين وعلى أساس هذه الشمولية يمكن أن تتحدد التعددية

وحول كيف ستتعامل جبهة التغيير والتحرير مع نتائج الانتخابات أوضح عرفات أن «الجبهة ستتعامل بشكل عادي وطبيعي، حصلت انتخابات وأصبح هناك رئيس، فأين المشكلة بالتعاطي مع الأمر الواقع؟ الإشكال بالنسبة لنا هو أنه كان من الأفضل ألا تجري هذه الانتخابات، فنحن كنا نطالب بالتمديد والتمديد يعني بقاء رئيس الجمهورية الحالي في نهاية المطاف، وبغض النظر عما سيتقوّل به الغربيون لأنه مهما جرى سواء انتخابات أم تمديد فهناك من سيتكلم. أما نحن فنتحدث عن رؤية السوريين بين بعضهم عن ما هو الأصلح، الذهاب إلى التمديد ليكون بمثابة تطمين للسوريين المختلفين بين بعضهم بمعنى وجود طرف وهو النظام يريد الذهاب إلى حل سياسي وهو مستعد أن يقدم كل الضمانات والتنازلات التي تسمح بأن يكون الوضع في سورية موحداً وبأنه سيبذل جهده في هذا الاتجاه، هذه هي وجهة نظرنا».

التمثيل الحكومي أقل شأناً

وأوضح أن صفة المعارضة لا علاقة لها بالانتخابات، «فنحن معارضون في إطار برنامج سياسي- اقتصادي- اجتماعي»، قائلاً في إجابته على سؤال آخر «إن بحث أية مشاركة لاحقة بأية حكومة وحدة وطنية سيبحث في حينه على أساس معرفة برنامجها المحدد والملموس وماذا ستفعل وصلاحياتها، فحكومة وبرنامج وحدة وطنية لا يعنيان الإتيان بشخص من كل طرف فقط، وإن الشيء الأقل شأناً في حكومة الوحدة الوطنية هو التمثيل».

وحول جنيف3 وما إذا ما بات في خبر كان قال عرفات «لا أعتقد ذلك، دعنا ننتبه إلى أن الصراع في سورية قد تدوّل إلى مرحلة كبيرة، سواء من حيث الأدوات أو الحل، والصراع السوري ليس الصراع الوحيد في العالم، فقد نشأ صراع جديد وهو الصراع في أوكرانيا«..» وإذا تراجع مستوى الصدام في الأزمة الأوكرانية فمن الممكن أن يُفتح ملف الأزمة السورية بمعنى جنيف3 أو شيء من هذا القبيل. في النهاية، ارتبطت الأزمة السورية بالصراعات الدولية والإقليمية وأصبح حلها مرهوناً إلى حد بعيد بتطورات هذه النزاعات مع الأسف».

وعن رؤيته لصورة جنيف3، وهل سيكون بذات الصيغة التي كانت موجودة في جنيف2، أعرب عن اعتقاده أنه في حال انعقاد المؤتمر فإن وفد المعارضة سيكون تعددياً ولن يكون هناك وفد واحد، وإلا لا داعي لعقده «فالمنطق يقول بأن ميزان القوى سيكون قد أصبح فيه مؤشرات أوضح للطرف الصاعد، لأن المؤشرات على الأرض سواء بالاقتصاد العالمي أو في الوضع السياسي العالمي تشير إلى ذلك الطرف الذي يتقدم اليوم».

البحث عن أفغانستان ثانية

ورداً على سؤال آخر حول إلى أين تتجه ليبيا ومدى استفادة الغرب من إعادة تقسيم المنطقة قال إن ليبيا تتجه نحو المزيد من الفوضى، لقد كان السيناريو القديم المُعد لليبيا هو تقسيمها إلى ثلاثة أقاليم، مضيفاً أن المتشددين في الغرب اكتشفوا بعد مئة سنة أن الدول القائمة في المنطقة بحكم اتفاقيات سايكس بيكو يمكن أن تتطور وتقوى رغم التقسيم، لذلك فقد عمدوا إلى التقسيم مرة أخرى. وأوضح أن الأمريكيين يحتاجون لأفغانستان ثانية اليوم، وهذا ما يحاولون القيام به في ليبيا وأن محاولتهم لتطبيق هذا الأمر في سورية لم تنجح، رغم أن ذلك يجري في الأماكن التي يسيطر عليها المسلحون، إلا أن الدولة السورية ما تزال قائمة، أما في ليبيا فلا يوجد حتى جيش كما يجب.

«الإرادة الشعبية» وأسئلة الحل السياسي!

من سمات الأزمات الكبرى والمديدة أنها تطرح على بساط البحث أسئلة كثيرة، تفرض نفسها على جميع الأطراف التي لها علاقة بالأزمة المعنية، بحيث لامفر من الإجابة، وخصوصاً في أزمة من وزن الأزمة السورية التي خلّفت كل هذا الدم وهذا الدمار المادي والروحي، وهذه التداعيات والمخاطر، التي باتت تهدد إقليماً كاملاً.

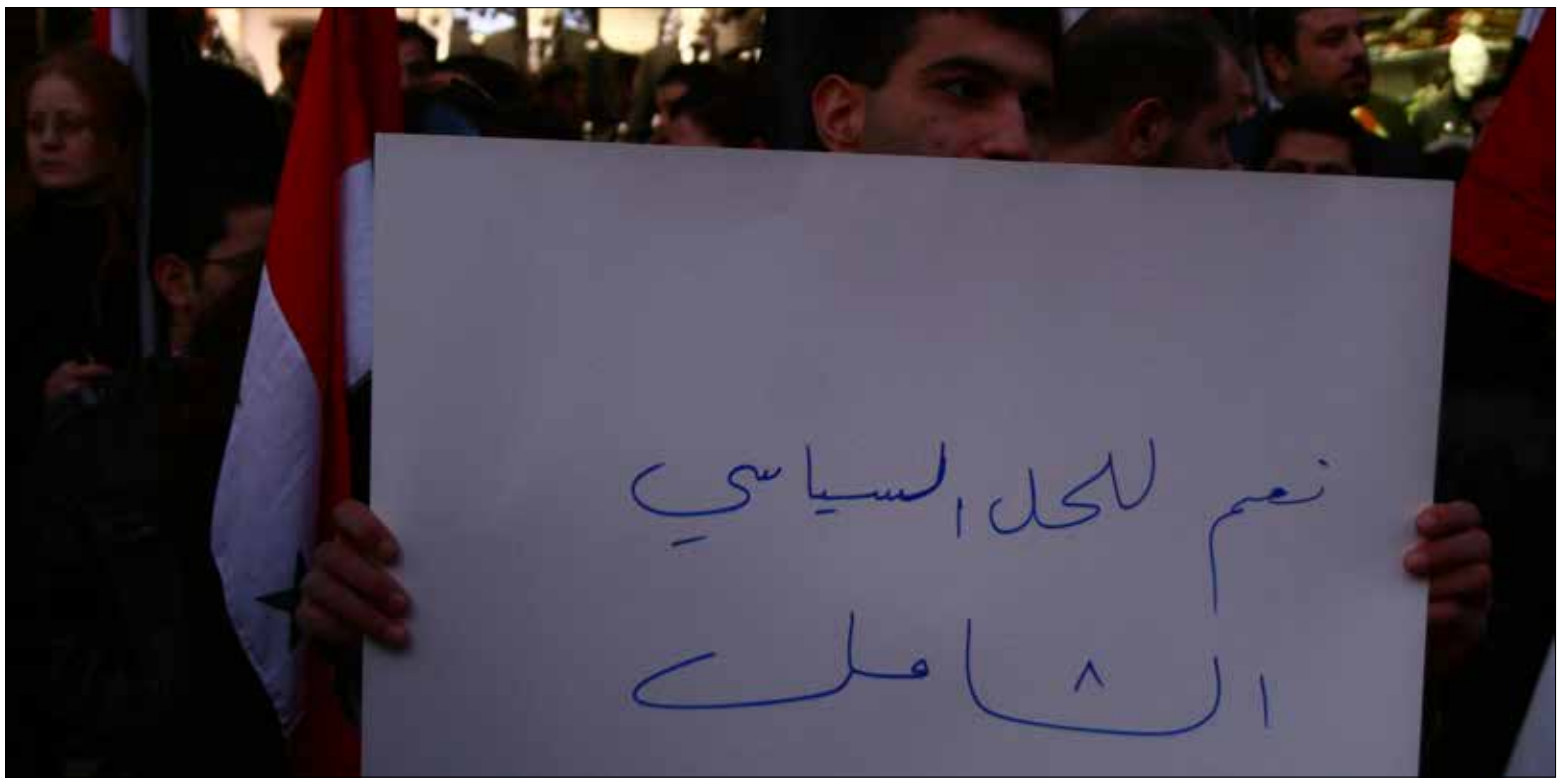

■ رمزي السالم

لقد بات معروفاً أن جميع الأطراف المحلية والإقليمية والدولية لم تعد «تتجرأ» على رفض خيار «الحل السياسي للأزمة السورية» من حيث المبدأ، ولكن في سياق إجابات الأطراف المتعددة على أسئلة هذا الحل سورياً «لماذا الحل السياسي؟ وماهية الحل السياسي؟ والحل السياسي مع من؟» تظهر تناقضات الأزمة دفعة واحدة، وتتجلى نوايا مختلف الأطراف، بحيث يبدو هذا الإقرار وكأنه بروتوكولياً فقط، ويأتي في سياق التبرؤ من تهمة المسؤولية عن الدم المهدور والمآل الذي وصلت إليه البلاد، ويقود في نهاية المطاف إلى المربع الاوّل، وبالتالي إلى مزيد من خلط الأوراق، وإشاعة الإحباط في الأوساط الشعبية وعدم الثقة بإمكانية الحل السياسي، في نهاية المطاف.

لماذا الحل السياسي؟

ليس جديداً حسب قراءة «الإرادة الشعبية» القول: «لأنه الحل الوحيد».. هكذا كان الرأي منذ أن دخلت البلاد في دوامة العنف والعنف المضاد، وهكذا استمر الموقف على مدار سنوات الأزمة، رغم «الانتصار الجزئي» هنا أو هناك لهذا الطرف أو ذاك، والتهليل وكأن الأزمة انتهت!

لقد كان واضحاً لمن يريد أن يرى الواقع على حقيقته أن توازن القوى لايسمح بحسم المعركة من أي طرف بالطريقة وبالشعارات التي رفعها الطرفان، وما زاد الأمر تعقيداً كان تدفق التكفيريين من كل جهات الأرض إلى ميدان المعركة لتتشابك خيوط الأزمة وتتعقد، وتتداخل العوامل الداخلية مع الخارجية، فأصبحت سورية ملعباً للصراع الدولي يؤثر ليس على الوضع في البلاد فقط بل على آفاق تطور الوضع العالمي ككل، لتكون سورية في ظل الصراع القائم منفعلة، وليست فاعلة، مع الأسف، على عكس دورها التاريخي المطلوب والمعروف.

إن القول بعدم إمكانية الحسم لمصلحة هذا الطرف أو ذاك لايتعلق بالموقف من الطرفين أوالمساواة بينهما، بقدر ما هو استنتاج موضوعي يستند إلى توازن القوى داخلياً وإقليمياً ودولياً، وإلى قراءة علمية لتجارب ملموسة مرّت، وتمر بها العديد من الدول الموضوعة على خارطة الفوضى الأمريكية الخلاقة، سوء تلك التي شهدت تدخلاً عسكرياً خارجياً مباشراً أو غير مباشر، وحيث لم ترد، ولاحقاً لم تستطع، واشنطن فرض أجندة التدخل المباشر، كانت تعمل على استنزاف البلد المستهدف عبر إدامة الاشتباك داخلياً، وكان استمرار الصراع هو المطلوب، وأصبح هو أداة الوصول إلى الهدف الاستراتيجي «الفوضى الخلاقة». «العراق بعد الاضطرار الأمريكي للانسحاب، اليمن، سورية، أوكرانيا اليوم، كأمثلة».

وإذا تحدثنا بالملموس أكثر، فإن حالة الاستنزاف المستمرة، التي تشهدها سورية، هي المطلوبة أمريكياً في ظل عدم قدرة واشنطن وحلفائها على الحسم المباشر، ولايهم في هذه الاستراتيجية من ينتصر في ساحات المعارك داخلياً، بالمعنى العسكري، في هذا الموقع أو ذاك، طالما أن البنى التحتية ستدمر، وطالما أن الفوالق التقليدية «الدينية، الطائفية، العرقية» ستتعمق، وطالما أن النسيج الوطني سيتهتك، وطالما أن الجيش باعتباره رمز الوحدة الوطنية، وأحد أهم مقومات الدولة سيستنزف... وعليه فإن الإصرار على الحل السياسي هنا هو عملياً محاولة للجم للمشروع الامريكي، وإجهاضه.

الحل السياسي.. والتشكيك بالمواقف!

في سياق استمرار التشكيك المتعمد بوطنية موقف «الإرادة الشعبية»، والمحاولات البائسة للنيل منه، كان السؤال التشكيكي الملغوم حول «الحل السياسي مع من؟» و«كيف نتحاور مع قوى الإرهاب التي تقطع الرؤوس وتجزّ الرّقاب؟»، ولم يبق لدى بعض المحسوبين على الموالاة هذا سوى إتهام «الإرادة الشعبية» بدعم الإرهاب(!؟)، مع العلم أن الحل السياسي الذي طرحه حزب الإرادة الشعبية، وعمل لأجله، وكان محور مواقفه من الأزمة، بمختلف تجلياتها وتطوراتها، لم يكن يوماً يعني الحوار مع تلك القوى التكفيرية القادمة من الخارج، بل بشيء من التدقيق يتبين أن موقف الحزب كان هدفه الأول هو تحجيم تلك القوى، وعزلها وتضييق الخناق عليها، وصولاً إلى استئصالها، لأن العنف وارتفاع منسوب الدم هو الملعب الوحيد الذي تستطيع فيه هذه القوى أن تفعل فعلها، بل ربما يكون هو الدور المنوط بها أصلاً من صانعيها وراء المحيط، فالحل السياسي المقصود كان أبداً ودائماً بين السوريين، ولا أحد غيرهم، لتأمين تلك الأجواء المناسبة لتوحد السوريين على أساس مشروع وطني متكامل، موالاة ومعارضة، ضد هذا الإرهاب الأسود..

التغيير الذي ينشده حزب الإرادة الشعبية والذي يعبر عن مصالح أغلبية السوريين خارج ثنائية الموالاة والمعارضة

مآلات الحل السياسي؟

وكما كان موقف الإرادة الشعبية مكان هجوم وتشويه من البعض في الموالاة الذين بالكاد يصدقون حتى هم أنفسهم التهم الرخيصة التي يطلقونها، كان هذا الموقف ذاته موقع هجوم من تلك المعارضة التي جعلت من نفسها أداة للتدخل الخارجي غير المباشر في الأزمة السورية، باعتباره موقفاً يجمع بين رفض هذا التدخل، ووضعه كمهمةً أمام مؤتمر جنيف، وبين ضرورة عملية التغيير الجذري الشامل عبر عملية سياسية سورية، وينسف فكرة تلازم الموقف المعارض مع قبول التدخل الخارجي.

إن الحل السياسي الذي يصر عليه « الإرادة الشعبية» هو حل مطلوب منه إنجاز مهمتين تاريخيتين أمام الشعب السوري:

- الحفاظ على وحدة البلاد والسيادة الوطنية.
- الشروع في عملية التغيير المنشودة.

فلا يمكن في ظروف اليوم إنجاز إحدى هاتين المهمتين دون الأخرى، ولا تنفع أية جعجعة كلامية في هذا المجال، فلا معنى للتغيير ولا لأي شعار سياسي وأية مهمة في سورية في ظل استمرار تهديد وجود البلاد كوحدة جغرافية سياسية، وبالتوازي لا يمكن الحفاظ على وحدة البلاد دون زج كل الشعب السوري في المعركة، وهذا لايمكن حدوثه دون تأمين حقه في عملية التغيير، إذاً كما أن الحفاظ على وحدة البلاد معطى ثابت لا يمكن تجاوزه، فإن التغيير أداة لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق ذلك، ومن هنا بالضبط نعتقد تنبع مشكلة تلك الأوساط التي دأبت على الهجوم على حزب الارادة الشعبية، بمن فيهم المرتعدون في بعض أوساط الموالاة الذين لا تنقصهم «النباهة» في إدراك أن التغيير الذي ينشده حزب الإرادة الشعبية والذي يعبر عن مصالح أغلبية السوريين خارج ثنائية الموالاة والمعارضة، إنما يعني من جملة ما يعني موضوع الفساد، وضرورة استئصاله هو الآخر «المعية» مع قوى التكفير والإرهاب، وعليه فلاغرابة أن يأتي الهجوم على مشروع «الإرادة الشعبية» للحل السياسي من هذا الموقع بالضبط، حيث تأكد بالملموس ما قاله «الإرادة الشعبية» ورددده مراراً في خطابه السياسي عن خطرالفساد ليس على الوضع الاقتصادي الاجتماعي فقط، بل على الوطن ووحدته واستقلاله، ولاينفعنّ أحد هنا أية محاولة تزويروتشويه المواقف وطمس الحقائق حتى ولو جعجعت معهم أغلب طواحين الكلام المرئية والمقرؤة والمسموعة، ومن باب التذكير ليست المرة الأولى التي تلجأ فيها قوى الظلام إلى محاولة رمي المسؤولية على الشيوعيين وشيطنتهم في استحقاقات وطنية كبرى من هذا النوع، والتاريخ كان دائماً يقول كلمته وينصف ملح هذه الأرض.

حالة الاستنزاف المستمرة التي تشهدها سورية مطلوبة أمريكياً في ظل عدم قدرة واشنطن وحلفائها على الحسم المباشر.. ولايهم في هذه الاستراتيجية من ينتصر عسكرياً في ساحات المعارك داخلياً طالما أن البنى التحتية ستدمر والفوالق التقليدية ستتعمق، والنسيج الوطني سيتهتك، والجيش باعتباره رمز الوحدة الوطنية وأحد مقومات الدولة سيستنزف.. وعليه فإن الإصرار على الحل السياسي هنا هو عملياً لجم للمشروع الأمريكي وقطع للطريق عليه

«الداخلي» و«الخارجي» في الوقت الدامي الضائع

سورية، بعيون السوريين الذين تقطعت بهم سبل الحياة بداخلها وخارجها بدرجات وأشكال مختلفة، هي كل شيء، كل العالم. ولكن سورية ذاتها بطبيعة الحال بالنسبة لغير السوريين هي أزمة أخرى، وجزء من لوحة عالمية كبيرة، ضمن ميزان قوى دولي جديد متشكل..!

■ عابد سليم

والحال هكذا فإن ما ينغص عيش السوريين، أكثر من مجريات ووقائع معاناتهم وأزمتهم، هو تغييب ما استبشروا به خيراً من بروز أفق لحلها عبر جلسات مؤتمر جنيف في حينها على وقع تفجر أزمات أخرى، في أوكرانيا تحديداً.

تكامل وفصل

وعلى اعتبار أنه لا يمكن إسقاط وجهة نظر السوريين تجاه بلدهم، وكيفية نظر العالم لهذا البلد كجزء من لوحة كبرى، بصيغة فصل ميكانيكي قسري بين الداخل والخارج، فإن بعض الأسئلة تلح على أذهان المعنيين، كل من موقعه وغاياته، لجهة صياغة مخرج ما، ليبقى حدا التطرف في ذلك، تصوير إمكانية حل خارجي صرف يأتي بالدرجة الأولى عبر الاستقواء بالأجنبي، وهذا بطبيعة الحال مدان ومرفوض بالوجدان والموروث الشعبي الوطني السوري العفوي أو المتأطر سياسياً، مقابل تصور حل داخلي صرف، يتجاهل حجم التورط الدولي، ليكون وهماً يريد تثبيت وقائع معينة لن تصمد بالملموس أمام واقع التداخل بين «الداخلي» و«الخارجي» في الأزمة ومجرياتها وآفاقها، وبالأصل مسبباتها.

لقد حدد حزب الإرادة الشعبية لإنهاء الكارثة الإنسانية العاصفة بسورية، ومنع إعادة إنتاج الأزمة، صياغته لـ«قانون حل الأزمة» القائل بتلازم وتسلسل ثلاثية «وقف التدخل الخارجي بكل أشكاله «إدخال سلاح ومسلحين وتمويل»، ووقف العنف، أياً كانت مصادره، وإطلاق عملية سياسية شاملة بين السوريين، ترسم مستقبل البلاد عبر سلسلة توافقات وتسويات تضمن السيادة الوطنية ووحدة البلاد أرضاً وشعباً ومؤسسات، وتنجز المصالحة والمحاسبة الوطنية المطلوبة وعودة النازحين واللاجئين وحل قضايا المعتقلين والمخطوفين والمفقودين، وتضمن التغيير الجذري والشامل والعميق والتدريجي، سياسياً واقتصادياً اجتماعياً «لمصلحة السواد الأعظم من السوريين وليس أثريائهم» وديمقراطياً، والمستحق منذ عقود، عبر تغيير البنية القانونية والدستورية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية حقيقية، وإعادة تحديد الصلاحيات، إلى آخر جملة القضايا المفترض بها أن تكون نتاجاً لتلك العملية السياسية، بعد رسم مساراتها القانونية والاجتماعية، والاقتصادية التنموية، بما يؤدي إلى اجتثاث فعلي للإرهاب والتكفير.

وإذا كان البند الثالث والأهم هو عملية سورية- سورية، إلا أنه لا يمكن أن يكون ناجعاً وناجزاً وله الديمومة، ما لم يتحقق البند الأول، المرتبط بالبعد الخارجي، «أي وقف التدخل»، بما يسمح بتحقيق البند الثاني «وقف العنف»، الذي يوفر، بدوره، أجواء تحقيق البند الثالث، عبر وقف الاستنزاف أولاً. ومن هنا أتت صفة «القانونية» أو العلاقة المنطقية.

«لا، ونعم»..!

السؤال المشروع اليوم على وقع استمرار الأزمة الكارثية والدامية والغياب الآني لهذا الشكل من الحل الشامل: «هل يمكن عكس الأولويات؟»، أي هل يمكن البدء بالعملية السياسية ثم وقف العنف ثم وقف التدخل الخارجي؟ الجواب هو «لا، ونعم»، لا، إذا كنا نريد حلاً ناجزاً، ونعم، إذا أردنا أن نقطع خطوات ملموسة باتجاه ذاك الحل وتخديمه، دون أن نصورها على أنها الحل بذاته، ضمن واقع درجة تدويل الأزمة، وحجم العنف ومساحته، وواقع تقطيع أوصال البلد وخروج مناطق ومحافظات بأكملها عن سلطة الدولة..!

وبهذا المعنى فقط، يمكن للقوى الوطنية السورية بالداخل، بمن فيها معتدلو النظام الساعون لحل جدي، أن تتنادى لحوار وطني شامل وصريح وندّي وجدي وهادف لإنهاء الكارثة والأزمة، لا يقوم على استقواء أحد بأحد أو على أحد، كي لا يشكل فرصة ضائعة أخرى وتحديداً من جانب النظام، تكون فيه الدولة وأجهزتها طرفاً مدافعاً عن الشعب كله، أي حوار وتحديد مخارج داخلية ليس من موقع الإملاء واستكمال فرض الأمر الواقع، بل من موقع إدراك الأزمة وخطورتها وأسبابها وضرورة الخروج منها وإحداث التغيير وخلق اصطفاف وطني حقيقي بعيداً عن اصطفاف «موالي- معارض» بالمعنى المتطرف للكلمة، باتجاه خلق تعددية حقيقية منفتحة فعلياً على معنى التعددية وقبول منعكساتها، مع تحديد الإجراءات السياسية والاقتصادية الاجتماعية التي تعزز دور الدولة المتبقية، وارتباط المواطن بها، وليس بالنظام بالضرورة، وترك ذلك لخيارات الناس.

إن إنجاز ذلك سيشكل بالمحصلة، وبالتوازي مع تحولات المشهد الدولي، بما فيه في أوكرانيا ذاتها، ورقة ضغط على تلك القوى المعادية، وفي مقدمتها واشنطن وأجراؤها، باتجاه الركض نحو استئناف المسار السياسي للحل عبر جنيف أو غيره، كي تضمن بقاءها بالميدان، ولكن هذا يتطلب حسن نوايا الداخل بكل أطيافه أولاً.

وإذا كان البند الثالث والأهم هو عملية سورية- سورية إلا أنه لا يمكن أن يكون ناجعاً وناجزاً وله الديمومة ما لم يتحقق البند الأول، المرتبط بالبعد الخارجي أي وقف التدخل

السؤال المشروع اليوم على وقع استمرار الأزمة الكارثية والدامية والغياب الآني لهذا الشكل من الحل الشامل: «هل يمكن عكس الأولويات؟» الجواب هو «لا» إذا كنا نريد حلاً ناجزاً و«نعم» إذا أردنا أن نقطع خطوات ملموسة باتجاه ذاك الحل وتخديمه دون أن نصورها على أنها الحل بذاته ضمن واقع درجة تدويل الأزمة وحجم العنف ومساحته وواقع تقطيع أوصال البلد وخروج مناطق ومحافظات بأكملها عن سلطة الدولة

ندوة حول مناقشة مشروع برنامج الحزب في طرطوس

قامت دائرة المدينة في منظمة الحزب في طرطوس بعقد ندوة حول مناقشة مشروع برنامج الحزب، ودعت إليها عدداً من أصدقاء وقرّاء قاسيون مثلوا شرائح متنوعة اجتماعيا وسياسيا كما تنوع المجتمع الطرطوسي، وأدار الندوة كل من الرفيقين أحمد ديوب ويحي علي.

■ إعداد محمد سلوم

داخل عدد من الرفاق بعناوين متنوعة حول برنامج الحزب شارحين كمدخل للنقاش فقرات متنوعة من مشروع البرنامج، وإن كانت الكثير من مداخلات الحضور أخذت مجرى النقاش السياسي أكثر من الالتزام بمحاور الندوة، لكنها كانت من الأهمية في تنوع ما حضر وما طرح.

من روح مشروع البرنامج: في مشروع البرنامج هناك عناصر تشبه عناصربناء الأحزاب الشيوعية، وهناك عناصر جديدة، ورؤية الحزب تنطلق من الثابت« المرجعية الفكرية» التي ينطلق منها الثوريون، وفي المشروع فكر جديد هو الانطلاق من الواقع، وكان هناك ميل لتسطيح الأمور في الحراك الشعبي وكان التساؤل هل هي أزمة أم ثورة، وقدمت ثلاثة مستويات لقراءة الحدث السوري: المفهوم الأول تاريخي ويربط الخاص بالعام، وفي مجرى مسيرة تطورعلم الاجتماع بالغرب تحدث عن دورية حدوث الثورات كل من 50 – 60 سنة نتيجة تراكم المشاكل دون حلها، وفي عام 1999م رصدت أكثر من مائتي حركة احتجاج. المفهوم الثاني حول توزيع الثروة، حيث 10% من المجتمع يستحوذون على 80% من ثروة المجتمع و80% يحصلون على 10% من الثروة، والحراك في مصر نتيجة هذا التناقض موجود منذ الثمانينات، أما المفهوم الثالث هو مفهوم الرضا الاجتماعي، وهذا المفهوم مركب بين عناصر اجتماعية واقتصادية و ديمقراطية، وكانت درجة الامتعاض كبيرة ضمن هذه العناصر الثلاثة، لذلك يتطلب التصويب في مشروع إعادة الإعمار، ألا يعني إعادة بناء الحجر بقدر ما يعني إعمار أسباب الأزمة بألا تعيد نفسها.

حزب الإرادة الشعبية

اقتراحات للنقاش: في السطر الرابع من مقدمة المشروع، يعتمد حزب الإرادة الشعبية مرجعيته الفكرية الماركسية اللينينية، يقترح إضافة بعد عبارة الفكرية«بتثقيف أعضائه بتراثها وبما يسمح بتطبيقها بشكل خلاق»، وفي السطر السادس حذف عبارة «بعيداً عن العدمية والنصوصية»، وعبارة « بعقلية الانتصار» يجب أن تكون دقيقة ولا تحتمل التأويل وأن تكتب «مرحلة الانتصارات»، أما في الصفحة 12 الفقرات حول «القضية الكردية» إن التواتر في الحديث عن حقوق الأكراد، وأن تخصهم في ثلاثة نصوص دون غيرهم من التركمان والأرمن والشركس ..يتعارض مع ألف باء مفهوم المواطنة بين جميع المواطنين من ضمن برنامج حزب ماركسي لينيني، وتجاوز مشروع البرنامج الصدام بين العنصر القومي والأممي، وأن حزب الإرادة الشعبية يعول عليه كأحد حوامل إنقاذ البلد، لذلك يجب أن يستند إلى الكادر والبرنامج وإلتصاقه بالواقع، ورؤية الحزب في المشروع استندت إلى إرثه وتجربته من ضمن الأحزاب الشيوعية وهذه الأحزاب كان ينقصها المصارحة مع الواقع، وهناك من تساءل: كيف انغلق الأفق التاريخي أمام الرأسمالية وقد كسبت مواقع جديدة واكتسبت عناصرجديدة أيضاً، وهناك تباين دائماً وتاريخياً بين رأسماليات منتجة ومتوحشة، وهناك من طرح نقيض ذلك وتساءل: الرأسمالية عندما تستدعي أقبح ما في التاريخ لافتعال حراك شعبي لحل جزء من أزمتها، أليس هذا انغلاق أفق أمامها؟

الحراك الشعبي: هذه الفقرة أخذت معظم وقت الندوة لكن أهم ما طرح: إن الحراك في المجتمع العربي هو حراك اجتماعي، وحول الانطلاق من الجوامع باعتباره المكان الآمن الذي لا يقتحمه الأمن ويعتبر موقفاً تكتيكياً للحراك، وإن الحراك طرح الكثير من المطالب، ولو خلصت الأزمة سيعود من جديد لأن وتيرته مرتبطة بمدى عدالة توزيع الثروة، وهناك الحراك السلبي والحراك الشعبي الوطني، وإن طبيعة الحراك في سورية، هي امتداد تناوب دورات الحراك في العالم، لكن عندما نريد تطبيقه على الواقع يظهر بأننا لسنا وراء هذا الحراك، يجب ألا نسميه حراكاً شعبياً لأن لديه نواقص من أجل توصيفه كذلك وبحاجة إلى دراسته بشكل أعمق، وأنه منذ 2006 م كل مطلع ولا يتوقع ما يجري، يكون عنده قصر نظر.

أطفال سورية...

التسرب المدرسي.. «التشرد» والعمالة القسرية

تنكسر أشعة الشمس على جبهاتهم الفتية، ويبتعد الحلم عن لياليهم. جيل أضافت سنوات الحرب الثلاث عشرات السنوات لأعمارهم فتحولوا من أطفال يلعبون كرة القدم والحجلة إلى أرباب أسر، يقع على كاهلهم مسؤوليات جسام. وتحاول جميع الأطراف المتنازعة في سورية استغلال هذه الظاهرة لكن لمصلحتها، حيث يوجه الجميع من جهات داخلية وخارجية وإقليمية ودولية بضرورة تحييد أطفال سورية من الصراع الدائر. لتبقى هذه النداءات في دائرة رفع العتب، فالأمر الواقع على الأرض يعكس مدى هشاشة هذه النداءات.

■ نسرين علاء الدين- قاسيون

الذي سنتناوله اليوم قد يندرج تحت مسميات عديدة، منها «التسرب المدرسي» و«عمالة الأطفال» و«التشرد» و«التسول». لكن الوجه الآخر لهذه الحالات هو تحول هؤلاء الأطفال إلى كبار وتبادل الأدوار مع ذويهم.

العائلة على محك الأزمة

تتجول «جميلة» مع أخيها «خالد» في سوق الخضرة، ويمسك «خالد»، وهو الذي لم يتم عشر السنوات من عمره، بيد شقيقته التي تصغره بثلاث سنوات. يبيع الطفلان البسكويت للمارة بينما يجلس والدهما على المقعد في الطرف الثاني من السوق.

يتحدث والد «خالد» لـ«قاسيون» عن معاناته وما تعرضت لها عائلته خلال سنوات الأزمة في البلاد قائلاً «كنت أعمل فيما سبق سائق سيارة تكسي، وكانت أوضاعي المادية مستورة ولكني تعرضت لحادث أثناء الأزمة وفقدت قدمي وبت مقعداً، وهجرت من منزلي، واليوم أبيع السجائر فيما يبيع ابني الصغير البسكويت والعلكة للأطفال».

ويقول «خالد»، الأبن، «أنا أخرج كل يوم لأبيع البسكويت والعلكة وأحياناً الدخان بدلاً من والدي، لأننا بحاجة إلى النقود كي نشتري الطعام وندفع أجرة الغرفة التي نسكن فيها».

النزوح والإقامة في الحدائق!

ويتابع «خالد» حديثه «والدي لم يخرج للعمل إلا منذ أسبوعين فقط، لذلك كنت أبيع أنا بدلاً عنه فهو كان مريضاً جداً، ولم نكن نملك المال للطعام أو حتى أجار غرفة واحدة، فقد عشنا في حديقة ثم مركز إيواء ثم عملت مع والدي وأختي الصغيرة، واستأجرنا غرفة لنا»، وأضاف خالد «أحياناً أجني مبلغ 400 ليرة وأحياناً أكثر في اليوم الواحد، وفي أيام البرد والمطر لا أبيع شيئاً».

وعن دراسته يقول «أنا دخلت إلى المدرسة في الصف الأول ثم نزحنا من منزلنا وتنقلت من مكان إلى آخر، وبعد إصابة والدي لم أعد إلى المدرسة، لكن بس أكبر رح أرجع مرة ثانية إلى المدرسة مشان أتعلم لأن آنستي كانت تقول لي أن خطي حلو».

واقع الحال وشبح الجوع

يخرج «صلاح» من مكان سكنه باكراً مصطحباً معه عربة حديدية ويجلس أمام مدخل سوق «مدحت باشا»، يفتش عن زبون يريد نقل بضائعه من وإلى السوق.

وعن ذلك يقول «صلاح»، ابن ثماني السنوات، «فقدت والدي، وأعيش مع والدتي وأربعة إخوة وجدتي، فأنا أعمل في نقل البضائع والأغراض فيما يعمل شقيقي الذي يكبرني لدى ميكانيكي سيارات»، ويتابع حديثه «ما أجنيه أنا وأخي يكفينا ثمناً للطعام ودفع أجرة المنزل، فنحن هجرنا من منزلنا وقتل والدي، ولم نحصل على أي مساعدة سوى بعض أكياس الطعام القليلة التي لا تسد حاجتنا».

وعن تعليمه يقول صلاح «أنا لم أدخل المدرسة سوى أشهر قليلة، ولا أعرف الكتابة أو القراءة. وتقول والدتي إذا عدت إلى المدرسة وتركت العمل أنا وأخي فإننا سنموت من الجوع، وأصحاب المنزل سيطردوننا من المنزل، لذلك سأظل أعمل إلى أن تتحسن أحوالنا وربما عندها أعود للتعلم».

يوجّه جميع الجهات بضرورة تحييد الأطفال عن الصراع الدائر إلا أن هذه النداءات تبقى في دائرة رفع العتب فالأمر الواقع على الأرض يعكس مدى هشاشة هذه النداءات

أحلم بالمدرسة والدمية..

تبيع «سارة» وشقيقتها الورد الجوري في شوارع العاصمة دمشق، من المفترض أن تكون سارة في الصف السادس الابتدائي، لكنها نزحت مع أهلها من حمص ولم تعد تتابع دراستها، تجيد سارة القراءة والكتابة، وتحاول أن تقرأ كل لافتة تصادفها كي لا تنسى القراءة.

تقول سارة «فقدت والدي في الأزمة ولا نملك راتباً أو أي شيء يعوضنا، لذلك أعمل مع والدتي وأخوتي كي نؤمن ثمن الطعام وأجرة المنزل»، وتضيف «عملنا في تجهيز الخضروات والخياطة وتنظيف المنازل وكل شيء».

وتتابع سارة «أتمنى أن أشتري دمية لكني لا أملك نقوداً لذلك، فالنقود فقط للطعام وأجرة المنزل لذا أقف مطولاً أمام المحل أتأمل جميع الألعاب فيه، وفي كل مرة يطردني صاحب المحل لأنه يخشى أن أسرق اللعبة لكني لا أحب السرقة»، تقول سارة إنها تحب المدرسة وإنها ترغب بالعودة للتعلم واللعب مع أصدقائها في الحارة القديمة.

المخاطر والمضايقات والتعنيف

يقول الاستاذ شادي العمر لـ«قاسيون»، مدرب الدعم النفسي الاجتماعي ومهارات الحياة، «بالنسبة للأثر النفسي على الطفل المعيل، فأن الجميع يتفق على منع الأطفال تحت سن الخامسة عشرة من العمل، ويذهب الأغلبية إلى تمديد هذا العمر حتى الثامنة عشرة. حيث إن عمل الأطفال في سن العاشرة أو حتى الخامسة عشرة ينعكس سلباً على تنشئتهم النفسية والجسدية»، ويضيف «من الناحية النفسية يتعرض الأطفال في بيئة العمل إلى الكثير من المخاطر والمضايقات والتعنيف والاستغلال الجسدي والجنسي، ولو بأشكال يمكن اعتبارها أحياناً غير مؤذية جسدياً، لكنها شديدة الخطورة من الناحية النفسية عندما تؤدي إلى فقدان الأطفال للثقة بذواتهم، وعجزهم عن التكيّف النفسي وضعف صحتهم النفسية».

ويتابع شادي «إنه من ناحية ثانية بذات الخطورة.. يؤدي عمل الأطفال إلى إعاقة نموهم الجسدي الطبيعي، خاصة عندما يصلون لدرجة الإرهاق، وهذا يؤثر بالتالي على صحتهم العقلية والجسدية، فالعمل يختلف عن اللعب، والطفل الذي يعمل لا يستطيع التوقف عن العمل حين يتعب، على العكس من اللعب». ويتابع «من الناحية القيمية والتربوية، إن تعامل الأطفال مع الأجر والمقابل المادي لما يبذلونه من جهد يؤدي إلى خلخلة التربية القيمية المتدرجة لدى الطفل، فالطفل الطبيعي ينشأ عادة على قبول الحوافز المعنوية والرمزية كمقابل لما يؤديه، وهذا ما يرسخ عنده قيم التعاون والإيثار والمشاركة أو ما يعرف بقيم الأسرة، أما الحوافز المادية التي يحصل عليها متأخراً فهي ترسخ التملك والأنانية والمنافسة الربحية- قيم السوق».

تفادي مشكلات عمالة الأطفال

وعن الحلول الممكنة لمعالجة المشاكل التي قد يتعرض لها الاطفال، يقول مدرب الدعم النفسي الاجتماعي «يمكن اقتراح حلول ببساطة لتفادي مشكلات عمالة الأطفال، لكن من المقترحات الضرورية للتفكير في الحلول ينبغي العمل أولاً وبشكل شمولي تكاملي ضمن برامج موسعة، تشمل الجوانب النفسية والاجتماعية وإشباع الاحتياجات المادية الرئيسية «مسكن – غذاء – طبابة – تعليم». من الضروري أيضاً توسيع نطاق المشاركة في الحلول ليشمل المنظمات والهيئات الحكومية والمجتمعية والدولية أيضاً. ومع أن الآثار السلبية لعمالة الأطفال تخص مجتمعاً بعينه أو دولة محددة، إلا أن المسؤولية تجاه الطفولة هي من المسؤوليات الأخلاقية الإنسانية العامة، والتي أصبح البشر مسؤولين عنها في أي مكان، باعتبارها قضايا إنسانية فوق إقليمية أو جهوية أو دينية أو جنسية.

معيدو جامعة دمشق:

الإيفاد داخلياً للدكتوراه بحاجة لمعجزة!!

على الرغم من إعلان جامعة دمشق في وقت سابق عن إلغاء الاختبار المعياري الكتابي للمقبولين بالمشاركة في مسابقة التعيين بوظيفة معيد في مختلف كليات الجامعة ومعاهدها التي أعلنتها العام الماضي، وذلك بعد تأجيل الاختبار لمرتين، الأولى كانت مقررة في 7 كانون الثاني والثانية في 4 شباط الماضيين، وإنها ستعلن عن قوائم جديدة وفق معايير قبول جديدة.

■ علي نمر

مازال الغموض يلف تلك المعايير حسب الشكوى التي قدمها مجموعة من المعيدين في جامعة دمشق لمراسل «قاسيون» والتي يطالبون فيها بإعادة النظر وإيجاد حل لمشكلتهم مع التعديل. وجاء في الشكوى ما يليَ:

شروط تعجيزية!

«نحن مطالبون بأمور كثيرة لنتمكن من متابعة إيفادنا داخلياً للدكتوراه، وأهمها ما يعرف بالامتحان المعياري الخاص بالمعيدين مع امتحان القيد في الدكتوراه، والرخصة العالمية في قيادة الكمبيوتر«icdl» مع أبحاث منشورة في المجلات العربية والأجنبية، وهذا غير مطلوب في باقي الجامعات العربية السورية، حيث لا يطلب إلا امتحان القيد في الدكتوراه، مع العلم أننا متساوون في الحقوق ولكن غير متساوين في الواجبات مع باقي المعيدين في الجامعات السورية».

وأضاف المعيدون أن «الامتحان المعياري– الذي يكافئ التوفل تقريباً والمطلوب من معيدي جامعة دمشق فقط– باللغة الانكليزية تحتاج أقل شريحة وهي: «كلية الآداب لـ 477 من أصل 670 علامة بينما التقديم باللغة الفرنسية يحتاج لـ 345 من أصل 690 علامة»، أين العدل في كل هذا؟!».

مازلنا ننتظر...

وطالب المعيدون في ختام شكواهم وزارة التعليم العالي ورئاسة جامعة دمشق «إعادة النظر في معاناتهم هذه، ومساواتهم بباقي الجامعات السورية بخصوص الامتحان المعياري، وحتى إلغائه لأن التحضير له يحتاج سنوات، وهذا ما يجعلنا متأخرين عن باقي الجامعات، حيث أن زملائنا أصبحوا على مشارف الحصول على الدكتوراه، ونحن مازلنا ننتظر النجاح في هذا الامتحان ليصار إلى إيفادنا للدكتوراه».

ولأن الشكوى مقدمة بشكل رسمي للوزارة ورئاسة الجامعة، طالب المعيدون من الصحيفة توجيه بعض الأسئلة التي ليس من اللائق وضعها في معروض رسمي منها:

لماذا تعدل معايير المسابقة بعد تقدم المتسابقين وفق المعايير التي تم الإعلان عنها، والتقدم بموجبها، لأن الأسماء الآن معروفة والمؤهلات للمتقدمين أيضاً صارت معروفة، والتعديل غير مقبول ويثير الشكوك بالنوايا ولمصلحة أشخاص؟

وكيف يتم تقييم طلاب جامعة دمشق ومعدلاتهم أقل من معدلات الجامعات الأخرى، وخاصة جامعة الفرات والبعث؟

مطلب محقق

لماذا في كل بلدان العالم هناك معايير وضوابط ثابتة لا تتغيّر بتغيّر المسؤولين إلا عندنا، فكلما أتى مسؤول وأراد أن يضع بصمته يغير المعايير التي تكون على حساب الطالب ومستقبله؟

إن كان هناك من مشكلة في الامتحان المعياري كما حدث في جامعة حلب، فمن السبب الطالب أم بعض المشرفين الفاسدين؟

ألا يعني اشتراط شهادة التوفل ضمن المعايير المطلوبة حرمان حاملي اللغة الفرنسية؟

وأخيراً ما مصير كل من رفض طلبه كمعيد بعد أن خسر كل الفرص والمسابقات الأخرى التي كانت تؤهله وتحجز له فرصة عمل في حياته؟!.

وبدورنا فإننا نضم صوتنا للمعيدين بإعادة النظر في وضعهم، وإيجاد حل يرضي الجميع فالوقت الذي يضيع لم يعد لمصلحة أحد!!.

هموم الطلاب والمعلمين في امتحانات شهادة التعليم الأساسي

«بدأت امتحانات شهادة التعليم الأساسي يوم الأحد الواقع في 2014/5/18 حيث تقدم إليها حوالي /389584/ تلميذاً وتلميذة يتوزعون على 2700 مركز امتحاني و/2144/ تلميذاً وتلميذة لامتحانات الإعدادية الشرعية بعد إنهاء جميع التحضيرات اللازمة لإجراء الامتحانات حيث تم وضع الأسئلة مركزياً».

■ عابدين رشيد

وكالعادة مع قرب هذه الامتحانات في كل عام يتضاعف انهماك ذوي الطلاب بمتابعة أبنائهم في ظل الظروف الكارثية والتركيز على ضمان إجراء مراجعة شاملة للمناهج في ظل الانقطاع الكهربائي المستمر وذلك سعياً منهم لتمكين أولادهم من تحصيل أعلى درجات ممكنة، ومع هذا الانهماك والمتابعة يزداد الطلب من الأهالي على المدرسين الخصوصيين الذين يجدون من هذه الحالة فرصة لا تعوض لرفع أسعارهم رداً على مستوى المعيشة.

تداعيات الأزمة والعملية الامتحانية

ولذلك تأثرت امتحانات الشهادة كثيراً في ظل الأزمة الوطنية العميقة بتداعياتها المختلفة باتجاه التغيّر الديموغرافي، فكما نزح طلاب من مناطقهم الأصلية، نزح معهم أيضاً هؤلاء المعلمون تجاه المناطق الآمنة فازداد العبء والمشاكل التربوية والتعليمية، وتجلى ذلك في زيادة عدد المراكز الامتحانية فيها، ففي محافظة اللاذقية مثلاً بلغ عدد الطلاب في دورة عام 2014 للتعليم الأساسي حوالي /23207/ وعدد المراكز الامتحانية حوالي /203/ مركز، بينما كان العدد في ريف دمشق حوالي /40/ ألف طالب وطالبة وعدد المراكز حوالي /371/ في إدلب، كما تجلى هذا الانعكاس الخطير للأزمة في عدم وجود مواعيد موحدة لمختلف الصفوف الانتقالية.

وفي محافظة دمشق بدأت الامتحانات الانتقالية من الصف السابع وحتى الثانوي في يوم 2014/5/21، بينما أنهت محافظة ريف دمشق امتحاناتها بتاريخ 2014/5/15.

الأسئلة ليست شاملة

وإذا كانت العملية الامتحانية قد جاءت في سياق تحديد قدرات الطلاب ومستوياتهم العلمية والمعرفية، فإن المناهج الحالية وطبيعة الأسئلة الامتحانية لا تعبر عن ذلك كما يجب، خاصة وأن هذه الأسئلة ليست شاملة لجميع الموضوعات والفقرات الدراسية في ظل التوزيع غير العادل للعلامات، وتعزز ذلك التراجع في التعديل غير المبرر للنهايات العظمى والصغرى للمواد كافة.

وبالتالي فالعملية التربوية والتعليمية ما زالت في تراجع وهذا ما تعكسه اليوم العملية الامتحانية، ومن هنا يلجأ الطلاب إلى ممارسة أسلوب الغش الامتحاني بمختلف الطرق.

كما أن التحضيرات الامتحانية في بعض المراكز ليست كما يجب وخاصة فيما يتعلق بوضع الستائر على النوافذ تجنباً لأشعة الشمس الضارة.

غياب المعايير الواضحة

وحول توزيع الأسئلة، كان يجب حضور مندوب التربية قبل توزيع الأسئلة في القاعات من أجل ضمان سلامة المغلفات وأن تفتح أمام الطلاب والمراقبين.

أما فيما يخص مهمات المراقبة الامتحانية، فلا توجد معايير واضحة تلزم المعنيين بتكليف المراقبين، ولذلك يكون للمحسوبيات دور كبير في إعفاء البعض على حساب الآخرين دون مبرر قانوني، بالإضافة إلى عدم قانونية تكليف الإداريين الذين تحولوا بموجب أسباب صحية وبقرار وزاري.

ومن هنا لا بد من رفع سقف أجور المراقبة الامتحانية في ظل وجود إشاعات تؤكد بأن أعمال المراقبة بالنسبة لامتحانات شهادة التعليم الأساسي غير مأجورة.

من الذاكرة

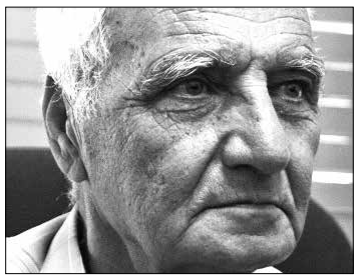

■ محمد علي طه

الحاملون همومنا في نبضهم

اتصالات هاتفية عديدة تلقيتها أثناء الأسبوعين الأخيرين، إضافة للقاءات كثيرة جمعتني بأصدقاء أعزاء من مستقلين لا حزبيين، ومن أعضاء في أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، ومن خارجها، دارت خلالها أحاديث ساخنة حول البيان الذي أصدرته جبهة التغيير والتحرير، وأوضحت فيه موقفها الوطني المسؤول من الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها قريباً، ضمن هذه الظروف المأزومة التي لن تتيح أن تكون شاملة لأصوات عموم الناخبين السوريين وبعموم المناطق السورية بحكم الأعداد الكبيرة للنازحين واللاجئين في دول الجوار والخارج، وبحكم خروج عدد من المناطق السورية عن سيطرة الدولة، ولن تكون تعددية بالمعنى الحقيقي للكلمة، وستزيد الوضع تأزماً واحتقاناً وانقساماً.

وقد أعرب الكثير منهم عن تفهمه واقتناعه بصواب هذا الموقف، وقد أعادتنا حرارة أحاديثنا إلى استحضار مواقف مشابهة وقفها الوطنيون السوريون ومنهم الحزب الشيوعي السوري إزاء أحداث فائقة الأهمية، كالموقف من الوحدة السورية المصرية عام 1958، الذي تجسد في ضرورة أخذ الظروف الموضوعية لكلا البلدين بعين الاعتبار، ولا سيما البنود الهامة الثلاثة عشر التي أعلنها الحزب، ورأى فيها أساس نجاح الوحدة المنشودة، ويمكن اليوم لأي مهتم أن يعود إليها ليتبين صحتها ودقتها، وليرى الخطأ الفادح الذي وقع بسبب عدم الأخذ بها، والثمن الباهظ الذي دفعه الشعب في كل من سورية ومصر بوأد هذا الحلم الجميل.

ويحضرني الآن شاهدان آخران، الأول يعود إلى عام 1955 وقد جرى تحت قبة البرلمان، يوم وصلتْ لمجلس النواب عريضة من قرية «الكسوة» تطالب بصهريج لتأمين مياه الشرب للآلاف من السكان المحرومين منها، فوقف الرفيق خالد بكداش ليقول في كلمته حول هذا الطلب العادل والمشروع : «مثل هذا البناء «البرلمان» – مشيراً بإصبعه إلى البناء الفخم – كثير على بلد يوجد فيه تجمع سكاني على بعد 10 كم من دمشق، الناس فيه يشكون من العطش»، فردّ رئيس المجلس ناظم القدسي متذاكياً «إذن فلنبع هذا المبنى ونشتري به «طرنبات»»، فأجابه الرفيق خالد «إذا كنا سنحفر آباراً من أجل هؤلاء السكان ، فلا مانع من ذلك لشراء هذه الطرنبات".

والشاهد الآخر، هو مواقف الحزب الجريئة ضد التعامل مع شركات النفط الغربية وبخاصة الأمريكية، تلك المواقف التي أدى تجاهلها وعدم الأخذ بها إلى تكبيد شعبنا خسائر فادحة جراء نهب تلك الشركات «العلني» للبترول السوري.

وهكذا تثبت الحياة أن الأولوية بالنسبة للوطنيين كانت وستبقى مصلحة الشعب والوطن، فهي الأوجب والأهم.

دمشق..
تلوث بصري واستيلاء على «الحدائق العامة»

بعد أن تأزمت أوضاع الريف الدمشقي أمنياً، والذي كان المقصد الأول لسكان دمشق فصل الصيف لقضاء «السيارين»، التي تعتبر من العادات المتأصلة لدى الدمشقيين وتشكل متنفساً جزئياً لهم في ظل ظروف الأزمة، أصبح المقصد الأول لهم ولأطفالهم الحدائق العامة القريبة من منازلهم، أو تلك التي تتوسط الساحات العامة، والتي تحولت مؤخراً إلى «حدائق مأجورة» استغلها البعض لتحقيق الأرباح «من جيب الدولة والمواطن» دون تكاليف، بحسب بعض سكان دمشق.

■ جيفارا الصفدي- قاسيون

«أضحى الدخول إلى الحدائق العامة، وكأنه زيارة لأحد الممتلكات الخاصة، أو أحد المطاعم المملوكة لأحد التجار»، وبحسب العديد من سكان دمشق، فقد تحولت الحدائق العامة إلى ما يشبه «القهاوي»، لكن دون رقابة أو متابعة، وبشكل «خارج عن القانون تماماً»، ومشوّه للمشهد البصري للمدينة.

تجار الأزمة والحدائق المأجورة

يقول «أمجد»، وهو طالب جامعي، إنه «في ظل الحرب الدائرة في البلاد وخطورة أماكن «السيارين» المعتادة كالغوطة في ريف دمشق وطريق المطار، لم يعد أمام المواطن في دمشق، سوى الحدائق التي من المفترض أن تكون عامة ومرافقها مجانية».

وتابع حديثه قائلاً «قام بعض تجار الأزمة باستغلال الأوضاع الأمنية والتسيّب الحاصل، للسيطرة على الممتلكات العامة وخاصة هذه الحدائق، حيث قاموا بافتراش العشب بالطاولات والكراسي، ووضعوا بسطات الأراكيل والشاي والقهوة، وبدأوا بتأجير هذه الحدائق لتحقيق الأرباح بطريقة مخالفة للقوانين وعلى مرأى الجميع ودون ضوابط».

سرقة الكهرباء علناً!

ومن جهته، قال «شادي»، وهو أب لـ3 أطفال وموظف حكومي، إن «هذه القهاوي خارجة عن القانون بكل معنى الكلمة، واعتمادها بالأساس على أرض مملوكة للدولة ومخصصة للمواطنين مجاناً، وعدا عن ذلك، قاموا بسرقة الكهرباء من عواميد الإنارة العامة دون الاكتراث بالوضع الصعب الذي تعاني منه شبكة الكهرباء».

وأردف إنه «بينما يعاني السوريون من التقنين العشوائي والمتكرر للتيار الكهربائي، وبينما لا تمل وزارة الكهرباء من تحذير المواطنين من الاستجرار غير المشروع للتيار الكهربائي، يقوم هؤلاء بسرقة التيار الكهربائي من عواميد الإنارة وأمام الملأ دون أي رادع، ويحملونها فوق طاقتها من سخانات ومعدات صوت وإنارة، وقاموا بالاستفادة منها مجاناً لتحقيق أرباحهم في القهاوي».

وتابع «حالياً، أنا غير قادر على اصطحاب أطفالي للحديقة وهي بهذا الشكل، فلم يعد هناك مكان للعب فيها لاكتظاظ زبائن القهاوي، وأنا مضطر حالياً للبحث عن حدائق أخرى بعيدة عن منزلي».

حتى «دورات المياه» مأجورة

وأكد أحد المشتكين لـ«قاسيون» ويدعى «محمد»، ولديه مكتب عقاري بالقرب من إحدى الحدائق العامة، أنه «يضطر بعض الأحيان لاستخدام حمامات الحديقة لقربها، إلا أن المستغلين جعلوا منها مشروعاً استثمارياً لهم، ووضعوا تسعيرة خاصة بهم، دون أي رقابة أو حسيب» رغم أنهم يخالفون شروط العقود الموقعة مع الجهات المعنية.

وتابع إن «الحدائق العامة اليوم تفتقد موظفيها الذي كانوا يتواجدون فيها كالحارس المناوب على سبيل المثال، وتفتقد أيضاً للرعاية والعناية وإعادة التأهيل، بعد سيطرة المستغلين عليها، فقد تجد على سبيل المثال عبارة «ممنوع الجلوس على العشب» وإلى جانبها طاولة وكراسي وأشخاص يحتسون الشاي والقهوة والأركيلة ويرمون مخلفاتهم على العشب».

يقوم تجار الأزمة بسرقة الكهرباء من عواميد الإنارة وأمام الملأ دون أي رادع ويحملونها فوق طاقتها من سخانات ومعدات صوت وإنارة لتحقيق الأرباح

تحوّلت الحدائق العامة مؤخراً إلى حدائق مأجورة بكل مرفقاتها استغلها تجار الأزمة لتحقيق الأرباح من جيب الدولة والمواطن معاً دون أي رقابة أو حسيب

تحرشات وتشوّه بصري

الشكاوى ابتعدت إلى أكثر من ذلك، حيث اشتكت إحدى الطالبات الجامعيات وتدعى «إناس»، من أن «هذه القهاوي بدأت تستقطب شريحة غير منضبطة من الشباب الطائش، وقد تعرضت عدة مرات للتحرش والكلام المسيء عند مروري بجانب إحداها، وخاصة الحديقة الموجودة في شارع الثورة، والتي تعطي صورة سيئة عن قلب العاصمة دمشق، بدءاً من المنظر المزري، وانتهاءً بالمعاكسات والتصرفات اللاأخلاقية».

ويزيد من التشوّه البصري للحدائق العامة، ارتماء المتسولين والمشردين على أراضيها، بين طاولات القهاوي المخالفة، وذلك بعد إخلاء بعضها من خيم النازحين سابقاً، دون أي اكتراث وتحرك حقيقي من الجهات المعنية بحل مشكلة المشردين والنازحين بتأمين مكان آمن ومجهّز للإقامة فيه مع عائلاتهم، رغم التصريحات الرسمية الكثيرة في هذا الصدد.

حبر على ورق

وتعتبر معظم مظاهر الاشغالات من أراكيل وأشباه «القهاوي» في الحدائق العامة، غير قانونية، وكانت محافظة دمشق قد اتخذت قراراً بمكافحة هذه الظواهر في إحدى دورات اجتماعات مجلسها منذ عامين، لكن ذلك لم يتم، وبدأت الأمور تتفاقم أكثر وبشكل علني أمام الجميع، ومثال على ذلك الحدائق القريبة من محافظة دمشق من الناحية الجغرافية كحديقة «الارماني» في شارع الثورة بدمشق.

بين الاستيلاء والاستثمار

ويوجد في دمشق، دورات مياه داخل حدائق مستثمرة فعلاً بطريقة قانونية على حد تعبير محافظة دمشق في إحدى التصريحات السابقة، وذلك يتم عبر مناقصات لها شروط واضحة، وأي إخلال بهذه الشروط يتم بموجبه إلغاء العقد فوراً، ورغم ذلك لم تسجل حالات فسخ العقود رغم المخالفات الصريحة.

ويوجد في مدينة دمشق 774 حديقة صغيرة مغلقة و175 حديقة كبيرة، وقامت محافظة دمشق منذ أعوام بتحسين الصورة البصرية لدمشق من خلال هذه الحدائق على حد وصفها، حيث قامت بإزالة سياجها، وصيانة مرافقها.

ناس .. وناس

لا شك أن بعض من يستثمرهذه المرافق بشكل غير قانوني هم من بعض أصحاب النفوذ مستفيدين من علاقاتهم بالبعض في أجهزة الدولة، وأضحت هناك «قهاوي» مخالفة معروفة جداً للجميع، وهي موجودة في مكانها منذ أكثر من عام،دون أي تحرك ملحوظ من محافظة دمشق. وفي ظل تفاقم الحاجة وانعدام فرص العمل لجأ بعض المواطنين العاديين إلى الإنخراط في مثل هذا العمل في محاولة لسد جزء من العجز الذي يعانون منه في ظل الأزمة، وحسب شهادة أحد من هؤلاء فان من يجري متابعته أحياناً هم دائماً من الفئة الثانية التي دفعتها الظروف القاهرة إلى مثل هذا العمل.

المحافظة وصعوبة المكافحة!

وأكدت المحافظة سابقاً، بأن إزالة هذه المخالفات فيه شيء من «الصعوبة» كونها ستعود إلى الواجهة بعد أيام تماماً كموضوع البسطات، معللة سبب عودة الظاهرة مرة أخرى، بعدم قدرة شرطة المحافظة إلقاء القبض على صاحب هذه الاشغالات لأنه «يهرب عند شعوره بقدوم الشرطة»، فتتم مصادرة الأراكيل والطاولات ويهرب المستغِل.

ريف محافظة الحسكة..
عقود من «التهميش الحكومي» وسنوات من «التهجير القسري»

توجت عقود طويلة من التهميش الحكومي لريف محافظة الحسكة الواسع والغني، بسنوات الأزمة السورية الثلاث التي قضت عليه بشكل تام، والفلاح البائس الذي دفع نتائج سياسة اقتصادية حكومية أثبتت فشلها، يدفع اليوم ثمن حرب لا رابح فيها، ويجبر على مغادرة قريته دون أمل بالعودة.

■ القامشلي- مراسل قاسيون

ويمتد ريف الحسكة على مساحة واسعة تشكل غالبية مساحة المحافظة، وهو الخزان السوري الرئيسي لمحاصيل القمح والشعير والقطن، إضافة لامتلاكه حصة كبيرة من إنتاج النفط السوري، كما أن معابر سورية الدولية مع العراق وتركيا تقع ضمنه، لكنه بقي خارج قصة التطور والنمو التي تعلنها الحكومات المتعاقبة في البلاد.

تفريغ الريف من فلاحيه!

في نهاية ثلاث سنوات من عمر الأزمة السورية يمكن ملاحظة هجرة نهائية للفلاح نحو المدن القريبة والاستيطان فيها بظروف لا تقل عن بؤس حياته في الريف، أما من استطاع البقاء فمهنته السلاح أو تجارة وصناعة النفط البدائية.

ساهمت سياسة الحكومات السورية بعد العام 2000 والتي توجت بما يعرف باقتصاد السوق الاجتماعي في هجرة واسعة لأبناء ريف المحافظة وأفرغت مئات القرى من سكانها

ورغم أن المحافظة بشكل عام تصنف كمنطقة آمنة تحت سيطرة الدولة، فإن كل الصراعات المسلحة التي وقعت في المحافظة كان مسرحها الريف، ويتسبب سقوط قتيل واحد على يد أحد طرفي النزاع لتعرض «عشيرة» كاملة تصنف مع أحد الطرفين للانتقام، حيث يسود الانتماء للعشيرة منذ عقود دون تسجيل أي جهود حكومية تذكر لتجاوزه كسلوك بدائي.

وأجبر ابن الريف على الدخول في ثنائية «موالي – معارض» دون أن يتمكن أي من طرفي النزاع من حمايته في ريف واسع، ما دفع قسم كبير من أبناء الريف للهجرة نحو المدن المدججة بالسلاح والحواجز. دون أي أمل بالعودة لقريته التي أصبح مطلوباً فيها للثأر «العشائري» الذي لا ينتمي لطبيعة الصراع السوري القائم. فيما اختار الفلاح المحسوب على الطرف الآخر مغادرة قريته نحو مناطق يسيطر عليها الطرف المحسوب عليه.

الهجرة الثانية..

ساهمت سياسة الحكومات السورية بعد العام 2000 والتي توجت بما يعرف باقتصاد السوق الاجتماعي، في هجرة واسعة لأبناء ريف المحافظة، وأفرغت مئات القرى من سكانها الذين هربوا من سنوات جفاف لم تقابل ببرنامج دعم حكومي، إلى ريف دمشق ودرعا، حيث تحولوا هناك لعمال يطلق على تجمعاتهم السكنية تسميات دونية تشكل صدمة لفلاح الجزيرة الذي حفظت أرضه الزراعية كرامته لسنوات طويلة.

لكن الصراع المسلح الذي اشتعل في ريف دمشق أجبر أبناء ريف الحسكة على العودة لقراهم وزراعاتهم، قبل أن يجدوا أنفسهم في ثنائية وهمية تقسمهم لقسمين وتجبرهم على الهجرة الثانية والتي قد تكون الأخيرة.

الجنوب المنسي

تحتل منطقة جنوب نهر «الرد» مساحة واسعة تعتمد على زراعة القمح والشعير في أراضي متوسطة الخصوبة وقليلة الإنتاج، وهي منطقة مهمشة تفتقد للدعم الحكومي، وبقيت على حالها طوال عقود من الزمن، وهاجر قسم كبير من سكانها نحو ريف دمشق للعمل هناك قبل أن يعودوا تحت وطأة الأزمة.

ولم يغر واقعها المأساوي أي من طرفي النزاع في الدفاع عنها، لكن سكانها الذين استفادوا من عدم إشراكهم في ثنائية «موالي – معارض»، اتجهوا نحو تجارة وصناعة النفط البدائية لمواجهة جوع لا تسده الأرض قليلة الإنتاج من دون دعم حكومي في البذار والسماد والمتطلبات الضرورية للزراعة.

صورة «الفلاح الأخيرة»

تعيش كثير من الأسر الريفية اليوم في مدينتي الحسكة والقامشلي كلاجئين في المدارس، أو في بيوت مستأجرة بأطراف المدن في أحسن الأحوال، يتابعون أوقات وأماكن توزيع المعونات التي أصبحت موردهم الوحيد، بينما خلت القرى من سكانها الفلاحين، إلا من اختار السلاح أو النفط.

دير الزور.. الفلاحون و«موسم القمح» في خطر!

شهدت مواسم القمح في السنوات الأخيرة، تراجعاً كبيراً في الزراعة والإنتاج عموماً، وفي دير الزور والجزيرة خصوصاً، وباتت تهدد الأمن الغذائي الوطني بعد أن كانت سورية من الدول التي تحقق اكتفاءً ذاتياً، ومن الدول المصدرة للقمح عالمياً، فأصبحت مستوردة له وللطحين..!

■ مراسل قاسيون - دير الزور

والسبب في ذلك السياسات الليبرالية التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة، وخصوصاً في السنوات العشر الأخيرة التي حَرّرت التجارة والأسعار، وأهمها رفع أسعار المحروقات وارتفاع مستلزمات الإنتاج الزراعي من بذار وسماد وأدوية المكافحة وانتشار الأمراض، والخطط الوهمية وسوء تنفيذها. إضافة إلى الظروف البيئية من جفاف وتصحر الذي أدى إلى خروج مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية عن الاستثمار، وكذلك اتساع النهب والفساد، والشيء الذي يثير التساؤل وما زال، أنّه لم يحاسب أحد على ذلك للآن!؟

موسم القمح والأزمة

إضافة إلى الأسباب السابقة، والتي تضاعفت كثيراً خلال الأزمة. لعبت عوامل أخرى عديدة في انخفاض الإنتاج انخفاضاً كبيراً، لأنّ الحراك الشعبي انطلق من الأرياف والمدن الريفية الزراعية. ومنها خروج أراض شاسعةً جداً من الاستثمار، نتيجة توقف كثير من مشاريع الري والزراعة العامة والخاصة، بسبب التخريب المتعمد بالقصف والتفجير، أو بسبب انقطاع التيار الكهربائي المستمر لفترات طويلة، أو بسبب تهجير الكثير من الفلاحين وأسرهم في مناطق التوتر، وغياب دور الدولة الكامل وسيطرة المسلحين بمكوناتهم المختلفة، وظروف التسويق وارتفاع أجوره مع بقية التكاليف الأخرى، وتلاعب تجار الحرب والمسلحين بأسعاره مما أدّى إلى إحجام غالبية الفلاحين والمزارعين عن الزراعة، ومن غامر منهم وزرع، فلأنه لا يستطيع أن يعيش ويبقى حياً على الأقل إلاّ بالزراعة، رغم علمه بخسارته المسبقة، ومعاناته للأمرين.

الأراضي المزروعة لا تتجاوز 25%

رغم عدم وجود إحصائيات دقيقة أو حتى تقريبية، لكنّ المعلومات الواردة من الفلاحين الذين ما زالوا متمسكين بأرضهم وعملهم الزراعي، تؤكد أن الأراضي المزروعة في أحسن الأحوال لا تتجاوز 25% من أراضيهم، وغالبيتهم اكتفوا بزراعة ما يكفيهم كمؤونة لأسرهم، ورافق الأسباب السابقة في تراجع زراعته عوامل أخرى لتصبح المعاناة مركبة، وأهمها:

– التلوث البيئي الكبير الذي نشأ عن استخدام حراقات النفط البدائية في الريف، والشرقي منه خصوصاً حيث وجود الآبار النفطية.

– قلة أو نُدرة البذار المعقمة ونوعيتها، وكذلك الأسمدة وأدوية المكافحة.

– انتشار مرضي السونة والتفحم، وقلة الرّي رغم أن نسبة هطول الأمطار هذا العام أكثر من السابق نسبياً..

الواقع ينذر بكارثة إنسانية

وما يتهدد الفلاحين وموسم القمح هذا العام مع اقتراب موسم الحصاد، هو قلة الحصادات والدّرّاسات، مما سيضطر الفلاحين للحصاد اليدوي، وهذا يتطلب أيدي عاملة وهي غير متوفرة، والخوف الأكبر هو من احتراق الحقول والبيادر نتيجة تصاعد التوتر والعنف والقتال الأخير، بين المجموعات التكفيرية المسلحة، والذي يتزامن مع موسم الحصاد. حيث هددت هذه المجموعات بعضها وكل من يتعاون مع إحداها أو يتواجد في منطقة الاشتباكات، مما دفع مئات الآلاف من أسر الريف الشرقي إلى ترك منازلهم وحقولهم والنجاة من الموت وخاصةً النساء والأطفال، وبعض الرجال والشباب الأبرياء ذهبوا ضحية هذا الصراع بالعشرات.

لا شكّ أنّ هذا الواقع المأساوي يبيّن حجم معاناة الفلاحين وانعكاسه على حياتهم وعلى قمح هذا العام، الذي يمكن القول إنه سيتدنى إلى النصف أو ربع النسبة التي قدرها الفلاحون وهي 25% وهذا يهدد بكارثة إنسانية.

زيادة الرواتب والأجور

كارثة ستزيد مستويات المعيشة تدهوراً!

ما تزال أنظار من اكتوت جيوبهم بنار ارتفاع الأسعار على امتداد أكثر من ثلاثة أعوام شاخصة بأمل نحو زيادة في الرواتب والأجور، لعلها تردم شيئاً من الفجوة المتزايدة بين أجورهم وضرورات معيشتهم كما يعتقدون، إلا أن أقاويل زيادة الرواتب باتت أكبر بكثير من اقتصادٍ متعب كالاقتصاد السوري.

■ حسان منجه

كانت تكلفة زيادة الرواتب لموظفي الدولة في عام 2010، وبنسبة لا تزيد عن 20%، تتطلب إنفاقاً يزيد عن 44 مليار ليرة سورية بحسب وزير المالية الأسبق الدكتور محمد الحسين، أما الآن، وبعد زيادة الرواتب في عام 2011 و 2013!! كم ستكون تكلفة تلك الزيادة على الخزينة العامة اليوم؟!..

نحو 609 مليارات ل.س كتلة الرواتب والأجور السنوية لموظفي الدولة، أي أن زيادة الرواتب بنسبة 10% ستكلّف الخزينة العامة ما يقارب 61 مليار ل.س سنوياً، ليرتفع الرقم إلى 305 مليار ل.س سنوياً إذا ما صدّقنا الشائعة القائلة بزيادة الرواتب بنسبة 50% في شهر حزيران القادم..

مكسر عصا

لا إمكانية فعلية لدى الحكومة لزيادة الرواتب حالياً، وهذا لم يأت استناداً إلى العديد من المعطيات والمؤشرات الواقعية فقط، بل إن رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي هو من قال إن الحكومة تسعى من خلال رفع أسعار المشتقات النفطية إلى تأمين الموارد اللازمة لاستمرار عمل مؤسسات الدولة، والمتمثلة بكتلة الرواتب وقيمة الدعم الاجتماعي والمشتقات النفطية، فمن أين ستمول الحكومة الزيادة المفترضة على الأجور والرواتب إذا؟! وإذا لم تكن الحكومة قادرة على تأمين الموارد اللازمة لتمويل بنود موازنتها في عام 2014 إلا من خلال رفع أسعار المشتقات النفطية، فكم سترتفع أسعار المشتقات النفطية إذا ما أقرّت تلك الزيادة على الرواتب والأجور؟! وما هي النتائج الكارثية التي ستترتب على مستويات المعيشة في هذه الحال؟! وهل ستكون تلك الزيادة نعمة أم نقمة على الموظفين وعموم السوريين؟! دون أن نغفل حقيقة زيادة أسعار المواد الأساسية والغذائية والكمالية في الأسواق قبل زيادة الرواتب المتوقعة، وقبل أن يتقاضاها الموظفون فعلياً، لتحصد الأسعار المرتفعة تلك الزيادة من جذورها..

خيارات أكثر كارثية

من المؤكد أن تمويل زيادة الرواتب المفترضة لن يأتي من ضريبة على ثروات أغنياء ستقرر الحكومة فرضها عليهم بين ليلة وضحاها، ولا من مكافحة الفساد أو التهرب الضريبي أيضاً، والأكثر سهولة هي جيوب الفقراء عبر زيادة أسعار المشتقات النفطية، لتكمل الحكومة السير على الطريق الذي اعتادت عليه..

أما أن تسعى الحكومة لتمويل زيادة الرواتب بالعجز عبر الاقتراض الخارجي أو الداخلي أو طرح سندات الخزينة أو بيع القطع الأجنبي، فكل ذلك سيؤمن سيولة ولكنها غريبة عن جسد الاقتصاد الوطني، مما سيساهم في زيادة معدلات التضخم وتفاقمها في المحصلة النهائية، مما سينعكس سلباً على مستويات معيشة السوريين في كلتا الحالتين..

آخر تجربة لرفع الأجور.. تعويض لا أكثر

للحديث عن رفع الأجور أثر سلبي على السوريين، بعد تجربتهم الطويلة مع زيادات الأجور في العقد الماضي، وحديداً مع التجربة الأخيرة خلال الأزمة، والتي حولت الزيادة إلى مجرد تعويض عن رفع أسعار المازوت. حيث أن زيادة الاجور الأخيرة والتي صدرت وفق المرسوم التشريعي رقم 38 لعام 2013 بتاريخ 6/22/لعام 2013 رفعت الاجور بنسب تتراوح بين 30–40% ليصل الحد المتوسط للاجور إلى 20 ألف ل.س فقط. لكن هذه الزيادة ترافقت مع إحدى موجات رفع أسعار المازوت الأعلى خلال هذه المرحلة، حيث ارتفع سعر ليتر المازوت بنفس التوقيت بنسبة 71% ليقفز من 35 ل.س/لليتر إلى 60 ل.س/لليتر.

ويشير الباحثون إلى ان رفع أسعار المازوت بنسبة 1% ترفع وحدها المستوى العام للأسعار بمقدار 0،4% في الظروف العادية وبالحد الأدنى، ما يعني أن رفع المازوت حينها كان من المعلوم أنه سيؤدي بالحد الأدنى إلى رفع المستوى العام للأسعار بنسبة 28%، لتكون الأجور المرفوعة بمثابة تعويض لا أكثر..

لذلك فإن تداول موضوع رفع الأجور بنسب وصلت إلى 50%، يدرك السوريون أنه إن تم فهو تعويض لرفع لاحق لأسعار المحروقات بعد رفع أسعار البنزين الأخير، وهو ما يوضحه التصريح التبريري والتمهيد لرئاسة مجلس الوزراء الذي اعتبر أن سبب رفع أسعار المشتقات النفطية هو تغطية كتلة الأجور والرواتب من جهة، والمحافظة على الدعم من جهة أخرى!

المقدم حكومياً للأرباح = 2 من كتلة الأجور!

زيادة الأجور بمقدار 50% يحتاج إلى أكثر من 300 مليار ل.س، وموارد أصحاب الأرباح كثيرة ومتنوعة الاتجاهات ونستطيع أن نقدم هنا نموذجين فقط تستطيع الحكومة أن تلجأ إليهما دون أن تلجأ لما تبقى من دخولنا لتمويلنا! حيث أن فرض ضريبة 25% على الحد الأدنى من قيمة أعمال 600 مكلف ضريبي كبير فقط، يؤمن للحكومة 10 مليار ل.س، وفرض ضريبة 25% على جزء من موجودات لأكبر خمسة أعضاء في شركات الاتصالات السورية وهي أكثر الشركات ربحاً وتمركزاً في سورية، يؤمن في عام 2014 إيراداً استثنائياً تقريبياً: 30 مليار ل.س!.أما مجمل السوق التي تنهل من العطاء الحكومي بوهب احتياطي النقد الاجنبي فمن الممكن ان يغطي زيادة الأجور بنسبة 50% ثلاث مرات، حيث حصلت السوق على قطع أجنبي من الحكومة على ما يزيد عن 7 مليار دولار خلال سنوات الأزمة الثلاث، بين تمويل لمستوردات التجار، بالإضافة إلى بيع مبالغ لأغراض غير تجارية، دون احتساب حجم الضخ المباشر..

وهو ما يعادل 1190 مليار ل.س بسعر صرف 170 ل.س/$، ويساوي ضعف كتلة الأجور الحكومية تقريباً والبالغة بحسب التصريحات 600 مليار ل.س!

من الأجور للأجور.. خيار الحكومة الوحيد!

■ عشتار محمود

تدور الشكوك حول حجم دعم المشتقات النفطية، بعد أن تبين أن تصريحات وزارة النفط، تتناقض مع بيانات الشركات المسؤولة من حيث حجم الدعم في الربع الأول من عام 2014 على الأقل، وتبين أن مبيعات أسطوانات الغاز تحقق فائضاً وإيراداً بينما التصريحات كانت تقول على تكلفة مرتفعة وسعر بيع مخفض..

وعلى الرغم من التشكيكات فإن الحكومة لا تجد أنها مضطرة لتوضيح الأرقام والبيانات للسوريين الذين تسحب من دخولهم المتضائلة هذه المبالغ، بل تعود لتستخدم الأرقام المهولة لدعم المشتقات النفطية كأداة للضغط إن صح القول، فرفع أسعار المشتقات ليس رغبة حكومية، بل هو الطريقة الوحيدة المتبقية لدى الحكومة لتدفع لنا أجورنا..!

تلك الأجور التي إن صح القول نستطيع أن نسميها «خرجية» وفق التسمية العامية لانه التعبير الأدق عن متوسط الأجور الذي يحتاج إلى مضاعفة لأكثر من مرتين ونصف أي زيادة 250% ليغطي تكاليف مستوى المعيشة بحدودها الدنيا.

تمهد الحكومة على الأغلب لزيادة الأجور، التي ستترافق بأغلب الظن مع رفع جديد لأسعار المشتقات النفطية، بناء على التجربة السابقة لرفع الأجور في الشهر السادس من عام 2013، وعلى المنطق الحكومي السائد، وعلى تصريح أخير لرئيس مجلس الوزراء يربط رفع أسعار المشتقات مع ضرورة تأمين كتلة الرواتب والأجور.

مع العلم أن رفع المحروقات لتغطية كتلة الأجور، هو تمويل الأجور بالأجور! أي أن رفع أسعار المحروقات يدفع ثمنه كافة المستهلكين النهائيين، بينما كل من يستطيع ان يحدد أرباحه ويمتلك عرض المنتجات في السوق أي أصحاب المنشآت او التجار او الموزعين وهم من أصحاب الربح جميعاً، فإنهم يحملون عبء رفع أسعار المحروقات على الأسعار النهائية التي يدفعها أصحاب الأجور الذين لا يملكون أن يغيروا أجورهم أو يرفعوها مع ارتفاع أسعار المحروقات!

إذا كانت الأجور ستزداد من الأجور وتؤدي إلى زيادة أرباح أصحاب الأرباح «الشرعية وغير الشرعية» فإن لسان حال العاملين بأجر في سورية يقول: شكراً لا نريد!

زيادة الأجور يجب أن تتم من المكان الذي أخذت منه، أي من الأرباح إلى الأجور، حيث يتوزع الدخل الوطني في سورية قبل الازمة عام 2009: 25% للاجور، مقابل 75% للأرباح، أما تقديرات قاسيون لعام 2012 فكانت قد أوصلت توزيع الدخل الوطني إلى انخفاض حصة الأجور إلى 20%، مقابل زيادة حصة الأرباح إلى 80%!

إنتاج/توزيع محلي.. وفاقد 40%!

بالرغم من كل ما يقال في الإعلام المرئي و المسموع و المقروء عن الإجراءات التي قامت و تقوم بها الحكومة لضبط أسعار المواد و بالتالي ضبط الأسواق، فالواقع يقول شيئاً آخر وبعيداً عن كل ما يقال ويصرح به حتى في المناطق الآمنة نسبياً حيث المؤسسات المعنية بمراقبة و ضبط الأسعار موجودة!.

■ مراسل قاسيون- حماة

وحتى لا يكون الكلام مجرداً، لنأخذ مدينة السقيلبية نموذجاً. فهي مركز منطقة الغاب أي مركز إنتاج زراعي و فيها سوق هال و هي آمنة نسبياً، و لكنها مع مدينة محردة تعتبر خط تماس مع مناطق ساخنة.

الخبز أولاً..

وإذا ما عدنا لأسعار المواد الضرورية لحياة البشر و بقائهم لوجدنا أن هذه الأسعار كأنها لمواد العلاج و الشفاء و ليست للتغذية. فربطة الخبز 1,5 كغ تباع بـ 25 ل.س علماً أن سعرها 15 ل.س و على عينك يا تاجر ولا رقيب ولا حسيب ، علماً يوجد في المدينة فرن آلي بخطي إنتاج و ثلاثة أفران خاصة أخرى آلية و تعمل مجتمعة، و بالتالي لا يوجد أزمة في إنتاج الخبز ، فلماذا هذه الأسعار ؟ و مع ذلك لو بقيت المسألة عند الخبز لهان الأمر و لكن المسألة متعلقة بكل المواد الأخرى و التي هي في معظمها من إنتاج المنطقة .
و الجدول التالي يبين تلك الأسعار «الجنونية» و التي هي بعيدة كل البعد عن دخول المواطنين المتآكلة أصلاً

تبلغ هوامش ربح باعة المفرق نسبة وسطية تزيد على 27%، بينما يضطر المزارع المنتج للالتزام بهامش ربح منخفض، ليدفعوا نسبة 10% «لسمسار» سوق الهال.

يبلغ وسطي ربح تجار المفرق في نموذج الفواكه غير المنتجة في المنطقة والمتواجدة في سوق الهال: 19% أي نسبة وسطية

ينتج مزارعو سهل الغاب مزروعاتهم ويبيعونها عند سعر، لتوزع وتستهلك من أهالي المنطقة ذاتها.. وبين منتجي المنطقة ومستهلكيها، تنتقل إلى السوق، من المزارع إلى سوق الهال إلى تجار المفرق، لتعود إلى أسواق مدن وقرى سهل الغاب بسعر أعلى بنسبة 37-40%، موزعة بين نسبة 10% لسمسار تاجر سوق الهال قد ترتفع وتنخفض، وبين تجار المفرق.!
لتكون هذه الحلقة الوسطية سبباً في رفع السعر على المستهلك بنسبة تقترب من نصف ما حصل عليه المزارع..

جدول بأسعار خضار من إنتاج المنطقة – سعر كغ/ل.س

المادة	السعر بسوق الهال	سعر المفرق
بازلاء خضراء	110 – 100	130 – 125
البطاطا	105 – 95	130 – 125
فول أخضر	50 – 40	65 – 60
خيار	60 – 50	80 – 75
بصل	10	15
ثوم أخضر	65 – 50	75 – 65
فاصولياء خضراء «فرنسية»	120	150 – 145
فاصولياء خضراء «عيشة خانم»	160 – 150	200 – 190
بندورة ساحلية	60 – 50	80 – 75

جدول بأسعار الخضار بعضها ليس من إنتاج المنطقة كالتفاح سعر كغ/ل.س

المادة	السعر بسوق الهال	سعر المفرق
تفاح	200 – 150	240 – 180
كرز	350	400 – 375
مشمش	250	300 – 290
خوخ	150 – 140	190 – 175
جارنك	180 – 140	200 – 175

للربح أخفض من النسبة الوسطية لربح الخضراوات المزروعة في المنطقة.

«تجار الإنتاج» والحكومة قبل التوزيع!

هذا الهامش هو هامش التوزيع النهائي، وهو أحد جوانب ارتفاع الأسعار، إلا أن الجانب الأهم يبقى في كلف الإنتاج والتي تشكل البذار المكون الرئيسي فيها، بالإضافة إلى الري الذي تشكل كلفة المحروقات الجزء الهام منه، بالإضافة إلى عبوات التعبئة. هذه الجوانب هي مسؤولية حكومية لا ريب، حيث يترتب عليها إعادة النظر في آليات ضبط أسعار التجار المستوردين للبذار والأدوية اللازمة، ولم تجد طريقة أنجع من تمويل مستورداتهم بالقطع الأجنبي بسعر مخفض، ليحصلوا على القطع الأجنبي ويحافظوا على مستويات أسعار مرتفعة محققين كسباً مضاعفاً. ومن الجانب الآخر فإن ارتفاع كلف الري، والنقل هو النتيجة الطبيعية لرفع أسعار المحروقات خلال الأزمة والتي تعتبر أولى مسؤوليات السياسات الحكومية في رفع المستويات العامة للأسعار من الخضروات وصولاً إلى كل تفاصيل المعيشة.. ليصبح 80% من السوريين في دائرة الفقر!.

على وقع الحرب والجفاف..
توقعات بارتفاع «الواردات الغذائية» بأرقام قياسية

لم تترك الأزمة الراهنة جانباً من جوانب حياة المواطن السوري والدولة دون تأثير كبير، وينسحب ذلك على مختلف القطاعات الاقتصادية وخصوصاً الإنتاجية منها وتحديداً قطاع الزراعة السورية الذي تعتبر مشكلاته خسارة مركبة تطال الدولة والمواطن معاً.

رجّحت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة «فاو» في التقرير الذي صدر عنها مؤخراً أن يؤدي الجفاف والحرب الدائرة في الجمهورية العربية السورية إلى خفض محصول القمح عام 2014 بنسبة 18%، إلى نحو 1,97 مليون طن فقط.

الشعير تراجع بنسبة 65%

وأضافت منظمة الأغذية والزراعة في تقريرها أن محصول الشعير في سورية، التي تشهد أزمة سياسية ومواجهات مسلحة بين الأطراف المتصارعة منذ عام 2011، «سينخفض على الأرجح بنسبة 65% في 2014 ليصل إلى 0,34 مليون طن».

وذكرت أن ضعف جني محاصيل الحبوب في سورية سيرفع على الأرجح احتياجاتها من الواردات في سنة التسويق المقبلة من يوليو/تموز 2014 إلى يونيو/حزيران 2015.

القمح تراجع بنسبة 38%

وأشارت منظمة «فاو» إلى أن محصول القمح في أغلب المناطق السورية تراجع بنسبة 38% عن المتوسط في خمس سنوات من 2009 إلى 2013.

وقالت فاو «في موسم حصاد 2013 – 2014 كان معدل سقوط الأمطار في الفترة من أكتوبر/تشرين الأول إلى أبريل/نيسان أقل بكثير منه في العام الماضي ومن المتوسط على المدى الطويل»، مضيفة أن بعض المناطق «شهدت نقصاً شديداً في الأمطار تراوح بين 55% و85%».

«واردات الحبوب» بارتفاع!

وبلغ إنتاج سورية السنوي قبل الحرب الدائرة فيها 3,5 مليون طن من القمح في المتوسط، بما يكفي لتلبية الطلب المحلي ويسمح عادة بتصدير كميات كبيرة بفضل عوامل منها نهر الفرات الذي يوفر مياه الري للمنطقة الشرقية الواسعة.

وقالت المنظمة «تعتمد الجمهورية العربية السورية بشكل كبير على الواردات الغذائية التي تشكل عادة نسبة كبيرة من إجمالي الاستهلاك المحلي».

وتابعت «فاو» في تقريرها «وبناء على الإنتاج المقدر للحبوب في عام 2014 يتوقع أن تزيد واردات الحبوب في السنة التسويقية 2014–2015». وأضافت «تشير أحدث البيانات المتاحة إلى أن واردات الحبوب بين تموز 2013 وشباط 2014 بلغت نحو 1,3 مليون طن، من بينها حوالي 890 ألف طن من القمح».

المزيد من سياسات تحرير الأسعار

وتذهب كل المؤشرات والتوقعات في هذا الصدد إلى أن الفترة القادمة ستكون صعبة وكارثية على بنية المجتمع السوري وأيضاً الاقتصاد الوطني على جميع الأصعدة سواءً من ناحية تزايد نسبة الواردات وبشكل خاص «الغذائية» منها، بشكل غير مسبوق البتة، وهو ما سيرهق وسيثقل العبء على كاهل الميزان التجاري في البلاد، أو من ناحية السير نحو فرض المزيد من سياسات تحرير الأسعار من الحكومة وهو ما سيشكل أعباءً كارثية على المواطنين ولقمة عيشهم.

■ وكالات

«مولود» في الأزمة..
9 أشهر بـ 130 ألفاً!

باتت مراحل الحياة الطبيعية للإنسان مكبلة بكثير من القيود بسبب مضاعفة تكاليف معيشة المواطن السوري لثلاث مرات تقريباً، وأصبح التفكير بالناحية المادية أولوية مطلقة عند الإقدام على أي خطوة، مهما حملت هذه الخطوة في طياتها من معان ومشاعر خاصة، حتى ما يتعلق منها بأبسط الأمور وأكثرها أهمية في الوقت نفسها ، ألا وهو إنجاب الأطفال!..
فلم يعد التفكير بإنجاب طفل يقتصر على كيفية تربيته اجتماعيا، بل بات من الأهمية بمكان التفكير بالقدرة المادية للأبوين على تحمل تكاليف الحمل بداية والولادة ثانياً وتجهيز مستلزمات الطفل ثالثاً وليس أخيراً.

■ قاسيون

ومن المعروف أن العناية الصحية والمراقبة الطبية للحامل شرط ضروري لإتمام مرحلة الحمل بسلام، ما يعني زيارات دورية للطبيب على مدى الأشهر التسعة، أي تحمل نفقات المعاينة خلال تلك ألفترة والتي لا تقل عن ألف ليرة شهرياً، يرافقها مبلغ مماثل «ألف ليرة» وسطيا ثمن الفيتامينات والحديد اللازمة للمرأة الحامل، وهذه التكاليف ثابتة يضاف إليها نفقة أي طارئ قد تتعرض له الحامل خلال أشهر حملها، دون نسيان ضرورة التغذية الجيدة للحامل والتي تعني مزيداً من التكاليف بسبب ارتفاع سعر المواد الغذائية كافة وخاصة الفاكهة والخضار والحليب ومشتقاته، وهي من أهم المواد التي يوصى بها للحامل، والتي يصعب احتساب تكلفتها.

القيصرية غالباً .. و«الديارة»

ومع نهاية الثلث الثاني من الحمل، واقتراب موعد الولادة، تبدأ الأمور تأخذ مجرى أكثر إنفاقاً إن صح التعبير، وذلك بسبب ضرورة شراء «الديارة» للطفل الجديد، والتهيؤ للولادة التي من الممكن أن تصل تكلفتها إلى 75 ألف ليرة سورية. وتختلف تكلفة الولادة بين طبيب وآخر وبين مشفى ومشفى حتى للطبيب الواحد، وفي الوقت نفسه باتت الولادة القيصرية خياراً مفروضاً من الطبيب قبل الوضع الصحي للأم والجنين، حيث يرفض معظم الأطباء في الوقت الحالي الولادة الطبيعية ويصرون على العمل الجراحي حتى لو لم يكن له داع، وبالعموم تتراوح أسعار الولادة القيصرية بين 30 ألف و75 ألف ليرة سورية، يتبعها ثمن أدوية الالتهاب والمقويات اللازمة للأم بعد الولادة.

ديارة المولود كاملة بمعدل قطعتين أو ثلاث من كل نوع داخلي أم خارجي إضافة لحرام تصل تكلفتها إلى 28 ألف ليرة وسطياً

أما ديارة المولود كاملة، من ملابس فقط، وبمعدل قطعتين أو ثلاث من كل نوع سواء كانت ملابس داخلية أم خارجية «بيجامة عدد 2، أفرول عدد 2، الخ....»، إضافة لحرام لتغطية المولود، تصل تكلفتها إلى 28 ألف ليرة وسطياً، دون الحديث عن محلات الماركات التي يصل سعر القطعة الواحدة لديهم إلى 5 آلاف ليرة سورية!

سرير وفراش!

وبالنسبة لأسعار الأسرة حديثة التصميم، في ظل تراجع الإقبال على الأنواع الخشبية والمعدنية من الستانلس ستيل، تراوحت أسعار تلك الأسرة من 13 ألف وهو بتصميم بسيط ودون أية ميزات، إلى 55 ألف من النوع الممتاز وبمواصفات عالية، إلا أن أياً من هذه الأسرة مهما كان سعرها لا تحتوي على فراش للنوم، مايعني أن تفصيل أو شراء فرشة النوم تكلفة مضافة حتماً.. ومن المستلزمات الهامة للمولود الجديد الكرسي الهزاز بلغ سعره وسطياً 12 ألف ليرة سورية.

المراحل الأولى بعد الولادة..

يجب تأمين مجموعة من المستلزمات المتعلقة بنظافة المولود من شامبو وصابون ومعقمات وأدوية المغص والنفخة وخافض الحرارة لضرورتها منذ الأيام العشرة الأولى لولادته.
وتعتبر الزيارة الدورية لطبيب الأطفال أمراً واجباً منذ الأسبوع الأول من الولادة، وتتكرر تبعاً للحالة الصحية للطفل، وبالمجمل تتباين أجور المعاينة بين أطباء الأطفال حسب المنطقة والخبرة العملية للطبيب، فهناك من يطلب 600 ليرة وهناك من يطلب 1500 ليرة لكل زيارة.
حسبة وسطية.. لأشهر الحمل وما بعدها بناء على التقديرات الوسطية المذكورة سابقاً نستطيع تقدير تكلفة وسطية لأسرة جديدة، تنجب طفلاً في سورية عام 2014 بالشكل التالي:

● مرحلة الحمل «18 ألف»: متضمنة معاينات الطبيب وأدوية الأم وألفيتامينات.
● الولادة «45 ألف»: بتقدير وسطي حيث تختلف التكلفة بحسب المستشفى بين 30 ألف ل.س–75 ألف ل.س.
● الديارة «28 ألف»: مجموع الملابس الضرورية في المرحلة الأولى بمعدل قطعتين من كل نوع.
● مستلزمات رئيسية: سرير الطفل «25 ألف» + الكرسي الهزاز «12 ألف»+ مستلزمات العناية بصحة ونظافة المولود «5 آلاف»
المجموع: 133 ألف ليرة سورية بالحدود الوسطى.
133 ألف ل.س تعادل الدخل الوسطي لأكثر من ستة أشهر ونصف!
بالتالي على «الأسرة الشابة» أن تنفق كل الدخل الوسطي لمعيلها لأكثر من نصف عام لتؤمن تكاليف إنجاب طفل!.
وفي هذا شرخ جديد في تكاليف المعيشة في سورية عام 2014..

تناقلات غير رسمية من مرفأ طرطوس!

■ قاسيون

نقلت الأخبار الرسمية المتعلقة بمرفأ طرطوس أن إيراداته قد بلغت 1,6 مليار ل.س منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية الشهر الرابع من عام 2014، بحسب تصريح لمديره العام.
بينما تتجاهل هذه التناقلات الرسمية العديد من الملفات التي فتحت في هذه المنشأة الاقتصادية، والتي قدمت حولها الإثباتات والدلائل التي تشير إلى وجود مستوى عال من الإهمال في إدارات متعددة رئيسية وفرعية في مرفأ طرطوس، بدءاً من قضية محطة الحاويات التي نشرت وثائق حولها توضح التراخي الذي يبدأ من وزارة النقل ماراً بإدارة المرفأ، وإدارة المحطة، في التعامل مع الشركة الفلبينية المستثمرة سابقاً، والتي أنهى استثمارها دون دفع تعويضات عن إيقاف العمل، أو دفع المبالغ المترتبة عليها والتي امتنعت عن دفعها، ليلي ذلك ملف الإصلاح الخارجي للرافعات والآليات في المرفأ، وبالنهاية ملف حول مخابر مرفأ طرطوس المجهزة تجهيزاً كاملاً والمعطلة لأسباب تتقاطع مع عدم الرغبة بمراقبة جدية لأنواع من البضائع، أو التعاقد مع مخابر خارج المرفأ وهكذا.. بقيت هذه الملفات التي نشرتها «قاسيون»، بالإضافة إلى ملفات نشرتها صحف أخرى، خارج إطار أي تساؤل أو بحث حكومي أو رقابي جدي.. ويرى عمال من المرفأ أن هذا قد زاد من ممارسات الفساد وضوحاً ومنعة، وعدم اكتراث.
إلا أن هؤلاء العاملين في هذه المنشأة الاقتصادية الهامة، والبالغ تعداد عمالها 3500 عامل، لا يزالون يترصدون مستجدات ما يدور في المرفأ، ويبحثون عن منافذ غير رسمية لنشر ما يرونه ويشهدون عليه يومياً..
ووفق آخر ما تداولوه بوصفه من ممارسات الفساد الفجة، أن مديراً سابقاً لمحطة الحاويات، قد أدين بالجرم المشهود وأقيل على إثرها، وهو ممن علقت إدارة المرفأ أسماءهم في لوحة شرف، لم تضم أي عامل يعمل على تماس مع خط الإنتاج بحسب مصدر المعلومات.. يذكر العمال ممن نقلوا الخبر لصحيفتنا أن الوقت المطلوب لإعادة تعيين المدير ذاته في موقع إداري أعلى كمدير استثمار، لم يتجاوز عشرة أيام بين بداية شهر آيار والعاشر منه.!
في إشارة منهم إلى علاقات «الشللية» التي تسم علاقات الفساد في مرفأ طرطوس، وللبحث والتدقيق تتمة..

«الدراسات» تستكمل..

والخاص «يقلع» في سماء سورية!

أعلنت شركة الطيران الخاصة خطوط كندا الجوية KINDA Airlines: «إنّ عملها سيكون من خلال القيام برحلات جوية منتظمة داخل وخارج القطر»، مبيّنةً أنّها ستبدأ العمل في 2014/5/10، وستتخذ من دمشق مركزاً لها، وذلك بحسب إعلانها، والمرخصة كأول شركة خاصة تأخذ ترخيص كناقل وطني في سورية، بموجب قرار وزير النقل رقم 5100/3/8 تاريخ:2013/12/5.

■ سمر معروف

أعاد هذا الإعلان موضوع تحرير النقل الجوي في سورية، إلى التداول الرسمي والإعلامي، حيث نشرت صحيفة تشرين الرسمية أن وزارة النقل تعتزم مع اللجنة المشكلة لتحرير قطاع النقل الجوي مناقشة الدراسات المقدمة من المؤسسة العامة للطيران المدني ومؤسسة الطيران العربية السورية، والدراسة المقدمة من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية،وكلها دراسات حول استراتيجية تطوير قطاع النقل الجوي وخدماته بالتفاعل والتكامل بين الناقل الوطني وبين الشركات الخاصة للنقل الجوي، وذلك وفق لجنة تضم كل من رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي ومدير عام المؤسسة العامة للطيران المدني ومدير عام مؤسسة الطيران العربية السورية ومديرية التخطيط في وزارة الاقتصاد ومعاون مدير شؤون المؤسسات في وزارة المالية.

حيث أن هذه اللجنة كانت قد اجتمعت سابقاً ببداية العام الحالي، وصرحت بعدها مديرة التخطيط في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية سمر قصيباتي حول الإيجابيات والسلبيات لعملية تحرير النقل الجوي، التي يبدو أنها قد تمت، أياً كانت السلبيات!، لتشير قصيباتي إلى أن الهدف من التحرير وإدخال القطاع الخاص، هو زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتفعيل المنافسة لتطوير الخدمات وحل مشكلة النقل الجوي التي سببتها العقوبات المفروضة على سورية.!

المناقشات بدأت في بداية العام الحالي بينما كان قرار الترخيص للشركة الخاصة موقعاً منذ نهاية العام الماضي، وتستكمل المناقشات اليوم، بينما تبدأ الشركة عملها في شهر آيار الحالي!.

الظروف القاسية تعطي فرصة!

بالفعل أوقفت العقوبات الاقتصادية أكثر من 21 محطة أوروبية على الطيران السوري وهي تشكل تقريباً نصف إجمالي المحطات والبالغة 43 محطة كان الطيران السوري يتحرك ضمنها قبل الأزمة. ولا تشير أي من التصريحات الإعلامية وتداول نشاط اللجنة إلى العدد الدقيق لأسطول الطيران السوري بعد الأزمة، إلا أن معلومات من مواقع الكترونية دولية«ويكيبيديا»تشير إلى أن عدد طائرات الأسطول 13 طائرة، وهذه الأرقام قد تكون غير دقيقة لأنها تتضمن طائرات ART الفرنسية الإيطالية التي لم تستطع الشركة شراءها وفق تصريح في عام 2012 لغيداء عبد اللطيف المديرة العامة السابقة لمؤسسة الطيران السورية والمقالة في عام 2013، بالإضافة إلى التعثر المتكرر في عمليات الشراء والاستئجار بهدف الشراء لطائرات روسية، والتي أغلق موضوعها ولم يعد قيد التداول، حيث كان الأجل الزمني شهرين فقط لإتمام عملية الشراء وفق تصريح لرئيس مجلس الوزراء، في اجتماع عقد في مقر مؤسسة الطيران العربية السورية، في شهر 9 من عام 2012!..

إلا أن قطاع النقل الجوي السوري الذي يعاني من مشكلة الأسطول قبل الأزمة، كان يستطيع تغطية الخدمات الرئيسية، والحصول على إيرادات هامة قبل الأزمة، على الرغم من العقوبات الأميريكية التي طالته منذ عام 2003، مانعة مؤسسة الطيران السورية، من امتلاك طائرات أمريكية الصنع، أو من شركات تساهم فيها الولايات المتحدة بنسبة 10%، وذلك أيضاً فيما يتعلق بعمليات الصيانة وتبديل القطع، ما يعني أن تراجع نشاط النقل الجوي مع الأزمة يعتبر بجانب ما فرصة للمحافظة عليه وعدم زجه في منافسة غير عادلة!

أقوال سابقة.. عفى عنها الزمن!

كان النقاش في عام 2010 حول تحرير قطاع النقل الجوي، يشير إلى ضرورة إعطاء القطاع العام فرصته في التطور قبل زجه في عملية التحرير، حيث يشير تصريح لوزير النقل السابق يعرب بدر في عام 2010 أن: «تحرير قطاع النقل مرهون بقضيتين أساسيتين: الأولى أنه يوجد لدينا مؤسسة طيران عربية سورية مقيدة بحظر جائر وظالم يمنعها من أن ترمم أسطولها أو أن تشتري الطائرات اللازمة لتحقيق حصتها من هذه المنافسة، وأي تحرير للأجواء في هذه الظروف سيكون تحريراً غير عادل، وظالماً، ولا يتماشى مع أبسط شروط التنافسية والتجارة والعدالة، لأن هذا يعني أن المؤسسة الوطنية ستتلاشى لمصلحة شركات أخرى، والقضية الثانية ترتبط بالوزارة، فهي بصدد إجراء دراسة لإعادة هيكلة مؤسسة الطيران العربية السورية وتحريرها من الكثير من القيود التي تمنعها من أخذ دورها كمؤسسة اقتصادية تعمل وفق معايير دولية، وبعد حل هاتين القضيتين يمكن النظر في عملية تحرير النقل الجوي في سورية..»

لم يتغير أي شيء في المعطيين السابقين، سوى أن العمل على الخطوط السورية قد تضاءل ما يجعل أسطول المؤسسة المتعب أكثر قدرة على المحافظة على دوره إلى حين انجلاء الأزمة، وتحديداً إذا ما عادت المفاوضات المتوقفة لأسباب غير معروفة مع روسيا حول شراء الطائرات لمصلحة الأسطول السوري!.

فرصة للآخرين..

تشير معلومات من مختصين لقاسيون، إلى أن تقييم هذه الشراكة بعيداً عن فكرة عدم ضرورتها في ظرف تراجع عدد الخطوط، وانعدام قدرة المؤسسة العامة على المنافسة، يجب أن ينطلق من طبيعة العقد والنسب التي ستحصل عليها مؤسسة الطيران المدني، والشركة السورية للطيران. بالإضافة إلى الخطوط التي ستخدمها الشركة والتي يتوضح من الإعلان أنها واسعة حيث ستخدم الشّركة مطارات "القاهرة الدولي"، "الإسكندرية"، "برج العرب"، "الرياض"، "جدة" "الدمام"، "الكويت"، "أبوظبي الدولي"، "مطار دبي الدولي"، "الشّارقة"، "بغداد" "مطار رفيق الحريري" وهذا إقليمياً فقط. أي الخطوط العربية الخليجية والمصرية.

ظروف الأزمة والعقوبات الاقتصادية التي طالت قطاع النقل الجوي العام، وأدت موضوعياً إلى تراجع أعماله تشكل فرصة منطقياً لعدم التسرع في الإنهاء على المؤسسة العامة عن طريق منافسة غير منصفة على الإطلاق. ولكن هذا المنطق ليس المنطق السائد، حيث يظهر أن الأزمة هي الفرصة للإسراع بتحرير ما كان عصياً نسبياً تحريره قبل الأزمة!

زائد ناقص

لا علاقة للفساد إذاً!!

أكد رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي أن الذين صرفوا من الخدمة تواجدوا خارج الوطن في دول الجوار وتقاضوا رواتبهم بواسطة البطاقات الالكترونية عبر ذويهم أو أصدقائهم، لافتا إلى أن عدد المصروفين بلغ 7190 فقط من أصل مليونين ونصف!..

■■■

فوق الموت عصة القبر

أعلنت اللجنة المكلفة بدراسة تعديل التعرفة وعدادات سيارات التكسي بعد رفع سعر البنزين إلى 120 ليرة للتر الواحد، عن انتهائها من إعداد نموذج لصاقة توضع على زجاج التكسي، ويحدد فيه المبلغ الواجب تسديده من قبل الزبون.

ويتوجب على الزبون دفع القيم المحددة في هذا الجدول فوق المبلغ الذي يظهر على الشاشة، وهي كالتالي: "30 ليرة فوق المبلغ 13 ليرة الظاهر على شاشة العداد، و60 ليرة في حال أظهر العداد 24 ليرة، و75 ليرة في حال ظهر على الشاشة مبلغ 36 ليرة، و100 ليرة في حال ظهر على الشاشة 47 ليرة، ومبلغ 125 ليرة عندما يظهر مبلغ 58 ليرة على شاشة العداد، و150 ليرة في حال ظهر على الشاشة 69 ليرة، و175 ليرة في حال ظهر على الشاشة 81 ليرة، و200 ليرة في حال ظهر على شاشة العداد مبلغ 92،25 ليرة، و225 ليرة في حال ظهر على الشاشة 103 ليرات، ومبلغ 300 ليرة في حال ظهر على شاشة العداد مبلغ من 106 إلى 150 ليرة".

■■■

الأسعار على البورصة

اعتبر وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك سمير قاضي أمين أن معظم المواد أصبحت مستوردة وتكاليف المنتج تلعب دوراً في موضوع العرض والطلب باعتبارها تخضع لأسعار البورصة العالمية ونحن نضبط أسعار المواد المنتجة التي لها تكاليف محددة سواء كانت مستوردة أو محلية بوضع السعر المناسب مع إضافة هامش ربح معقول للتاجر.

■■■

ترهل في النقل!

صرح وزير الإدارة المحلية عمر غلاونجي، أنه بناء على توصية من رئاسة مجلس الوزراء، فإنه قد بدأت اللجنة العليا للنقل، التدقيق في الترهل الإداري الموجود في «الشركة العامة للنقل» ومتابعة ملف الفساد –لم يحدده الوزير– بالتنسيق مع الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش.

■■■

400 منشأة صغيرة في عدرا

وفق عقد بين المدينة الصناعية في عدرا، وغرفة صناعة دمشق، فقد تم التصديق على مشروع للمشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر، الذي ينص على تخصيص مساحة 120 ألف متر مربع لأكثر من 400 منشأة صناعية صغيرة مختصة بالصناعات الغذائية والنسيجية. حيث يتوقع أن يقلع المشروع في غضون شهر إذا ما تم استبعاد الظروف الأمنية.

«حفتر» ليبيا: أداة جديدة لمواجهة نهوض مصر؟

■ عماد بيضون

يقود مجموعة من الفصائل المسلحة، وتدين أخرى بالولاء له، متعهداً بتطهير ليبيا من «الإخوان المسلمين» والفصائل الإسلامية المتشددة، اللواء المتقاعد، خليفة بالقاسم حفتر، أعلن أنه ليس في صدد انقلاب عسكري، بل أنه يعبر عن إرادة الليبيين في وقف فوضى السلاح والفصائل المتصارعة.

هكذا أعلن الفتى الأمريكي المدلل وأحد أهم عملاء المخابرات الأمريكية، منذ انشقاقه عن السلطة السابقة في عهد القذافي في ثمانييات القرن الماضي، فهل بالفعل يمكن إيقاف فوضى السلاح بليبيا بهذه الطريقة؟ أو ما يجري هناك يأتي بالتزامن مع الانتخابات في مصر، والتحولات الإيجابية التي تجري في كلٍّ من مصر والجزائر صوب تهدئة المنطقة وإيقاف الحروب.

انخفاض الوزن السياسي لـ «الإخوان المسلمين» في المنطقة، بعد الاطاحة بهم في أكثر من مكان، دفع القوى المحتلة بالتفكير جدياً بتنظيم التراجع، بحيث لا يحدث حسم لإحدى القوى يؤدي بالنهاية إلى هدوء الأوضاع، لأن المطلوب غربياً أدامة الاشتباك. لذلك يبدو أنها دفعت باللواء بمثل هذا الوقت، لتخفيض وزن الإسلاميين المرتبطين بتنظيم «القاعدة»، حيث تبين أحداث الأسبوع الماضي صداماً كبيراً بين قوات حفتر و«القاعدة أنصار الشريعة» في بنغازي، أدت إلى مقتل العشرات. ولم يتجاوز استهداف «الإخوان» سوى اقتحام المقر الوطني الليبي العام، وخطف عدد من البرلمانين المحسوبين على التنظيم.

منذ التدخل الغربي في ليبيا، ضربت وحطمت الدولة الليبية، لتكون ليبيا خاصرة ضعيفة للإقليم من خلال الفوضى المنتشرة فيها، ولاستمرار الصراع يجب تغير خريطة المتقاتلين لأن أي صراع بين أية قوى سينتهي بالحسم أو التوافق، لذا تخشى الإدارة الأمريكية من حدوث شيء خارج عن السيطرة فتوجه حفتر بطريقة، تبدو أنها محقة، نحو تصعيد الأمور والدخول بحرب مع باقي الفصائل.

لا يروق للأمريكان النجاح الذي تحققه مصر، والتقدم بالعملية السياسية وبخريطة التوافقات الناتجة عن الحراك الشعبي بمصر. وترى أنه فيما لو نجحت الانتخابات بإيصال رئيس غير قابل للتطويع، قد تُمَس العلاقات المصرية– الأمريكية، ومن الممكن أن يدخل البلدان في توتر دائم حينها.

لذلك، فالمطلوب أمريكياً هو حدود مضطربة، وإرهاب مصدِّر. بما يفتح لهم مجالاً أكبر للضغط على المصريين مستقبلاً. من جانبها، نفت مصر أي علاقة لها بما يجري بليبيا، بعد اتهامات «إخوانية قطرية– ليبية» لها بالتدخل بالشأن الليبي. ويبدو الموقف المصري صحيحاً، حيث دعت الخارجية المصرية القوى السياسية كافة لإجراء حوار وطني بعيداً عن العنف. 200 جندي وأربع طائرات انتقلوا من إسبانيا إلى صقيلة، بدعوة الجهوزية لإخلاء السفارة الأمريكية في حال حدث تطور ما. ويأخذ التأهب الأمريكي شكل التدخل الأجنبي هذه المرة، ولربما سيكون هدف التدخل تثبيت وضع ما على الأرض، واستعداداً لحصول أشياء غير متوقعة.

الشيوعي العراقي: حول الخطاب الإصلاحي والهزيمة الانتخابية

جاءت مبادرة لجنة العمل اليساري العراقي المشترك، الهادفة لإقامة أوسع تحالف وطني ديمقراطي، في لحظة تاريخية حاسمة. إذ وصل نظام المحاصصة الفاسد إلى نقطة النهاية، وبدا عاجزاً عن الاستمرار في الحكم، كما تصاعد منسوب الاستياء الشعبي من الأوضاع الاقتصادية- الاجتماعية والسياسية المزرية.

■ صباح الموسوي

خطان يساري وإصلاحي عبرت الورقة السياسية، المقدمة للحوار بين لجنة العمل اليساري العراقي المشترك والتيار الديمقراطي وتجمع إرادة الأهالي، عن البرنامج الوطني التحرري الشامل، الذي يفتح خياراً بديلاً أمام المجتمع، ويحرره من نظام المحاصصة المشوه وليد الاحتلال، وينقذه من محاولة فلول النظام الفاشي، المتحالفة مع القوى الإرهابية، إعادة الدكتاتورية إلى السلطة.

توصلت الأطراف الثلاثة، وبعد حوار طويل ومعمق وصبور، إلى اتفاق على تشكيل «التحالف التقدمي العراقي»، وأقرت الورقة البرنامجية المتحررة من كل مفردات القاموس السياسي الأمريكي التفتيتي كالفيدرالية والليبرالية...إلخ. وتقرر بموجب الاتفاق أيضاً، اعتبار الانتخابات معركة مهمة من المعارك الجماهيرية التي ينبغي بحث مدى الفائدة من الاشتراك فيها، وآلية ذلك في ظل غياب قانون الأحزاب وإجرائها في ظل قانون انتخابي غير عادل.

تم الإعلان عن تشكيل «التحالف التقدمي العراقي»، ونشر في جريدة «الصباح الجديد»، غير أن جريدة «طريق الشعب» نشرت خبراً تفصيلياً، دون نشر البلاغ، مفاده: «إن التيار الديمقراطي يوسع من دائرة تحالفاته...إلخ »، تمسكاً بعقلية الاحتواء الموجه ضد القوى اليسارية والديمقراطية، مقابل السياسة الذيلية الثابتة في العلاقة مع القوى البرجوازية القومية والإسلامية.

عقدت إثر ذلك اجتماعات أزمة، تبين من خلالها أن الحزب الشيوعي العراقي قد تمسك بموقفه، القاضي بتحويل التحالف إلى تحالف انتخابي، وبتسمية «التحالف المدني الديمقراطي»، وبسقف برنامجي سياسي إصلاحي يتوهم إمكانية إصلاح نظام المحاصصة الطائفية الإثنية الفاسد. وهو ما يناقض القاعدة التي استند إليها الحوار، بل كانت شرط انطلاقته، القاضية بتبني خط سياسي وطني تحرري ينهي نظام المحاصصة، يقوده تحالف تقدمي ديمقراطي يشكل البديل الجذري أمام الشعب، لا تحالف يطرح شعارات عامة فضفاضة يعلنها حتى أقطاب النظام نفسه.

قررنا التمسك بموقفنا، واستبقينا الباب مفتوحاً لمعاودة الحوار لما بعد الانتخابات، التي جاءت بهزيمة مؤلمة للحزب الشيوعي وبرنامجه الإصلاحي، نتج عنها ردود فعل عاطفية تفتقد إلى التحليل الماركسي المعرفي. فتوزعت بين يائس يشتم «الشعب العراقي الجاهل»، ومنتصر على قاعدة عفى عليها الزمن «أثبتت الحياة صحة سياسة حزبنا»، وصوت متألم وواع يطالب بالتحرر من سلاسل السياسة الإصلاحية، وإجراء تقييم شامل لها تفضي إلى إقامة تحالف يساري ببرنامج تغيير جذري، كما يدين كل المحاولات التبريرية.

فالحل في البديل اليساري نواة أوسع تحالف تقدمي ديمقراطي، معركته الأساسية على الأرض بين الجماهير الكادحة، وفي مقدمتها عمال النفط، رافعة الكفاح الطبقي والوطني وأداته الفعالة.

■ منسق التيار اليساري الوطني العراقي

لعنة العنف تفتك بوحدة الدولة اليمنية

دخل الجيش اليمني على خط الصراع الجاري في البلاد، منذ أن وعدت الحكومة بتطهير البلاد من تنظيم «القاعدة» في 16 الشهر الجاري، على لسان الرئيس عبد ربه منصور هادي، وإعلانه خوض الحكومة حرباً مفتوحة على الإرهاب، بدأت بعدة عمليات عسكرية طالت مواقع للتنظيم جنوب اليمن، وإحباط عمليات له استهدفت العاصمة صنعاء.

■ شيرين الذياب

تزامن هذا الإعلان مع توقف الحوار الوطني في اليمن، إثر انسحاب ممثلي حراك الجنوب من جلسات مؤتمر الحوار الوطني، بعد أن أقر المؤتمر تقسيم اليمن إلى دولة اتحادية ستة أقاليم أربعة منها شمالية واثنان جنوبيان كحل توافقي لإنهاء الأزمة، لتبدأ القوات الانفصالية الحوثية عملياتها العسكرية في الشمال.

استغلال الإرهاب لتسويف المطالب المحقة

يأتي هذا التصعيد من الأطراف المتشددة «الحكومية والانفصالية و«القاعدة»» بهدف تغيير موازين القوى على الأرض، وبالتالي السيطرة على القرار السياسي والأمني والاقتصادي في البلاد.

أضافت التحولات الجديدة المزيد من التعقيد على الحالة اليمنية، حيث يجري من طرف الحكومة محاولة الالتفاف على الحراك الشعبي في اليمن، عبر الاقتصار على فتح جبهة الحرب على «الإرهاب»، واستغلال تواجد «القاعدة» في اليمن، والذي سمح النظام السابق بتواجده على أرض اليمن سابقاً، برعاية دول الخليج العربي، تحت مسميات «الجهاد والإسلام السياسي»، تلبية لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، هذا من جهة، وضرب الانفصاليين من خلال التصعيد الطائفي، وشرعنة مواجهتهم عسكرياً بعد إعطائهم فرصة التمرد العسكري الذي بدأ فعلياً، حيث شنت حركة التمرد الحوثية عدة هجمات على الجيش اليمني في عدة مدن، أهمها مدينة عمران شمال العاصمة صنعاء أدت إلى مقتل حوالي 35 شخصاً من المدنيين والعسكريين الأربعاء21 الجاري، مستغلةً انشغال الجيش اليمني في معاركه ضد «القاعدة»، في محاولة الوصول إلى العاصمة.

العنف يفاقم تشوهات الحركة الشعبية

وبالتالي أدخل اليمن إلى دوامة العنف، وبدأت دعوات التقسيم تلوح في الفضاء السياسي اليمني، فقد شهدت عدن في الأربعاء 21–5 مظاهرات حاشدة تطالب بالانفصال، حيث استجابت عدة مدن جنوبية لدعوة البيض والقيادي الجنوبي حسن باعوم، ورفعت أعلام ما قبل الوحدة وشعارات منددة بالوحدة مثل «لا تراجع عن قرار التحرير والانفصال»، ودعا البيض إلى «تفاوض ندي برعاية الجامعة العربية، والمجتمع الدولي للعودة إلى الوضع القانوني والجغرافي للدولتين قبل الثاني والعشرين من أيار 1990».

قد يؤدي استمرار التعقيد في الحالة اليمنية إلى تحويل الحراك الشعبي السلمي عن أهدافه المطلبية المشروعة التي تشكلت من عمق التردي الاقتصادي– الاجتماعي الحاصل في البلاد، والسير بالبلاد نحو المزيد من التفتيت الطائفي والقبلي، بالإضافة إلى إضعاف مكونات الدولة ومؤسساتها الذي لا يصب حتماً بمصلحة الشعب اليمني وحراكه.

روسيا والصين.. لقاء استراتيجي من العيار الثقيل

لم يستطع الإعلام العالمي تفادي الحدث الكبير المتمثل باللقاء الصيني- الروسي، وما تمخض عنه من صفقات تاريخية، لكنه سعى أن يقلل من شأن هذا اللقاء، وتقزيم أبعاده الجيوسياسية والاستراتيجية.

■ معن خالد

أراد الإعلام المهيمن عليه غربياً أن يصور اللقاء على أنه «تجاري بحت»، فـ«الروس دولة ريعيةتملك احتياطيات هائلة من الغاز، والصينيون يملكون فوائض مالية ضخمة، ومن الطبيعي أن يلتقي العرض والطلب في السوق الدولية، لينتج عنهما صفقة تجارية ضخمة لبيع الغاز الروسي إلى الصين بقيمة 400 مليار دولار ولمدة ثلاثين عاماً" فقط !!.

حول الأبعاد الاقتصادية-السياسية للقاء

نجد وبالتدقيق بتفاصيل الصفقة التجارية لبيع الغاز الروسي إلى الصين، أن حجم الكميات التي ستورد إلى الصين تبلغ «38 مليار متر مكعب سنوياً» وقد تصل إلى «68 مليار متر مكعب لاحقاً»، وفيما لو اعتمدنا الرقم الأدنى سنجد أن هذه الصفقة، تعادل 25% مما يطلبه الاتحاد الأوروبي من الغاز الروسي البالغ «150 مليار متر مكعب سنوياً» وهو يفوق ما تطلبه ألمانيا أكبر مستوردي الغاز في الاتحاد الأوروبي من روسيا البالغ حجم طلبياتها «34 مليار متر مكعب سنوياً». ومن الجدير ذكره أن سعر الغاز بقي سراً في هذه الصفقة، حيث تراوحت التقديرات بين «380 – 350 دولار لكل 1000 متر مكعب»، وهذا يعني أن السعر السري ينطوي على تخفيض ما لسعر الغاز المورد إلى الصين مقابل سعر الغاز التي توردة روسيا إلى الاتحاد الأوروبي، والذي يقدره الخبراء بين «380 و385 دولار لكل 1000 متر مكعب».

تنطوي المرونة والسرعة في خلق جهة بديلة أو موازية لتوريد الغاز الروسي على نجاح استراتيجي للروس والصينين، وهذا درس اقتصادي وسياسي للغرب، ففي هذه الصفقة كسر الروس كل احتمالات جدية للعقوبات الغربية، بينما ظل الأوروبيون متخبطين في البحث عن بديل للغاز الروسي، فيما لو أرادوا الامتثال للخيار الأمريكي بتصعيد العقوبات، وإن كل ما يهرطق به الغرب عن احتمالات تأمين بدائل حتى اللحظة هي الغاز الأمريكي الذي يصعب تأمينه قبل عدة سنوات، كما أن أسعاره تعادل 150% سعر الغاز الروسي.

رسالة للولايات المتحدة!

يمكن القول إن اللقاء أثبت للعالم أن القدرة التكاملية للاقتصادين الروسي والصيني، ستغير من الخريطة الاقتصادية العالمية في المدى المنظور، فباقي الاتفاقيات شهدت إجراءات هامة في مجالات الاقتصاد الحقيقي المتطورة كمجالات تصنيع السيارات والطائرات، وكانت الرسالة الأخطر والأبرز بالنسبة للولايات المتحدة هي التوقيع على اتفاقية بين البنك المركزي الصيني وثاني أكبر المصارف الروسية، تقضي بإجراء التسويات المالية من دون الدولار، وإن كان حجم هذا التسويات قليل نسبياً، إلا أنها رسالة موجعة للولايات المتحدة التي تعتاش حالياً وبشكل كبير على ربع الدولار.

في هذه الصفقة كسر الروس كل احتمالات جدية للعقوبات الغربية، بينما ظل الأوربيون متخبطين في البحث عن بديل للغاز الروسي

ترافقت الزيارة مع مناورات عسكرية لثاني وثالث أكبر جيشين في العالم، الروسي والصيني، وذلك في الوقت الذي يزداد فيه التوتر في كل من الجزيرة الكورية وفي اليابان وبحر الصين الشرقي، كما تم التأكيد على الحل السياسي في كل من الأزمتين السورية والأوكرانية ومحاربة الفاشية الجديدة، وهي رسائل استراتيجية للغرب حول طرق حل الصراعات الدولية.

تبلور الزيارة أكثر شكل ومضمون التوازن الدولي الجديد،فالتحالف الصيني–الروسي كمركز مناهض للغرب صار مدعماً بمعطيات مادية قوية وحاسمة مبنية على التكامل الاقتصادي والعسكري والسياسيوبأبعاد استراتيجية.

الحل السياسي في أوكرانيا.. محرقة الفاشية الجديدة

يقول السيناتور الجمهوري، جون ماكين: «إن السياسة الخارجية العاجزة التي ينتهجها أوباما، هي من شجعت بوتين، للقيام بخطواته العدوانية» ملمحاً إلى أن الرئيس أوباما يتمتع بشخصية مهادنة.

■ فادي خضر

وما لبث السيناتور «الحربجي»، أن توجه إلى أوكرانيا، ليؤكد أن هناك جانباً أمريكياً آخر يمتلك «العزم والكفاءة والقوة»، في مقابل الجانب الذي يضم الرئيس «العاجز»، والفريق القائم على سياسته الخارجية.

رعب الحلول السياسية

تُظهر هذه الإشارات، التي لمعت في الحدث الأوكراني، حالة الإدارة الأمريكية في انقسامها وتوافقها على طريقة التعاطي مع الملفات الدولية. فالتيار الفاشي الجديد في الإدارة الأمريكية يرفض إقامة تسويات سياسية تعيد رسم خارطة العالم الجديد، المبنية على الأوزان الحقيقية للمراكز الاقتصادية الأساسية، وضمناً أمريكا المتضخمة اقتصادياً، والتي من غير الممكن بقاؤها كقطب اقتصادي مهيمن، في حال قيام تسويات سياسية على صعيد عالمي، على نهج «اتفاق يالطا».. وهنا يأتي امتناع القوى المتشددة، المشابهة لطبيعة القوى الفاشية في الربع الأول من القرن المنصرم، كونها تمثل تيار رأس المال المالي العالمي الذي سيكون الخاسر الأكبر في ظل التراجع المحتمل للدولار عن الساحة الدولية، كعملة تبادل أحادية وسلعة بحد ذاتها، إضافة إلى تقليص مساحات الحرب على الكرة الأرضية، ما يقلل من صفقات السلاح اللاحقة. فاعتماد التيار الفاشي الجديد اقتصادياً يكمن في ريع الدولار والسلاح كسلعتين يجب الحفاظ عليهما بشتى الطرق..

أذرع الفاشية في أوكرانيا

إن الرعب من الحلول السياسية، التي تدفع باتجاهها قوى دولية أساسية كروسيا والصين، ومن خلفهما دول «البريكس» ومنظمة «شنغهاي»، إضافة إلى الذعر الأوروبي من احتمالات الانفجار على الحدود الشرقية، وبالتحديد ألمانيا التي تؤكد، منذ بداية الأزمة الأوكرانية، على أحادية الحل السياسي للأزمة الأوكرانية، وإيطاليا التي أعلنت على لسان «برلسكوني» تأييد سياسية بوتين في شبه جزيرة القرم. هي علامات خنق لمشروع «خارطة الحريق»، والتي يتبناها التيار الفاشي الجديد في الإدارة الأمريكية، ما يدفع هذا التيار للرمي، بكل ثقله، في الساحة الأوكرانية، بعد فشله وخسارته الجزئية حتى الآن في ساحات أساسية كسورية ومصر..

الكيان «الإسرائيلي» داعم للفاشية

في المقابل، يظهر التدخل «الإسرائيلي» مباشراً في الشأن الأوكراني، حيث قالت مصادر إعلامية أن موسكو اتهمت الملياردير اليهودي الأوكراني كولومويسكي بتمويل القوى المتطرفة الفاشية، كما منعت «إسرائيل» بتاريخ 2014/5/14 سفينة عسكرية روسية من الرسو في ميناء حيفا مبررة ذلك بخوفها من التجسس الروسي. وفي وقت سابق أكد برنار ليفي الصهيوني الشهير، أوائل الأزمة، من قلب ميادين الاحتجاجات في كييف، على أن أوروبا لن تكون مكتملة مالم تنضم إليها أوكرانيا، كما أعلنت «الوكالة اليهودية» عن تقديم مساعدات عاجلة وفورية إلى يهود أوكرانيا، والعمل على زيادة وسائل الحماية في المؤسسات اليهودية، ما يؤكد استماتة الفاشية في الحفاظ على حالة العنف الناشئة، حتى الدفع بإسرائيل، أحد أهم أذرعها في المنطقة، وأكثرها ارتباطاً بالصهيونية العالمية إلى قلب المعركة في أوراسيا، والتي سبقها ضمانات من المجر لاستيراد الغاز «الإسرائيلي»، كبديل عن الغاز الروسي، بل حتى منح «إسرائيل» الحق بالوصول إلى مخازن الغاز التي تمتلكها، وتقديم نفسها كمركز لتوزيع الغاز الروسي في أوروبا الوسطى! إن تعقد الملفات على مستوى العالم، وتشابكها حد الارتباط، وعدم انجرار القوى الصاعدة لصدامات تخدم المشروع الفاشي الجديد، تضغط كلها باتجاه إنجاز الحل للملفات المتفاقمة دولياً، وفي مقدمتها الملف الأوكراني، لكن بأحد الاتجاهين، إما الإحراق في حال نجاح الفاشيين الجدد، في تصعيد حالة العنف في أوكرانيا ومحيطها، أو المضي في طريق الحلول السياسية، في حال صدق الأنباء الأخيرة عن محادثات مرتقبة بين الحكومة الأوكرانية والـ «انفصاليين» في دونيتسك.

«التقدمي الكويتي»: الإجراءات العنصرية للسلطة مرفوضة

أصدر «التيار التقدمي الكويتي» في 18 الشهر الجاري بياناً حول السياسات والإجراءات العنصرية للتعامل مع قضية الكويتيين البدون. وفيما يلي تستعرض «قاسيون» جزءاً مما جاء في البيان:

«لم يعد خافياً على أحد، أنّ السلطة، في إطار نهجها غير الديمقراطي وانفرادها بالقرار، كانت منذ سنوات طويلة ولا تزال تتعمّد تعطيل الحلّ الإنساني الشامل والعادل لقضية الكويتيين البدون، الذين يعانون الأمَرين جراء حرمانهم من أبسط حقوقهم الإنسانية والمدنية والاجتماعية وجرى أخيراً الكشف عن سلسلة من السياسات والإجراءات العنصرية في التعامل مع الكويتيين البدون».

«هناك من جهة مشروع لإزالة منطقتي الصليبية وتيماء التي يتركّز فيها الكويتيون البدون من العسكريين وأقاربهم، وهناك من جهة أخرى قرارات متتالية صدرت في الآونة الأخيرة لسحب جوازات السفر الصادرة وفق المادة 17 من عدد من نشطاء الكويتيين البدون المتهمين بالمشاركة في تجمعات تطالب بحلّ قضيتهم، بل لقد شملت هذه القرارات أقاربهم، وهي عقوبة جماعية مرفوضة ومناقضة تماماً لمبادئ العدالة وأحكام الدستور، والأسوأ من ذلك ما أعلنه الوكيل المساعد في وزارة الداخلية مازن الجراح الصباح عن الترتيبات الحكومية الجارية مع إحدى البلدان العربية البعيدة لتمويل عملية تجنيس الكويتيين البدون بجنسية تلك الدولة، التي لا ينتمي إليها أحد منهم، وذلك تمهيداً لخطوة عنصرية بغيضة تتمثّل في الترحيل الجماعي القسري لأعداد كبيرة من الكويتيين البدون عن وطنهم الذين ولدوا هم وآباؤهم فيه».

■ التيار التقدمي الكويتي

مستشارون ومراكز أبحاث أمريكية: استراتيجية

في مادة منشورة على موقع «غلوبال ريسيرتش» تحت عنوان «رقعة الشطرنج الأوروآسيوية: بريجينسكي وضع جوانب الصراع على أوكرانيا منذ العام 1997» يستحضر الكاتب كريس أرنستو ما كتبه مستشار الأمن القومي السابق لدى الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر من العام 1977 إلى العام 1981، وكبير مستشاري السياسة الخارجية لباراك أوباما، زبغنيو بريجينسكي.

■ عبادة بوظو

رسم الخطوط الاستراتيجية

ويتساءل الكاتب في البداية: ما الذي يدفع الولايات المتحدة الأمريكية لتحمل مخاطر تأييد من يوصفون بالعداء للسامية وبنازيين جدد في أوكرانيا؟ ليقول «في خضم المشهد الحالي في أوكرانيا، ومن المفاتيح التي يمكن أن نجدها بمراجعة كتاب زبغنيو بريجينسكي عام 1997: «رقعة الشطرنج الكبيرة»: «»أوكرانيا الفضاء الجديد والمهم في الرقعة الأوروآسيوية هي محور جيوسياسي رئيسي لأن وجودها كبلد مستقل هو عامل رئيسي في عملية تحول روسيا من دولة قوية فحسب إلى قوة عظمى. حيث أنه من دون أوكرانيا، روسيا تتوقف عن كونها امبراطورية أوروآسيوية»».

«»على أية حال اذا استعادت موسكو السيطرة على أوكرانيا بعدد سكانها البالغ 52 مليونا ومواردها الطبيعية الكبيرة إضافة إلى الوصول إلى منفذ على البحر الأسود فإن روسيا ستمتلك مجدداً وبشكل أوتوماتيكي الأسباب التي تخولها أن تعود امبراطورية قوية ممتدة عبر آسيا وأوروبا»».

ويتابع أرنستو: «بريجينسكي كتب أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تكون غير اعتذارية فيما يخص إدامة السيطرة الأميركية لجيل كامل على الأقل وأطول حتى إذا أمكن ذلك. تحدث بريجينسكي عن أهمية أوكرانيا التي يغفل الكثيرون عنها في كتابه الصادر عام 1997 موضحاً: «»المحاور الجيوسياسية هي تلك الدول التي لا تنبع أهميتها من قوتها أو من الحوافز التي تثيرها بل من موقعها الحساس الذي يعطيها في بعض الحالات دوراً مميزاً إما في السماح بالوصول إلى مناطق ذات أهمية أو في إعاقة الوصول إلى الموارد بالنسبة للاعب دولي هام»».. «»أوكرانيا، أذربيجان، كوريا الجنوبية، تركيا وإيران تمثل محاور جيوسياسية حساسة ومهمة على المستوى الدولي»»..

ويقول «هذا ما كتبه بريجينسكي في «رقعة الشطرنج الكبيرة» الذي اعتبره الكثير من المراقبين دليل الولايات المتحدة الامريكية من أجل السيطرة على العالم. كتب بريجينسكي أيضا أن المنطقة الأوروآسيوية هي رقعة الشطرنج التي سيجري عليها الصراع من أجل السيطرة والأولوية على الصعيد العالمي. ومن البديهي أنه لم ينبثق بعد لاعب أوروآسيوي يستطيع إحكام السيطرة على تلك المنطقة ولا على تحدي الولايات المتحدة الأمريكية». ومن ضمن استنتاجات الكاتب في «غلوبال ريسيرتش» فإنه «بفهمنا لوجهة نظر بريجينسكي بالنسبة لأوكرانيا على المدى الطويل سنتمكن بسهولة أكبر أن نفهم لماذا منحت الولايات المتحدة 50 مليار دولار لأوكرانيا منذ العام 1991 ولماذا هي معنية جداً اليوم بالحفاظ على أوكرانيا ضمن دائرة نفوذها. وقد يساعد هذا أيضاً على توضيح لماذا سعت الولايات المتحدة عن طريق العديد من وسائل إعلامها لتشويه سمعة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين».

غير أن ما يغيب عن ذهن صاحب نظرية «قوس التوتر» أو ما يتجاهله هو البون القائم بين الاستراتيجيات المرسومة التي فعلت فعلها سابقاً ومستمرة بقوة العطالة وسط ميزان القوى الدولي المتشكل الذي يؤكد واقع العجز الأمريكي الراهن على وقع الأزمة الرأسمالية العامة وتراجع منطق الهيمنة الأمريكية

بين «الاستراتيجية» و«وقائع الأزمة الأمريكية»

حسناً، إذا كانت الاقتباسات الواردة أعلاه توضح دور بريجنسكي في رسم وتحديد السياسة الاستراتيجية الأمريكية بصيغة كتاب لا أكثر، صادر من 17 عاماً تقريباً، فإن دور هذا المستشار لم ينته بعد، بل هو مستمر اليوم، من خلال مقالاته ومقابلاته التي لم تنقطع، في رسم كيفية نقل تلك الاستراتيجية إلى حيز التنفيذ، عبر مواصلته الترويج لسياسة «العصا والجزرة» و«اللعب على الحبال» مع الحلفاء والخصوم، على حد سواء. غير أن ما يغيب عن ذهن صاحب نظرية «قوس التوتر»، أو ما يتجاهله فيما يبدو هو البون القائم بين الاستراتيجيات المرسومة التي فعلت فعلها سابقاً ومستمرة بقوة العطالة وسط ميزان القوى الدولي المتشكل الذي يؤكد واقع العجز الأمريكي الراهن على وقع الأزمة الرأسمالية العامة وتراجع منطق الهيمنة الأمريكية، بالتالي.

ولكن العجوز المصنف من صقور المحافظين الجدد الأمريكيين، وصاحب كتاب «رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة القوة الكبرى» يكتب في مادة منشورة على موقع «بوليتيكو ماغازين» بتاريخ 2014/5/2، وقامت «قاسيون» بترجمتها، تحت عنوان «ما الذي ينبغي على أوباما أن يخبر الأمريكيين بخصوص أوكرانيا؟» قائلاً: «يحتاج الرئيس باراك أوباما لأن يقدم صياغة واضحة للشعب الأمريكي في القريب العاجل مفادها أن الأزمة الأوكرانية هي التحدي الأبرز النظام الدولي منذ الحرب الباردة. فقد مضى أكثر من شهر منذ قيام الروس بضم القرم، وجاءت الأحداث الأخيرة لتفاقم من الأزمة أكثر فأكثر، مع قيام المتمردين المؤيدين لروسيا، حسب التقارير الواردة، بإسقاط حوامتين أوكرانيتين في مقاطعة سلافيانسك التي يسيطر عليها الانفصاليون. وعلى الرغم من ذلك لم يدل الرئيس بأي بيان شامل يحدد ماهية المخاطر حقيقة: لماذا نواجه هذه المشكلة، لماذا ينبغي حلها خدمة لمصالحنا المشتركة مع الروس إذا أمكن، ولماذا– في حال لم تنجح المفاوضات– لدينا التزام بمساعدة أوكرانيا. وعلاوة على ذلك كله ينبغي على الرئيس أن يوضح لماذا لا يمكننا السماح بوجود نظام دولي يجري فيه غزو البلدان من العصابات ويجري زعزعة استقراره من الخارج. ولماذا يبرز ذلك كمسؤولية مشتركة ليس بالنسبة إلينا فحسب، بل لحلفائنا وأصدقاء آخرين، مثل الصينيين الذين ينبغي أن تكون حصتهم في ضمان الاستقرار تضاهي حصتنا».

أوكرانيا: السيناريو السوري ضمناً

ويطالب علناً أيضاً، في سيناريو شبيه لما جرى ويجري في سورية: «كما ينبغي على أوباما أن يوجِد درجة ما من الاقتناع لدى الغرب بأن هذه الأزمة هي مسؤولية مشتركة، مثلما ينبغي عليه أن يقنع موسكو بأننا جادون. وإذا ما قُدّر لنا أن نردع الروس من التقدم، فينبغي علينا إقناعهم بأن

محاولة بريجنسكي خطب ود الشعب الأمريكي هي محاولة من أنصار الحرب في واشنطن لاستنهاض هذا الخطاب الفاشي لتبرير لجوء تلك القوة الأمريكية الامبراطورية الآفلة لدعم الفاشية والفاشيين الجدد في أوكرانيا على نحو سافر بعدما كانت تدعم على نحو غير مباشر نظراء الفاشية والفاشيين الجدد في سورية

وأزمة وخطاب فاشي «بريجنسكي نموذجاً»

عدوانهم سينقلب عليهم بأثر مديد ومكلف. ولكن لكي تصبح المسألة كذلك فإنها مرهونة بقيام مقاومة لدى الأوكرانيين. ولذلك ينبغي أن نسعى للتفاوض مع روسيا، بالتوازي مع انفتاحنا أكثر لمساعدة الأوكرانيين في الدفاع عن أنفسهم، في حال تعرضوا للهجوم. فالأوكرانيون سيحاربون فقط في حال اعتقدوا أنهم سيحصلون في نهاية المطاف على بعض المساعدة من الغرب، ولاسيما تلك المرتبطة بالمؤن من السلاح الذي سيكون ضرورياً لإطلاق دفاع ناجح داخل المدن. فهم لن يهزموا الروس في الحقول المفتوحة حيث تتقدم آلاف الدبابات، بل يستطيعون هزيمتهم فقط عبر مقاومة مديدة داخل المدن. وعندها سترتفع إلى حد كبير الكلفة الاقتصادية للحرب على كاهل الروس، بحيث تصبح عديمة الجدوى بالنسبة لهم سياسياً. ولكن لكي تستطيع الدفاع عن مدينة ما، ينبغي أن يكون لديك سلاح مضاد للدروع محمول يدوياً، وصواريخ محمولة يدوياً، وبعض التنظيم».

ترويج الصيغة الفنلندية

بريجنسكي، الذي قال في مقابلة أجرتها معه مؤخراً قناة «يورونيوز» إن بوتين يسعى لإحياء الاتحاد السوفييتي عبر أوكرانيا، يتابع في مقالته ذاتها: «وفي الوقت ذاته نحتاج أيضاً إلى أن نستطلع إمكانية الوصول إلى حل متفاوض عليه مع روسيا حول أوكرانيا، إذ ما تزال هناك إمكانية لصياغة هذا الحل ضمن أطر العلاقة التي تربط روسيا بفنلندا، الدولة غير العضو في الحلف الأطلسي، ولكنها تتمتع بمشاركة كاملة وفاعلة في أوروبا، حتى وإن كانت تتمتع أيضاً بعلاقة طبيعية مع روسيا. وينبغي على أوباما أن ينقل بوضوح للرئيس الروسي فلاديمير بوتين رسالة مفادها أن الولايات المتحدة على استعداد لاستخدام نفوذها في ضمان وجود أوكرانيا، دولة مستقلة حقاً وغير مقسمة، وتتبع سياسات مع روسيا مماثلة للتي تقوم بها فنلندا بفاعلية كبيرة: دولتان جارتان باحترام متبادل، علاقات اقتصادية واسعة مع كل من روسيا والاتحاد الأوروبي، ولكن دون المشاركة بأي تحالف عسكري تنظر إليه موسكو بوصفه موجهاً ضدها، في الوقت التي تقوم فيه بتوسيع صلاتها الأوروبية. فالحالة الفنلندية قد تكون نموذجية، لكل من أوكرانيا والاتحاد الأوروبي وروسيا».

صراع أوراسيا بتحليلات عربية

ولتوضيح موقع تحليلات بريجنسكي واستراتيجياته في سياقها، ربما من المفيد العودة لما كتبه الباحث والمحلل السياسي، الدكتور كمال خلف الطويل، منذ شهر آب 2008، تحت عنوان «أضواء على الصراع على أوراسيا».

قال الطويل منذ ذلك الحين: «مخاض أليم ذاك الذي تعيشه المؤسسة الأميركية الحاكمة، وفي القلب منها حزب الحرب: الممثل الشرعي للمجمع العسكري الصناعي وامتداداته المالية والطاقوية، أدق ما يتسم به أنه تعبير عن صراع بين خياري حرب، يرتسم شاقولياً بين من اعتبر أن أورآسيا هي جائزة القرن، وأن الاستحواذ عليها بالقتل والقتال والغواية والضغط والاحتواء والحصار وبث الفرقة– كلها معاً– هو عين المراد.. يقابلهم من أيقن أن الطريق إلى أورآسيا لا بد وأن يبدأ من غرب آسيا، وبدا تعظُم الجائزة وتضحي كاملة الأوصاف».

وفي تحديده لمصادر الخطر الأربعة على الولايات المتحدة، عدّد الباحث روسيا بوصفها «القوة الأخطر والأقدر في عرف المؤسسة «الأمريكية». نقطة آخر السطر. يحار المرء أحيانا في تفسير تلك الكراهية الممزوجة بالحساسية، والمختلطة بالعداء، التي تتداخل في تلافيف العقل الجمعي الناظم للمؤسسة».

ويستطرد: «لكن تشريحاً وئيداً للظاهرة يوفر تفسيراً لا ناقض له، فحواه أن سبق وتحدت روسيا الغرب لعقود سبعة، وعليه فموروث ذلك الصراع مسكونٌ في العقول والقلوب معاً، وأنها التي تملك ترسانة نووية مكافئة، وأنها موطن الموارد بلا حدود، والأغنى والأقوى في مقبل الزمان القريب، ووفق معايير حساب القوة البحتة، وأنها صاحبة تاريخ تليد وثقافة زاخرة، والتي تتمدد فوق قارتين، وكله مما لها يكفل نفوذاً حاسماً في كليهما وفي كل مناحي الجيوستراتيجيا.. مطلوب رأس تلك القوة، والتي لم تستطع محاولة الإملاق والانتهاب طيلة التسعينيات من القرن الماضي أن توصلها لخفض جناح الذل من المسكنة، بل وغذّتها بنوازع الانتقام والثأر، وغسلت من أذهان مواطنيها أي غرام تطارحوه مع المثل الغربي في العقود الثلاثة الأخيرة من عمر الدولة السوفياتية».

وأكد المحلل أن «الحل الأساسي لدى المؤسسة في مواجهة روسيا هو امتلاك السيادة النووية، وبالتالي استعباد القرار الروسي.. هذا يعني حرمان روسيا من القدرة على توجيه ضربة نووية مضادة ومميتة».

وفي إحدى إجاباته على سؤال وضعه «ما هي تظاهرات الشراكة الروسية الصينية في المستقبل القريب إلى المتوسط؟»، أورد الكاتب نصاً: «السيطرة «الروسية» على شبه جزيرة القرم بالكامل، وإيصال أوكرانيا للانقسام بين ثلث شرقي يتحدث الروسية «خليط أوكراني وروسي» وغرب ينضوي تحت الأطلسي»..!

المأزق الأمريكي اليوم

ودون الخوض في استعراض ما كانت تكتبه «قاسيون» طيلة أكثر من عقد مضى عن احتمالات انفجار الأزمة الأمريكية، وتحديد تواريخها، ومآلاتها، والصراعات الداخلية والخارجية الناجمة عنها ومخاطرها ومآزقها، يمكن في هذه المساحة الاكتفاء بالعودة إلى «كريس أرنستو» في «غلوبال ريسيرتش» اليوم:

«يؤكد بريجينسكي في كتابه أن أمريكا تقف في الصدارة في المجالات الأربعة الحاسمة على صعيد القوّة العالمية وهي: المجال العسكري الاقتصادي التكنولوجي والثقافي. وإن كان هذا ليبدو صحيحاً عام 1997 فإنه اليوم يخضع للتساؤل ويثير الجدل. فإذا استثنينا التفوق الأمريكي في المجال العسكري فإن المجالات الأخرى لا تحظى بتفوق أميركي كامل كما كان الوضع سابقاً. لذلك عندما قام الرئيس الاوكراني المعزول فيكتور يانوكوفيتش بالإلغاء المفاجئ لمشاريع التكامل مع الاتحاد الاوروبي مفضلا تمتين روابط بلاده مع الاتحاد الروسي اعتبرت الولايات المتحدة هذا الإجراء كانزلاق لأوكرانيا من دائرة نفوذها. وفي هذه المرحلة بالذات.. انتقلت الولايات المتحدة لدعم عزل الرئيس يانوكوفيتش، كما أثبت في المحادثة الهاتفية المسربة بين مساعد وزير الخارجية الأميركي فيكتوريا نولاند والسفير الأمريكي في أوكرانيا جيفري بيات. وعندما لم تجد الاحتجاجات السلمية في إقصاء الرئيس يانوكوفيتش أصبح العنف الذي يمارسه حزب القوميين المتطرفين الأوكرانيين سفوبودا وجناح أقصى اليمين في أوكرانيا مدعوماً اذا لم نقل معتنقاً من الغرب».

في تأمل حالة بريجنسكي بين كتابه الموضوع في عام 1997 ومادته المنشورة في 2014 ربما يعثر الباحث على فرق جوهري تمليه فروق حالة الهيمنة الأمريكية ذاتها بين التاريخين. ففي «رقعة الشطرنج الكبرى» كانت اللغة العنجهية في أوجها تأمر وتنهي بما هو مطلوب بصياغة جازمة تستند إلى التحديات والإمكانيات في حين يستنهض المقال بخطاب شعبوي «الأمة الأمريكية» لتكون السند في وضع مهلهل يتطلب حتى السعي لـ«إقناع» روسيا والصين وأوربا

«إن كانت الصدارة الأمريكية تبدو صحيحة عام 1997 فإنها اليوم تخضع للتساؤل وتثير الجدل»

الخطاب الشعبوي ضرورة فاشية

في تأمل حالة بريجنسكي، بين كتابه الموضوع في عام 1997، ومادته المنشورة في 2014، ربما يعثر الباحث على فرق جوهري، تمليه فروق حالة الهيمنة الأمريكية ذاتها بين التاريخين. ففي «رقعة الشطرنج الكبرى» كانت اللغة العنجهية في أوجها، تأمر وتنهي، بما هو مطلوب، بصياغة جازمة تستند إلى التحديات والإمكانيات، في حين يستنهض المقال بخطاب شعبوي «الأمة الأمريكية» لتكون السند في وضع مهلهل، يتطلب حتى السعي لـ«إقناع» روسيا والصين وأوربا.

يقول بريجنسكي في تلك المادة ذاتها: «بالعموم، أؤيد الأعمال التي اتخذها الرئيس حتى الآن. وأعتقد أنه بالعموم اتخذ ما يمكن ضمن الظروف الراهنة، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة التحالف الديمقراطي القائم لدينا، فكان عليه السير بحذر. إلا أن ما آخذه عليه ليس بالوضوح والهدوء، وإنما، بالمنظور الأوسع، ضرورة مخاطبة الشعب الأمريكي حول هذه القضية. إذ لم يدل بأي بيان هام للشعب حول ما قد يتحول إلى أزمة دولية كبرى، وهو الذي يحتاج دعم الشعب الأمريكي. ولذلك ينبغي عليه أن يقنعه بأهمية هذه المسألة، وبأن موقفه يستحق كلاً من الفهم والدعم على المستوى الوطني».

السؤال، ومنذ متى تحتاج المؤسسة الأمريكية لدعم شعبها؟ ومتى، وعند أية منعطفات، كانت تسأل عن ذلك، أساساً؟ باستعراض سريع للتاريخ القريب: خطاب جورج بوش الابن بعد أحداث 11 أيلول 2001 وإعلان «العملية العسكرية» ضد أفغانستان، خطاب بوش قبل غزو العراق 2003، خطاب الرئيس ذاته بخصوص إعلانه الواهم «انتهاء المهمة» في العراق 2005، أي جملة الأحداث التي تحاول تبرير العدوانية الأمريكية وتسويقها لدى شارع أمريكي يرفض جزءاً رئيسياً منه هذه العدوانية ويطالب بالانكفاء للداخل لحل الأزمات الاقتصادية الخانقة، وتجري مقابلة نشطائه بالقمع والمحاكمة والسجن..!

ويبدو واضحاً اليوم أن محاولة بريجنسكي خطب ود الشعب الأمريكي، هو محاولة من أنصار الحرب في واشنطن، لاستنهاض هذا الخطاب الفاشي، لتبرير لجوء تلك القوة الأمريكية الامبراطورية الآفلة لدعم الفاشية والفاشيين الجدد في أوكرانيا على نحو سافر، بعدما كانت تدعم على نحو غير مباشر، نظراء الفاشية والفاشيين الجدد في سورية، من تكفيريين وجهاديين وإرهابيين، يشكلون في البلدين، كما الفاشية التقليدية، «وجهي العملة» لرأس حربة راس المال المالي الإجرامي العالمي، الذي يشكل بريجنسكي أحد أبرز منظريه

#مظاهرة_الكترونية

تحتاج ساعات العمل المرهقة إلى تخصيص بعض الوقت للراحة والاسترخاء، فالكثير من المقيدين إلى مكاتبهم، يفضلون إراحة الرأس إلى الوراء بعد أن أرهقت الشاشات المتعددة عيونهم وفعلت فعلتها بعظام الرقبة المتيبسة، يفضل البعض الآخر تحويل أبصارهم عن جداول الأرقام أو سجلات الحسابات الالكترونية إلى صفحات الانترنت، والجميع يعلم بأن تفحص الصفحات الشخصية أصبح اعتيادياً في نهار العمل الطويل، لا ضير من تفقد بعض الأخبار ورؤية ما يحصل حولنا، لقد أصبحت هذه الشاشة الوحيدة شباكنا الوحيد على العالم، أصبحت المصدر الاعتيادي لأخبار البلد أو المدينة أو حتى في الشارع الذي نقطن فيه، لقد عهدنا هذا في السنين الأخيرة، ولا بأس في ذلك إن أردت البقاء على إطلاع دائم بما قد يجري حولك، لكن الأمر قد يصبح مختلفا إن تحولت هذه التقنيات إلى اداة للفعل والتأثير بدلاً من الاكتفاء برد الفعل وترديد أصداء الأحداث، هنا يكمن الجدل، هل تستطيع منابر التواصل الاجتماعي تحمل هذه المسؤولية على عاتقها؟ وهل يجب عليها فعل ذلك أساساً؟

■ سمير حنا

الحركة الالكترونية الجديدة

لن نتحدث عن دور تلك المواقع الالكترونية في موجات الحراك الشعبي التي نراها، تشتعل من حولنا طوال السنين القليلة الماضية، لقد حظي هذا الموضوع بحصته الكبيرة من الجدل، وكان لابد من وضع مقياس حقيقي لمدى التأثير الجدي لمنابر التواصل الاجتماعي على مسار الحراك الشعبي الشبابي، انقسم المهتمون إلى مؤمنين ومشككين بقوة تلك الحركة الالكترونية الجديدة، لكن الجميع أجمع على أن لها أثراً لا يمكن إهماله، بل لا يجوز إهماله في بعض الأحيان، لذا دعونا نتحدث عن أمر آخر يشغل بال العالم اليوم، عن حدث جديد في نيجيريا لن يجد له مكاناً مناسباً في نشرات الأخبار العربية المشغولة بتبعات «ربيعها»..

بوكو حرام

في منتصف الشهر الماضي قامت مجموعة إرهابية نيجيرية تدعى ««بوكو حرام» بخطف أكثر من مئتي فتاة من طالبات إحدى المدارس القروية شمال البلاد واحتجزتهن مهددة بقتلهن جميعا، بثت المجموعة المتطرفة مقاطع متعددة تظهر فيها الطالبات المحتجزات خلف عدد من الرجال المسلحين، يتوسطهم رجل يشبه أحد الأشرار في أحد المسلسلات الكرتونية، يحمل الإرهابي هذا ساطوراً مخيفاً ويردد بجنون عبارات التهديد والوعيد، يميل ويتراقص مع كل كلمة وهو يلوح بسلاحه، وترتعد خلفه جموع الطالبات، ترفرف خلفه أعلام سوداء لا تختلف أبداً عما رأيناه ونراه يومياً في بعض المناطق في بلادنا، تحمل نفس الكلمات وتنتمي لنفس العقلية، ومع انتشار هذه المقاطع بدأت الأصداء تتجمع من أرجاء العالم كافة استهجاناً لهذا العمل الجبان، كان «العصفور الازرق» بطل تلك التعليقات، بدأ الأمر بانتشار الشعار : «أعيدوا لنا بناتنا» مسبوقا بالطبع بإشارة الهاشتاغ «#» التي تميز زقزقات تويتر، وفي غضون عدة ساعات بدأ «المغردون» حول العالم بنشر تعليقاتهم عن الموضوع ممهورة بهذا الشعار، حتى حقق حضوره في مليار «تغريدة» خلال أقل من أسبوع!

«هاشتاغ»

ولمن لا يعلم، يعتمد موقع «تويتر» طريقة مبتكرة في تنظيم «تغريداته» حيث تسمح إشارة الـ «#» او HashTag بتصنيف التغريدة التي يطلقها أي من المشتركين في مجموعة محددة، بمعنى آخر يمكن مثلا متابعة جميع التغريدات المتعلقة باخبار مهرجانات الأفلام عن طريق «الهاشتاغ» الخاص بجوائز الاوسكار، أو متابعة أخبار الرياضة عن طريق الهاشتاغ الخاص بإحدى الفرق، أو الهاشتاغ «#Syria_War» الذي يتابعه الملايين يومياً إن أرادوا بعض المعلومات عن الأحداث السورية اليومية، أي أنها الطريقة التي يعتمدها الموقع في تعبئة «تغريداته» الهائلة ضمن مجموعات خاصة تسهل عملية البحث والمتابعة، مما سمح للرمز «#» المتواضع أن يشكل نواة لأي تجمع الكتروني عالمي يبدأ بأبسط أخبار أيامنا، وينتهي بجمع الآراء عن القضايا المصيرية الكبرى، كما يجري اليوم مع «#Ukrain» الخاص بالوضع المتأزم في أوكرانيا على سبيل المثال.

يغردون

ينظر الكثيرون بإعجاب إلى هذه الطريقة العصرية في إبداء الآراء الجمعية حول القضايا التي تهم مجموعات الناس حول العالم، إنها طريقة عابرة للمسافات، تخترق الإجراءات الحكومية التي قد تحاول إسكاتها، لا تميز بين المشاركين فيها إذا تمنحهم حقاً متساوياً في إبداء الآراء حول ذات الموضوع وتفتتح فضاءً الكترونيا لا حد له بترك التعليقات والمشاركة بالكلمة والصوت والصورة، ولهذا تم استخدامها على الدوام لنصرة بعض القضايا أو إلقاء الضوء على بعض الحوادث، عن طريق زيادة عدد «المتابعين» أو «Followers» لـ «هاشتاغ» ما، وهذا ما حدث مع مجموعة «بوكو حرام» وقضية المخطوفات، شارك الملايين حول العالم بآرائهم حول الموضوع تحت الهاشتاغ الخاص بالقضية «#BringBackOurGirls»، سياسيون وممثلون وفنانون والعديد من المشاهير «غردوا» مطولاً تحت ذات الشعار، والكل يريد حلاً لهذه الحادثة الإنسانية المؤلمة، لكن أمراً استرعى الانتباه عندما دخلت «السيدة الأولى» على الخط!

السيدة الأولى

قامت «ميشيل اوباما» زوجة الرئيس الأمريكي بنشر «تغريدتها» الخاصة عن الموضوع مرفقة بصورة وجهها الحزين، لكن هذا «التعاطف» لقي نصيبه من التعليقات الساخنة، رأى البعض أن تقوم «السيدة الأولى» بنصح زوجها لإيقاف دعم تلك الجماعات في أفريقيا وغيرها من بلدان العالم بدلا من هذا التغريد الوقح، لم يقنع هذا النفاق الالكتروني ملايين المشتركين الآخرين، وبدأت حملات مضادة تهاجم «ميشيل أوباما» وتذكر بأفعال الإدارة الأمريكية وفظائعها في دعم الإرهاب والإرهابيين، آلاف الـ«هاشتاغ»ات خصصت لذلك، تقابلها مجموعات أخرى تتعاطف علانية مع «الجانب الإنساني الذي لم نره من قبل من داخل جدران البيت الأبيض»، لتبدأ معركة افتراضية حول «تغريدة ميشيل» تلك، تقاذف فيها المشاركون تعليقاتهم ممهورة بال «هاشتاغ» المناسب، التهب موقع تويتر بهذه الضجة وتناسى الجميع بأن «بوكو حرام» ما تزال تلوح بسواطيرها في عالم غير افتراضي على الإطلاق!!

«لايكات» ومظاهرات

هنا بيت القصيد، أصبحت منابر التواصل الاجتماعي بديلاً مقبولاً عن حراك الشارع المعهود، عن التظاهر والتجمع الحقيقي الذي قلب عروشاً وزلزل دولاً منذ زمان ليس بالبعيد، استسهل الجميع ضغطات آلية على بعض الأزرار في اختزالية خبيثة للتعاطف أو الاحتجاج الحقيقي، أصبح ذلك النمط من التعبير الالكتروني كافيا، واقتنع الجالس أمام الشاشة بأنه قد أدى واجبه، آلاف النيجيريين تناقلوا الهاشتاغ : «#BringBackOurGirl»، وتوقف الحال عند هذا الحد تقريبا، تبعهم ملايين حول العالم دون أن نرى الكثير منهم خارج منزله، لا داعي للتظاهر أو رفع لافتات الورق المقوى كما جرت العادة، أصبح الشارع صامتاً بينما تصم ضغطات المفاتيح الآذان، لابد أن ذلك أسعد أصحاب السلطة و«أولي الأمر» في كل مكان بعد أن تم تحويل جميع مظاهر السخط الشعبي إلى «تغريدات غاضبة»، وبعد أن تنال شعارات التغيير مقدارها من «اللايكات» بدلاً من أن تملأ قلوب الشباب بنفحات التغيير الحقيقي الشامل، وربما ستفلت أولئك الفتيات من قبضة «بوكو حرام»، وسيعانقهن المئات من المناصرين في الشوارع، سيريهن أحد الفتيان عدد «التغريدات» غير المعقول ، ستنظر إليه إحدى الفتيات بدهشة وقد تجامله بابتسامة، لكنها ستشكر الله بأن مصيرها لم يكن معلقاً فقط بتلك التعليقات، لم تكن لترى أهلها في هذه الحالة ولو بعد مليار «تغريدة»!!

وجدتها

د. عروب المصري
aroub@kassioun.org

من بعد حشيشي

مع عدم وجود سياسات وطنية معتمدة لعمل المراكز البحثية، وخاصة فيما يتعلق بالتوجهات تجاه عمل وتدريب الباحثين الشباب وطلاب الدراسات العليا، تتقاذف هؤلاء أمواج المزاج، وأهواء الإدارات في المراكز البحثية، ويصبح سعيهم للحصول على درجة علمية أعلى مداناً من كل الأطراف وتهمة يحاولون نفيها عن أنفسهم، أو جريمة يحاولون إخفاءها بشتى السبل.

وقد بدأت بهذه السياسة أحدى كبريات مراكز الأبحاث في سورية وأعرقها، في سياسة تمييزية واضحة بين الباحثين والفنيين، في إدانة صريحة مقوننة لطموح من يبحث عن تطوير درجته العلمية.

وكانت هذه السياسة مدانة بطريقة أو بأخرى من المراكز البحثية الأخرى، ولو شفهياً، وأسهمت هذه الإدانة في استقبال المزيد من طلاب الدراسات العليا في مراكز الأبحاث لتنفيذ أبحاثهم ونيل الدرجات العلمية العليا، وشجعت الكثير من العاملين في تلك المراكز على التسجيل في الدراسات العليا بدرجاتها المختلفة لنيل الدرجة من خلال الأبحاث التي يعملون بها في مؤسساتهم العلمية.

لكن تغيراً فجاً في السياسات غير المعلنة، المتمظهر في إدانة هذا التطوير الذاتي والمؤسساتي، –رغم أن هذا التطوير قد لعب دوراً كمياً ونوعياً في رفع مستوى البحث العلمي في سورية– تزامن مع تغير سياسة الجامعات في قبول طلاب الدراسات العليا، من خلال تخفيض عدد المقاعد المتاحة، حرم هؤلاء الباحثين من التسجيل، رغم أن الجامعات ليست ملزمة بتمويل أبحاثهم –لأنها ممولة من مراكز الأبحاث بشكل طبيعي– وحرم البلاد من تقييم حقيقي ومثمر لجهود هؤلاء في البحث العلمي.

في نوع من رسالة صريحة وواضحة ترمي إلى الإقلال من شأن البحث والباحثين في المجال العلمي.

«نيست» تسحب نصف مليون جهاز

قررت شركة نيست "Nest" التي تنتج ثرموستاتات "ذكية" سحب حوالي 440 ألف جهاز لكشف الدخان من الاسواق، بسبب خلل في وظيفة "Nest Wave". ويقول مصدر في الشركة أن بإمكان المستخدم تنشيط وظيفة "Nest Wave" عفويا، مما يؤدي الى عدم عملها عند وجود الخطر. اشتهرت "نيست" بصناعتها لترموستات "ذكي" يتذكر درجة الحرارة التي يرتاح لها أهل الدار، وينظم درجات الحرارة عند خلو الدار من أهلها.

في حماية الأصول الوراثية

مع تطور البحث العلمي وخاصة في الشق الزراعي منه ظهرت الحاجة إلى حماية المصادر الوراثية، بالتزامن مع ازدياد الاستيلاء على المصادر الوراثية الزراعية السورية من المؤسسات الدولية التي نسبت هذه الأصناف وتطويراتها إليها متناسية حق السوريين في هذه الموارد كما تزامن صدور القانون كذلك مع تزايد الحركة العالمية الاحتجاجية لدول ما يسمى بالعالم الثالث في وجه الدول التي حاول بشتى السبل منع المعاهدات الدولية الحافظة لحقوق الجميع في مواردهم الوراثية، وقد استطاعت دول العالم الثالث الفوز بهذه المعركة من خلال اتفاقية التنوع الحيوي وتعديلاتها والبروتوكولات المرافقة لها.

■ د. عروب المصري

صدر القانون –20– للعام 2009 لحماية وتداول الأصول الوراثية النباتي، وقد هدف إلى حماية وصيانة وتنمية وتنظيم تداول الموارد الوراثية النباتية للأغراض الأكاديمية والبحث العلمي والتدريب وتربية النبات والاستفادة منها في تطوير تراكيب وراثية جديدة لأغراض تجارية ووضع قواعد الاقتسام العادل للمنافع الناجمة عن ذلك، إضافة إلى تنظيم الحصول على الموارد الوراثية النباتية ونقلها خارج الحدود السورية وضمان الاقتسام العادل للمنافع المالية أو التقنية أو العلمية وما في حكمها نتيجة الحصول على الموارد الوراثية النباتية واستخدامها حسبما هو متفق عليه في اتفاقات نقل المواد بين سلطة الموارد الوراثية النباتية ومقدم الطلب، وتوجيه هذه المنافع نحو حفظ وتنمية الموارد الوراثية النباتية والاستفادة منها وتطوير القدرات العلمية والفنية الوطنية ونقل التكنولوجيا والمعلومات إلى الجهات الوطنية المعنية بالأصول الوراثية النباتية والتنمية الزراعية، ومشاركة الجهات العامة والخاصة والفلاحين والمزارعين في برامج حماية وصيانة الموارد الوراثية النباتية.

موروث نباتي غني

وتتمتع سورية بموروث نباتي غني جداً بأصناف عديدة وكثيرة منها الأشجار المثمرة والأشجار الحراجية والنباتات العطرية.

من المفترض أن قانون حماية الموارد الوراثية النباتية سيسهم في تسجيل النباتات في سورية وضمان حفظها ونقلها والتعامل معها وحقوق نقلها للغير، وتبرز أهميته لجهة الحفاظ على ما تبقى من الموارد النباتية الوراثية وحمايتها.

وينص القانون المذكور على فرض غرامة تتراوح بين 25 ألفاً و100 ألف ليرة سورية على من يجمع أنواعاً من الموارد الوراثية النباتية لم يتفق عليها مع سلطة الموارد الوراثية النباتية.

كما يفرض القانون غرامة تتراوح بين 75 ألف ليرة سورية و150 ألف ليرة سورية على من يخرج الموارد الوراثية النباتية خارج حدود سورية بدون اتفاق نقل مواد ساري المفعول، إضافة إلى مصادرة هذه الموارد لمصلحة الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية.

البحوث الزراعية

ونظرا لأهمية الموارد الوراثية النباتية التي تتعرض للتدهور والتناقص، وضعت الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية خطة للحفاظ عليها وعلى التنوع الحيوي، وما يحويه من مستودع مورثات شملت أعمال الجمع والحصر والتقييم والدراسة والحفظ و لاسيما بعد صدور قانون حماية الموارد الوراثية النباتية، حيث نفذت الهيئة الكثير من الأعمال والنشاطات في مجال الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وأبدت وزارة الزراعة اهتماما بالموارد الوراثية النباتية ودراستها وحفظها والاستفادة منها، حيث أنشأت بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة الفاو أول غرفة تبريد متوسط المدى على درجة حرارة صفر و4 درجات مئوية وبحجم 50 مترا مكعبا، وتم إنشاء البنك الوراثي الذي يحتوي على غرفة تبريد متوسط المدى وطويل الأمد، وإنشاء مخبر حديث للتقانات الحيوية لعمل البصمة الوراثية ودراسة التراكيب الوراثية في قسم الأصول الوراثية.

الموارد الوراثية السورية لا تقتصر على الموارد الوراثية النباتية.. فالتنوع الحيوي الحيواني الطبيعي والزراعي على نفس الدرجة من الأهمية وكذلك التنوع البشري وما فيه من إمكانيات تعود بالفائدة على البحوث المسخرة لمصلحة الصحة

وقد تم إنقاذ العديد من العينات بعد الأحداث المؤسفة والتخريب الذي طال الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية في دوما، رغم عدم إمكانية إنقاذ عينات مركز إيكاردا في حلب.

الموارد البشرية والحيوانية

لكن الموارد الوراثية السورية لا تقتصر حتماً على الموارد الوراثية النباتية، رغم الأهمية الكبرى للتنوع الحيوي النباتي الطبيعي والزراعي، فالتنوع الحيوي الحيواني الطبيعي والزراعي على نفس الدرجة من الأهمية، وكذلك التنوع البشري، وما فيه من إمكانيات تعود بالفائدة على البحوث المسخرة لمصلحة الصحة.

إن عدم وجود تشريع يحمي هذه الموارد يجعلها عرضة لخطر النهب والتهريب، خاصة في ظل أوضاع متوترة كهذه التي نعيشها اليوم، وقد ظهرت العديد من الحالات، من أمثال تهريب وتخريب السلالات المحلية كالأبقار الشامية، وغنم العواس، ناهيك عن العديد من أنواع الحيوانات البرية التي تمارس ضغوط عديدة لتهريبها.

بنك وراثي سوري

ويتكامل مع هذا الإطار القانوني اللازم، ضرورة إنشاء بنك وراثي سوري، وهو ما تجري فيه الآن مبادرة في هذا الاتجاه، من عدة مؤسسات علمية رائدة في سورية، نتمنى في مراحل لاحقة أن ينتقل من كونه قاعدة بيانات افتراضية تجمع بيانات البنوك الوراثية الموزعة في عدد من مراكز الأبحاث السورية، إلى بنك وراثي حقيقي، يحمي ما أورثته الطبيعة لنا عبر الاصطفاء الطبيعي والتنوع المناخي والجغرافي، كما يحمي جهود ملايين السوريين عبر أكثر من عشرة آلاف عام في تطوير المحاصيل والحيوانات الزراعية عبر جهود التربية والانتخاب.

في ظل سياسات زراعية عالمية تمحو الحدود الوطنية والجغرافية الطبيعية لمصلحة المحاصيل المهندسة وراثياً التي تروج لها الشركات الاحتكارية الكبرى، من أجل التخلص وإلى الأبد من السلالات الوطنية والمحلية، تلك التي أثبتت جدواها وفعاليتها، ومقاومتها للعوامل الضاغطة المحلية، والتخلص من هذا التنوع الغذائي والطبيعي والجمالي المميز لكل منطقة من العالم، لنصبح جميعاً جزءاً من ماكينة عالمية تبتلع كل ما هو قَيم وثمين من خيرات أرضنا.

أخبار العلم

كشف المواد المعدلة وراثيا منزلياً

اخترع علماء من روسيا جهازا يكشف خلال 50 دقيقة في ظروف المنزل وجود مواد غذائية معدلة وراثيا في المواد التي تباع في الأسواق. اخترع هذا الجهاز علماء من جامعة ألتاي ولا مثيل له في العالم حاليا. مقاسات الجهاز 15 × 20 سم ووزنه أقل من كيلوغرام واحد ويعمل ببطارية جافة. ويقول مدير مختبر الهندسة الحيوية في الجامعة مكسيم كوتسيف إن العمل يجري حاليا على تحسين عمل الجهاز بحيث يكتفي بـ20 دقيقة لتحديد وجود المواد المعدلة وراثيا.

■ ■ ■

ذو القدم الصغيرة

بعد 13 سنة من التحاليل التي تمت على الهيكل المتحجر شبه الكامل لأوسترالوبيثيك سمي «ذو القدم الصغيرة Little Foot»، استطاع العلماء تقدير عمره الذي قدّر بنحو 3 ملايين سنة. رغم اسمه، فإنه يمثل خطوة واسعة ومتقدمة في الدراسات التطورية البشرية. ووفق العلماء فإن ذي القدم الصغيرة ينتمي إلى عائلة من البشريات. نشرت الدراسة في مجلة Human Evolution في آذار الماضي، حيث أشار مكتشف هذه المتحجرة رون كلارك Ron Clarke من جامعة Witwatersrand في جنوب أفريقيا أنه اكتشفها أثناء تنقيبه في مجموعة من الصناديق التي تضم عظاما متحجرة في بداية التسعينيات تعود إلى حيوانات. حيث وجد أربع عظمات صغيرة من القدم بينها تشبه ما كان قد اكتشف من هيكل المتحجرة لوسي الشهيرة. تابع بعد ذلك تفتيشه ليكتشف مجمل الهيكل العظمي. أشار العلماء إلى أن أهمية «ذو القدم الصغيرة» تكمن في أنه يمكن أن يكون سلف النوع البشري الهومو، وأوائل البشريات بالتالي، أي الهومو هابيليس. كان البحث عن أصول البشريات يجري في أفريقيا الشرقية، لكن هذا الاكتشاف أدخل منطقة جنوبي أفريقيا في مجال البحث عن أصول البشريات.

■ وكالات

«الزنوج».. و العنصرية العصرية

جلست «جاين» في مقعدها المفضل، لتتناول الغداء، في المطعم القريب جداً من عملها في مكتب بريد بلدة "ولفبورو" الصغيرة في ولاية "نيوهامبشير" الأمريكية، وضع الطعام على الطاولة وهمت بتناول وجبتها، عندما دخل مفوض الشرطة في البلدة «روبرت كوبلاند» إلى المكان، رفع قبعته محيياً «جاين» بابتسامة، ثم جلس على طاولة قريبة، قدم صاحب المطعم للرجل كأساً مثلجاً من الماء، سمعت «جاين» حديث الرجلين عن أحوال البلدة، والطقس، وأخبار مباريات فريق البلدة الأخيرة، لكن جملة صاعقة وجدتها مهينة للغاية، فقد قال المفوض باستهزاء: «أنا لا أشاهد التلفاز هذه الأيام.. لا أريد أن أرى صورة ذلك الزنجي اللعين في كل مكان..» يقصد الرجل الرئيس أوباما، رمقت المرأة «روبرت» بغضب، وخرجت من المطعم على عجل، أرسلت رسالة إلى المحافظ تصف فيها ما جرى، مطالبة بمحاسبة هذا المفوض «العنصري» على ما قال، في غضون ساعات أصبحت هذه الرسالة حديث كل شاشات أمريكا!!

■ يسار صالح

شغل الحدث الناس داخل ولاية «نيوهامبشير» وخارجها، «لا بد من محاسبة هذا الرجل الذي يسيء إلى سمعة الحريات في بلادنا» يقول أحد المتظاهرين أمام مبنى المحافظة، تناقلت نشرات الأخبار المحلية أقوال المفوض «العنصرية»، وتحول إلى عدو الأمة الأول الذي «يقوض مبادئ التسامح التي قامت عليها الولايات المتحدة الأمريكية».

ضجيج إعلامي..

لم تكن هذه الحادثة الوحيدة، فقد شهدت الولايات الأمريكية خلال أقل من شهر مجموعة من الحوادث المشابهة التي أخذت نصيبها من التغطية الإعلامية وأثارت حولها الكثير من الجدل.

اتهمت السلطات في ولاية «نيفادا» المزارع «كليفن باندي» بالتهرب الضريبي، فقام الرجل بتنظيم احتجاج لم يخل من عبارات عنصرية تم التقاطها عبر الكاميرات، وتناقلتها وسائل التواصل الاجتماعي في غضون ساعات، صرخ الرجل من على منبره بعنصرية فاضحة تنتمي للقرون الماضية: «على أولئك الزنوج أن يعودوا عبيداً في الحال، أرى أن من الأفضل لهم أن يقطفوا القطن وينعموا بأولاد كثر، إن ذلك أفضل لهم!». استنكر الكثيرون تصريحات هذا الريفي الأبيض وأثار الأمر ضجة إعلامية غير اعتيادية، إلى أن تبع ذلك تصريح من رجل أبيض عجوز آخر، وهو مدير فريق «لوس أنجليس كليبرز» لكرة السلة «دونالد ستريلنغ» في معرض حديثه مع صديقته في إحدى المباريات، بعد أن التقطت الأخيرة صورة تذكارية لها مع أسطورة كرة السلة «ماجيك جونسون» اللاعب الأفريقي-الأمريكي، خاطبها قائلاً: «تحدثي معه.. أدعيه إلى منزلك.. أطعميه.. شاركيه الفراش إن أردتي.. لكن.. لا تلتقطي مع ذلك الزنجي أي صورة ليراها العالم كله!».

قد يستغرب البعض من كثرة تلك الحوادث في زماننا هذا، لقد تخلصت الكثير من المجتمعات «المتحضرة» من عنصريتها البغيضة ولم يعد لمثل هذه التصريحات الوقحة أي وجود، كما أن معظم الأمريكيين يفاخرون بتخلصهم من إرث العنصرية البغيض إلى غير رجعة، وهاهم يستعدون للاحتفال بالذكرى الخمسين لقانون الحريات المدنية الذي يحتفي بالمساواة العرقية بعد أيام قليلة، لكن يؤكد كثيرون بأن ذلك القانون الذي أعده الرئيس «ليندون جونسون» شكلي للغاية، لقد بقيت الفوارق العرقية حاضرة طوال السنين التي تلت صياغة ذلك القانون، وكمن الفارق الوحيد في محاولات السلطات المدنية ومؤسسات الدولة الإعلامية في تغطية هذا الشرخ بدلاً من التباهي به قبل سنين من إعلان ذلك القانون.

وبالرغم من تضحيات الكثير من أعراق الشعب الأمريكي ضد سطوة السلطة البيضاء قام الرئيس الأمريكي الأسود «باراك أوباما» بشكر إدارة الرئيس «ليندون جونسون» في زيارته الأخيرة لمتحف التاريخ الأمريكي لإصداره مثل ذلك القانون الذي «فتح الباب» له ولأمثاله للوصول إلى ما هو عليه اليوم..!

عاود «أوباما» شكر روح الرئيس «جونسون» مرات ومرات، دون أن يذكر لمرة واحدة دماء الطلاب والطالبات الملونين على هراوات رجال الشرطة في السنين التي سبقت وتلت إعلان ذلك القانون، لقد محيت عقود من التاريخ الأمريكي الحديث الممتلئة بقصص الرفض الشعبي لسياسات التمييز التي رسخها هذا القانون بدلاً من العمل على إلغائها.

«لأنني أسود..!!»

أصبح من المعيب في أمريكا أن تتلفظ بكلمة «زنجي»، يشار لها بـ «N–word» المحرمة، وسيلقى من يتلفظ بها أشنع موجات الرفض الجماهيري، حتى ولو كان رجلا أبيضاً في أواخر سنوات عمره كـ«كوبلاند» و «باندي» و «ستريلنغ»، وستتوقف جهود مكافحة العنصرية عند ذلك الحد. لن يتحدث أحد عن نمط معاصر من العنصرية، لن يقول أحد أي كلمة مهينة بحق «الزنوج»، لن يتحدث أحد عن التمييز الحكومي ضد السود الأمريكيين الذي وضحته بالأرقام وزارة التربية الأمريكية في إحصائيات العام 2013، حيث أكدت الإحصائية بأن التلاميذ السود تحت عمر عشر السنوات يتعرضون لعدد من العقوبات المسلكية تفوق بأربع مرات نظرائهم البيض، كما أوضح تقرير أخير لمكتب مكافحة المخدرات الأمريكي بأن عدد المدمنين على الهروبين من البيض يفوق عدد المدمنين من السود مخالفاً بذلك الصورة النمطية المعاكسة، لكنه يقر بأن السود الأمريكيين ما زالوا يتعرضون لتفتيشات «عشوائية» في المطارات ومحطات القطار بحثاً عن المخدرات بنسب تفوق ثلاث مرات حملات التفتيش ضد البيض.

ربما لم تعلم «جاين» بكل ما يحدث من حولها، وستكتفي بمحاسبة ذلك العجوز الخرف على ما قال، إنها لا تعلم بأن الرئيس الأسبق "ريتشارد نيكسون" ، أحد أبطال أمريكا في كتب الدراسة التي عهدتها قد قال يوماً لأحد معاونيه في معرض حديثه عن ثورات السود الشعبية في بداية ولايته: «عليك أن تعلم بأن المشكلة الكبرى هي أولئك السود، لكن علينا أن نقود نظاماً سياسياً لا يظهر للناس بأن المشكلة هناك»، وهذا ما حدث، تمت التغطية على تلك الفروقات العنصرية، وتجاهلت الحكومات المتعاقبة التناقضات المعيشية الشاسعة التي رسختها عقود من الانحدار الاقتصادي والأزمات المتعاقبة، تناسى جميع الأمريكيين من كل الأعراق والألوان كلمات «مارتن لوثر كينغ» الشهيرة: «لقد عملت جاهداً كي أعطي إخوتي الحق في أن يأكلوا في المطاعم، لكني اليوم أناضل لكي أمنحهم المال ليأكلوا في تلك المطاعم»!!

تجاهلت الحكومات المتعاقبة التناقضات المعيشية الشاسعة التي رسختها عقود من الانحدار الاقتصادي والأزمات المتعاقبة

باختصار

السخرية من جوائز البوكر تحصدها

فاز كتاب يسخر من جوائز البوكر الأدبية للكاتب «إدوارد إس تي أوبين» بإحدى جوائز البوكر جائزة «ذا ودهاوس» للأدب الكوميدي.

وكتب أوبين كتابه «Lost for words" بعد أن تجاهلت لجنة تحكيم جائزة البوكر روايته الأدبية الأخيرة "At last" «أخيراً».

والكتاب ينتقد لجنة التحكيم الخاصة بجائزة إليزيوم الأدبية، ويقول إنهم لا يتمكنون من قراءة الأعمال التي تصل إلى القائمة القصيرة الخاصة بالجائزة.

وقال أوبين: «الشيء الوحيد الذي كنت واثقا منه عندما كنت أكتب هذا العمل الساخر حول الجوائز الأدبية هو أنني لن أفوز بأي جائزة.»

وأكد المسؤول عن تنظيم جائزة ودهاوس إنه سعيد بفوز رواية «Lost for words»، لأنها تحتوي على الكثير من مظاهر الحياة الثقافية المعاصرة.

وقد تناولت الرواية دور الفن في عالم تسيطر عليه الشهرة حيث لكل كاتب أجندته الخاصة. وسيستلم أوبين جائزته في مهرجان «هاي» الأدبي الذي سيقام يوم 24 أيار الجاري.

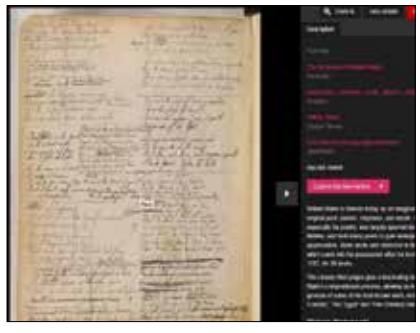

روائع الأدب البريطاني على شبكة الإنترنت

نشرت المكتبة البريطانية المئات من روائع الأدب البريطاني، بدءاً من الكتابات والرسوم الأولى للأخوات برونتي إلى النسخة الأولى من مسرحية أوسكار وايلد «أهمية أن تكون جادا»، على شبكة الإنترنت.

ويحمل موقع المكتبة الجديد، نسخاً إلكترونية لألف ومائتي مخطوطة كتبت بخط اليد ويوميات ورسائل لكتاب من العصر الرومانسي والفيكتوري بينهم تشارلز ديكنز ووليليام ووردسميث وجين أوستن.

ويأتي بين أبرز هذه الكتب كتاب صغير يعود إلى عام 1826 يحتوي على قصة قصيرة لتشارلون برونتي.

من بين ما نشر أيضاً مذكرة بخط اليد للشاعر الإنجليزي ويليام بلاك تحتوي رسومه ومسودات لقصائده مثل «تايغر» و«ماسح المدخنة»، وخصلة من شعر بيرسي بيش شيلي. وهناك أيضاً مذكرات تخص جين أوستن تحتوي على معلومات تفصيلية بشأن آراء آخرين في كتاباته من بينهم أحد أقرانها الذين يصف فيه رواية «الكبرياء والتحامل» بأنها «هراء محض».

وتشكل المجموعة وثائق أصلية للفترة التي عاش فيها هؤلاء المؤلفون – مثل قصاصات الصحف وتذكرة لمسرحية أوليفر تويست تعود إلى عام 1838 لتحيي هذه الفترة لدى القراء.

■ وكالات

«يوم في بولونيا الشعبية»

يتناول «يوم في بولونيا الشعبية» أحداث يوم عادي مفترض في جمهورية بولونيا الشعبية، عندما كان حزب العمال البولوني الموحد في دفة الحكم، من خلال فيلم شبه وثائقي استند إلى البحوث والسجلات العامة للدولة في بولونيا، وعرض التوتر الشديد، وتحدث عن ناس عاديين تعرضوا للظلم في حياتهم اليومية، من أولئك الذين وصفهم بـ«الشموليين»..!

■ آلان داود

اختار المخرج البولوني ماتشيك دريغاس يوم 27 أيلول 1962 موضوعاً لفيلمه، لم يكن في ذلك اليوم أي حدث سياسي أو تاريخي مميز بذاته، فهو يوم واحد من ذاكرة وحياة بلد حمل الكثير من الحكايات والآلام. يرصد دريغاس يوم عادي جداً من بداية النهار حتى نهايته مصوراً الناس العاديين.

كما باقي الأيام، ارتفعت الشمس صباحاً، وحلّ الغروب مساءاً،حيث ولد في هذا اليوم 642 شخصاً بولونياً وتوفي 655 آخرين..!!.

استند هذا الفيلم، كما أفلام كثيرة غيره، على فكرة ترد سبب الظلم وانعدام العدالة المفترض إلى النظام الشيوعي، متجاهلاً حقائق التاريخ، وحقيقة ما جرى فعلاً في بولونيا في تلك الأيام، ولكون الفيلم شن هجوماً شرساً على التراث اليساري، فقد كان سهلاً عليه الحصول على جوائز عالمية كثيرة، كجائزة الذئب الفضي في مهرجان أمستردام التسجيلي الدولي عام 2005 ومهرجان رؤى الواقع في فرنسا 2006 وتكريم في مهرجان تايوان للأفلام التسجيلية عام 2006..!!

هناك بعض الحقيقة في عرض الاضطهاد اليومي للناس وتردي مستوى المعيشة في بولونيا ولكن ما لم يقله الفيلم إن الشيوعيين ليسوا هم من اضطهدوا الناس.

الحقيقة التي يريد البعض إخفاءها هي قيام دوائر التأثير الصهيوني ومافيات الظل الجديدة بقيادة رئيس الوزراء البولوني غومولكا، منذ عام 1956 بإحياء الرأسمالية في الاقتصاد الوطني للبلاد ودعم الموظفين الفاسدين الكبار بشكل مكثف ونشأت على أثرها طبقة جديدة من الأثرياء.

خرج الشيوعيون في ذلك العام من حزب العمال البولوني الموحد، وأسسوا حزباً جديداً هو الحزب الشيوعي البولوني، ووضعوا ضمن أهدافه الأولى تنحية العصابة الفاسدة، وتصفية النشاط الرأسمالي التخريبي الذي كان نتيجته تراجع حاد في مستوى المعيشة، وازدياد القمع السياسي للناس، والنقابات العمالية والشيوعيين الحقيقيين في جهاز الدولة، وتعرض هذا الحزب للملاحقة والتصفيات طوال عقود ولم يحقق هدفه بسبب التراجع العام للحركة الثورية في العالم. وقام الرأسماليون بتصفية مكتسبات الناس الاجتماعية التي حققتها ثورة عام 1946.

لكن من جهة أخرى لكي نكون موضوعيين، يتساءل المخرج هل زال خوف الناس واختفى الاضطهاد في بولونيا الجديدة؟ كلا لقد زاد الخوف والقمع والاضطهاد في بولونيا الجديدة التي نشأت بجهود الثورة المضادة عام 1989 وابتعلت ما تبقى من حقوق الناس العاديين وازداد عدد الناس غير العاديين الذين نهبوا كل شيء.

لقد ولد المئات في هذا اليوم ومات المئات يوم عادي البعض خاف والبعض خاف أكثر لكن خوف الناس لم يختف حتى الآن.

قضية المرأة الساكتة

حين قرأت محضر تسجيل وقائع قضية المرأة الساكتة المكتشف في خرائب مدينة نيبور السومرية في وادي الرافدين، والتي حدثت في حدود عام 1850 قبل الميلاد، تذكرت قول فيدور دوستويفسكي عن روايته الجريمة والعقاب: إنها تقرير سيكولوجي عن أحدى الجرائم. لقد تميزت عبقريته الفنية بقوة فلسفية هائلة. فعندما نقرأ رواياته يعترينا الخجل من أنفسنا، وهذه من سمات عبقريته، فهو يجبرنا على أن نستحي، ويقضي على كل محاولات التهرب وتبرير الشر والفساد الخلقي.

■ عبد الرزاق دحنون

تندرج قضية المرأة الساكتة في هذا السياق، وتعود بداية الوقائع إلى عام 1950م، حين عثرت بعثة مشتركة من المؤسسة الشرقية في جامعة شيكاغو والمتحف التابع لجامعة بنسلفانيا على لوحين من الطين في مدينة نفر السومرية جنوب العراق، سُجّل فيهما محضر لمحاكمة خاصة بجريمة قتل. ويدل وجود نسختين أو أكثر من سجل واحد على أن قرار محكمة مدينة نفر قد اشتهر في جميع الأوساط القانونية في بلاد سومر بكونه سابقة قضائية مشهورة.

والحادث كما روته ألواح الطين يقول: إن ثلاثة رجال هم حلاق وبستاني، وشخص ثالث لم تُذكر صنعته، قتلوا لسبب ما، أحد موظفي المعبد. ولأسباب غير معروفة أخبر هؤلاء زوجة القتيل بمقتل زوجها، لكن المرأة سكتت ولم تبلغ السلطات الرسمية بالأمر. إلا أن خبر الجريمة وصل أسماع الحاكم في العاصمة، فأحال القضية للنظر فيها إلى مجلس المواطنين في المدينة الذي كان بمثابة محكمة عدل.

نهض تسعة رجال في هذا المجلس لمقاضاة المتهمين، وشرح هؤلاء القضية بتفاصيلها وتوصلوا إلى أن الجريمة لا تقتصر على الرجال الثلاثة فقط بل يلزم مقاضاة الزوجة بسبب بقائها ساكتة، الأمر الذي يجعلها شريكة في الجريمة. ثم يؤكد محامي الدفاع للمحكمة أن المرأة لم تشترك في قتل زوجها، لذلك ينبغي تبرئتها، مبرراً أن تلك المرأة كان لها من الأسباب ما حملها على السكوت، لأن زوجها لم يكن قائماً بإعالتها.!!.

وفي النهاية يعلن القاضي أن زوجةً لم يقم زوجها بإعالتها، مع الافتراض بأنها كانت تعرف أعداء زوجها، لماذا نعاقبها؟ على سكوتها؟ ينبغي قصر العقوبة على أولئك الذين ارتكبوا القتل فعلا، وبموجب قرار القاضي حُكم على الرجال الثلاثة بالقصاص وأطلق سراح الزوجة. ولكن ماذا يقول القضاة في عصرنا الحديث عن هذه الجريمة وبماذا يحكمون؟

أرسلت ترجمة محضر جلسات المحكمة إلى البروفيسور «أوين روبرتس» عميد كلية الحقوق في جامعة بنسلفانيا، آنذاك، فكان جوابه: إن قضاة اليوم يتفقون مع القاضي السومري ويحكمون بالحكم نفسه. مبرراً أن تلك الزوجة لا يمكن أن تعد شريكة في الجريمة بموجب قوانيننا اليوم.

ماذا سيقول قضاة المشرق العربي لو عُرضت عليهم هذه القضية من جديد؟ هل يحكمون بما حكم القاضي السومري، أم أن الأحكام تتغير بتغير الأزمان، ولكل زمان دولة ورجال؟

أمينة بلعزيز تستمد إلهامها من البسطاء

يستمر معرض الفنانة أمينة بلعزيز في رواق عائشة حداد بالعاصمة الجزائرية، حيث يضم 34 لوحة تشكيلية تعبّر عن حسّ الفنانة التي قدمت إبد اعات لونية وترجمت حسها المرهف بلوحات تشكيلية، مصوّرة رؤيتها في الحياة، وتسرد عبر لوحاتها مفردات ولمسات امرأة تقف أمام نفسها، وتحمل لمسة تجربة إنسانية أنثوية عبر ألوان بارزة، حيث يلاحظ التنوع في الأساليب والتقنيات في اللوحات المعروضة بين الحبر الصيني والأسود والألوان المتنوعة.

شاركت الفنانة في صغرها بمسابقات فنية وشجعتها عائلتها. ورغم تخصصها في الجامعة بالبيولوجيا إلا أنها تابعت الرسم، ونوعت في اختيار مواضيع لوحاتها، كالمواضيع الاجتماعية ذات الطابع الإنساني والمعيش، ومواضيع الساعة السياسية كموضوع الحراقة بالجزائر ومواضيع شخصية، مع حضور لواقع المرأة الجزائرية في المجتمع. وتستخدم ألواناً قوية بارزة في لوحاتها.

وترى الفنانة أن هناك نقصاً كبيراً في التعامل مع الفنان، رغم وجود الإمكانيات والقدرات البشرية بالجزائر، لكن هناك نقصاً بالتكفل بالمواهب الشابة، وذلك نتيجة عدم وجود الإرادة. «فالفن يجب أن لا يبقى حبيس الأروقة بل يصبح جزءاً من حياة الجزائري الذي يجب أن تكون اهتماماته أكثر اتساعاً، لأن الفن موجود في حياتنا المعيشة وليس فقط تتعاطاه طبقة معينة، بل هو يستمد إلهامه من حياة البسطاء.»، كما تؤكد الفنانة، مضيفة أن هناك نقصاً بالتعريف بالفنان الجزائري، فهناك مبدعون كبار معروفون بالعالم ولكنهم مغيبون بالجزائر. ويكمن دور الإعلام بالتعريف بالإبداع الحقيقي وإعطاء صورة عنه، مقابل تلك الفضاءات التي تأخذ مساحات أوسع على حساب الإبداع كأخبار الجريمة مثلاً. كما يجب حضور الكتابة والإبداع البصري بالفضاءات العامة والمهرجانات وأن لا تقتصر فقط على الغناء.

أمينة بلعزيز وهي من مواليد 1984 بالبليدة، شاركت في عدة معارض جماعية منذ سنة 2004، وأقامت معارض فردية عديدة.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	المحافظة	الاسم	الهاتف	المحافظة	الاسم	الهاتف	المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0932848985	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	رئيف بدور	0933586928	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
السويداء	مهند دليقان	0991586731	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحامضة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
			اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 23/ 05/ 2014» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

التنمية المجتمعية والأزمة..!

رسمت الأزمة السورية خلال هذه السنين كارثة غير مسبوقة على الصعيد الإنساني، ويبدو أنها قد تركت أثرها البليغ على كل شيء، حطمت من المسلمات وزعزعت من الرواسخ، لكنها أطلقت إلى العلن الكثير من الحقائق الفاقعة التي استساغ الناس تجاهلها، فقد مرت على البلاد محن كبرى من قبل، ربما لم تبلغ هول ما نراه اليوم، لكن التاريخ يخبرنا المزيد، يبدو أن هنالك شيئاً ما قد انكسر.

■ زهير مشعان

انحنت القامات واستسهل الكثير منا الانفصال الكامل عما حوله بعد أن تلاشى أي حس بالانتماء الحقيقي في الهواء، لم يعد الإنسان بالقوة التي عهدها في مواجهة ما سبق من أزمات، الإنسان الذي يقود تقدم الأوطان، لا تأثير لأي محصلة تراكمية حققتها جهود التنمية البشرية، ولم يبق الكثير مما يعزز الهوية الوطنية ويُحصن وحدة المجتمع من الأخطار الداخلية والخارجية.

قهرت سورية المستعمر الفرنسي، لتشهد بعدها مجالات التعليم والثقافة الوطنية ونشر القيم الديمقراطية والمجتمعية القائمة على العمل والإنتاج وغيرها طفرة كبرى، وهذا ما حقق نمواً اقتصادياً تلازم مع مسار النمو الاجتماعي هذا، تعززت وحدة الصف وانكسرت المشاريع الاستعمارية والرجعية أمام الرفض الشعبي العارم كحلف بغداد والهلال الخصيب وغيرها. إن كان تحقيق التنمية الاجتماعية عملية تراكمية تستغرق سنوات طويلة وتحتاج إلى تخطيط وجهود كبيرة، فإنّ التراجعَ عنها أيضاً لا يأتي بين ليلة وضحاها، لأن هدمها أسهل من بنائها كما يعلم الجميع.

إن كان تحقيق التنمية الاجتماعية عملية تراكمية تستغرق سنواتٍ طويلة وتحتاج إلى تخطيط وجهود كبيرة فإنّ التراجع عنها أيضاً لا يأتي بين ليلة وضحاها

كرة الثلج تتدحرج..

بدأ التراجع عن كل هذا منذ بداية الثمانينيات، بدأ العمل بـ «سياسة الانفتاح»، لتنتعش قوى الأنماط الاستهلاكية الرخيصة، جرى الهجوم على النواة الثقافية واحتكارها واختزالها، بدا وكأن البلاد تسير إلى الوراء دون أن يشعر الكثيرون بذلك، وأكملت السياسات الليبرالية الجديدة التي طُبّقت في السنوات العشر الأخيرة ما بدأ من عرقلة، وطالت الاقتصاد والمجتمع وكل ما يدور في فلكهما، تراجع دور الدولة التنموي، فكان النكوص والارتداد إلى إنتاج أكثر العلاقات تخلفاً ما قبل الدولة الوطنية، القومية المتعصبة، والدينية المتزمتة، والطائفية المقيتة، والعشائرية المتخلفة. ثم بدأت تلك الانتماءات الضيقة بالهجوم على أهم ما يساهم في بناء الإنسان كالتعليم بمختلف مراحله وكذلك في السياسة تحت سيطرة القوى المهيمنة وقوى المال والفساد، فأضعفت الاقتصاد والمجتمع ووحدته الوطنية، وأعلنت عن بدء كارثة حقيقية اقتصادية–اجتماعية لم تنتظر طويلاً كي تتفجر في وجوه الجميع!

بدأت كرة الثلج بالتدحرج بسرعة غير مسبوقة، وظهر التراجع الاقتصادي والاجتماعي ودور الدولة في غالبية أنشطتهما بشكل غير قابل للتأويل، وتوقفت خاصةً في مناطق القتال المتوترة، والمناطق التي خرجت عن سيطرة الدولة، وبدأت الثنائيات الوهمية في التعامل مع الأزمة كالحسم والإسقاط والموالاة والمعارضة وغيرها تطوف على السطح لتجذب معها العديد من الشباب إلى دوامة دموية بغيضة، لا وجود لمؤسسات أهلية لتعوض لو قليلاً، انتبه الجميع إلى هذا، لكن كلّ شيء قد أصبح تحت سيطرة المسلحين والتكفيريين الظلاميين. أو اللصوص والحرامية والفوضويين وشذّاذ الآفاق ونهبهم وتخريبهم.

أمام مفترق طرق..

يبدو أن التنمية المجتمعية قد نالت حصة كبرى مما جرى، فتوقفت نهائياً نشاطات عديدة طالت التعليم والثقافة وتعدتها إلى التاريخ وحضارته والجغرافيا ،والعادات والتقاليد والتراث، وارتفع مستوى الفقر والبطالة، أمّ الرذائل، مما أدّى إلى تهشيم في كثير من الجوانب المجتمعية وخاصةً النساء والأطفال، الحلقة الأضعف في بنية المجتمع، سبيت النساء واستبيحت براءة الأطفال في كثير من الأماكن، تحولت ألعابهم إمّا إلى ألعاب القتل، أو تشييع شهداء وغيرها.. ناهيك عن حرمانهم من أبسط حقوقهم وهو الحياة، فصاروا يموتون جوعاً بسبب الحصار أو بالقصف والقنص أو التشوه الجسمي والنفسي والخوف وما يخلفه من أمراض عضوية أخرى كسكري الأطفال وسلس البول وغيرها من الأمراض..

يبدو أننا أمام مفترق طرق على قدر كبير من الجدية، إننا على شفير فقدان الاستثمار الأهم في التاريخ، الإنسان، وأمام شظايا ذاته المحطمة نقف جميعاً وبين أيدينا مسؤولية كبرى، ما حصل ليس مأساةً فقط.. بل جريمة بحق المجتمع والوطن، وسيستغرق معالجة نتائجها وقتاً طويلاً، وسيكلف الكثير سواء بالمال أو الجهد.

ومع ذلك هناك الكثير، فالسوريون لم يفقدوا الأمل، وهم يحاولون ويبادرون، في مجالات كثيرة، تنموية اجتماعية فردية وجماعية، مبادرات غير مسبوقة، تحاول لملمة الجراح وتعيد نفخ الروح في بذرة الأمل المحتضرة، مبادرات تبذل الجهود مضاعفة لإعادة الإنسان إلى المصنع والمدرسة، لإنها مركز الثقل في كل جهد مستقبلي بنّاء، بعد أن يزول غبار الدمار إلى غير رجعة.

بالزاوية!

عصام حوج
issam@kassioun.org

بلح الشام وعنب اليمن

لم تقف يوماً محاولات الاختراق الثقافي، وتطويع «الرموز» السياسية والثقافية والفنية من طرف «مؤسسات» تأخذ تسميات متعددة، ولكنها في الحقيقة تعتبر واجهة لدول وأجهزة استخبارات عالمية، تأخذ محاولات التطويع هذه أدوات وأساليب متعددة، قد تبدو شكلية وعادية في البداية، لكنها تكون ضمن استراتيجية متكاملة تعتمد سياسة الخطوة – خطوة لما يشكله الموقف من الاختراق الغربي من ردود أفعال في الوعي الشعبي..

مؤخراً نقلت وسائل الإعلام خبر حفل أقامته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، والسفارة الأميركية نفسها، في أحد فنادق العاصمة الأردنية عمان، على هامش ملتقى المدافعين عن حريّة الإعلام في العالم العربي وذلك بمشاركة فرق ورموز فنية وروائية عربية كانت على مدى سنوات وعقود تعتبررموز مقاومة، وبَنَت نجوميتها في المجال الثقافي من هذا الموقع.

في المرحلة الانتقالية بين ولادة الجديد وموت القديم، لايبقى أي جانب من النشاط الاجتماعي خارج هذه المعادلة، فكما أن الفضاء السياسي القديم يموت فإن الفضاء الثقافي السابق بمختلف مجالاته الفنية والأدبية في طريقه إلى مرحلة إعادة التشكيل، بما يتوافق مع رغبة الشعوب في إنهاء مختلف أشكال القهر والتبعية سواء كان من قوى محلية أو عالمية.

إن الإرتماء في أحضان مؤسسات دولية تجاهر بنشاطها لمصلحة دول كانت على الدوام ضد القيم الإنسانية بكل ما تحمله الكلمة من معنى بحجة دعم الديمقراطية هو ليس إلا دليل على أحد أمرين:

– إما أنه قصور معرفي، وعدم إدراك لاتجاه تطور الأحداث الذي يسير لمصلحة قوى التحرر والعدالة الاجتماعية، وردّ فعل أعمى على الوضع الراهن بما فيه امتهان للكرامة الإنسانية.

– أو أنه عرض لكل المنتوج الثقافي بثمن بخس في سوق هو نفسه بات مفلساً اقتصادياً وسياسياً وثقافياً.

مشكلة هذه الرموز أنهم لن يعودوا من هذه «الهجرة» إلى مستنقع التبعية، إلا بـ «خفّي حنين» فلا تلك المؤسسات الممولة الجديدة تغفر لهم مواقفهم السابقة على مدى سنوات، ولا الحاضنة الثقافية والسياسية التي غادروها ستقبل بهم مرة ثانية.